



سلطة النقد الفلسطينية

الاستقرار المالي 2018



دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

آب، 2019

© آب، 2019.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي 2018: آب 2019.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)
فاكس: 2-2415310 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تصميم وإخراج فني:
سلطة النقد الفلسطينية
دائرة العلاقات العامة والاتصال





تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير الاستقرار المالي، باعتباره أحد المخرجات الرئيسية لسلطة النقد التي تسهم في تقييم بيئة الاستقرار المالي. ويأتي هذا الإصدار في إطار جهود سلطة النقد المستمرة للقيام بمهامها ومسؤولياتها في مجال تقييم المخاطر والتهديدات المحتملة تجاه الوسطاء الماليين والنظام المالي، وبيان مدى قدرة هذا النظام على مواجهة مثل هذه المخاطر، بهدف تحسين الاستقرار المالي.

ويعكس التركيز على الاستقرار المالي أهمية القطاع المصرفي، وقدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية بفاعلية وكفاءة، باعتبار القطاع المصرفي العمود الفقري للنظام المالي الفلسطيني، والأكثر عرضة للمخاطر. كما يعكس التركيز أيضاً أهمية التطور المتحقق في النظام المالي باعتباره عملية ديناميكية تدل على مستوى التحسن في حجم ونوعية الخدمات المالية، ودرجة المرونة والتشابك مع الاقتصاد الحقيقي.

ويُعتبر الاستقرار المالي من وجهة نظر سلطة النقد عن القدرة على تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي الذي تشرف عليه سلطة النقد، ويتكون من (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين، ونظم الدفع)، وبما يكفل التكامل مع عناصر الاستقرار المالي والشمول المالي على المستوى الوطني والتي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في: المؤسسات المالية بمكوناتها من المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى؛ والأسواق المالية ممثلة بأسواق رأس المال وأسواق النقد؛ والبنية التحتية التي تعتبر أهم مكونات الاستقرار المالي، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، حيث تعمل جميع هذه العناصر لخلق البيئة المالية الملائمة لتخفيض والحد من المخاطر النظامية.

وبالتالي فإن عدم الاستقرار يمكن أن يعبر عن نفسه من خلال فشل المصارف، والإفراط في الاستدانة ونمو الائتمان على المستوى الكلي أو لدى بعض القطاعات أو الفئات المقترضة، وسوء نوعية الديون والقروض، وفضاعات أسعار الأصول، ونقص السيولة، وتلاشي الثقة في النظام المالي.

ويأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي في فلسطين في إطار جهود سلطة النقد المستمرة لتعزيز بيئة ومنظومة الاستقرار المالي وتوفير بيانات ومعلومات عن كافة مناحي الاقتصاد بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص من منطلق دور سلطة النقد في الحفاظ على نظام مالي مستقر ومتين وفعال، إلى جانب دورها في الحفاظ على استقرار الأسعار، وبما يكفل تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام. كما أن نشر نتائج تحليل وضع الاستقرار المالي يصب بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الرئيسية لسلطة النقد، باعتبارها المؤسسة الوحيدة المخولة بترخيص ورقابة القطاع المصرفي والصرافي ومؤسسات الإقراض، والإشراف على مقدمي خدمات الدفع وعلى سلامة وفعالية نظم المدفوعات، لضمان المحافظة على الاستقرار المالي.

المحافظ

عزام الشوا

عزام الشوا

المحتويات

الفصل الأول: تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين

الفصل الثاني: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

5.....	التطورات العالمية
5.....	الاقتصاد العالمي.....
6.....	وضع الاستقرار المالي العالمي
7.....	التطورات الإقليمية
7.....	الاقتصاد الإسرائيلي
8.....	الاقتصاد الأردني
9.....	التطورات المحلية

الفصل الثالث: التطور في النظام المالي

11.....	الإطار التنظيمي والرقابي
13.....	إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
17.....	خصائص النظام المالي الفلسطيني
17.....	المؤسسات المالية.....
20.....	الأسواق المالية.....

الفصل الرابع: التعرض في القطاع المصرفي

23.....	التعرض للقطاعات المحلية
23.....	القطاع العام
27.....	القطاع الخاص
30.....	قطاع الإسكان والرهن العقاري
31.....	قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
32.....	التعرض للقطاعات الخارجية
32.....	التوظيفات الخارجية
33.....	معدلات الفائدة
33.....	أسعار الصرف.....
34.....	تسهيلات غير المقيمين

الفصل الخامس: السلامة المالية في القطاع المصرفي

35.....	مؤشرات رأس المال
37.....	مؤشرات جودة الأصول
42.....	مؤشرات العائد والربحية
44.....	مؤشرات السيولة



الفصل السادس: المؤسسات المالية غير المصرفية

47	قطاع الصرافة
48	مؤسسات الإقراض المتخصصة
49	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين).....
51	قطاع التأمين.....
52	قطاع الرهن العقاري
52	قطاع التأجير التمويلي

الفصل السابع: اختبارات التحمل «الضغط المالي»

55	اختبارات التحمل على مستوى القطاع المصرفي
60	اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف
61	اختبارات قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي



الفصل الأول

تقييم عام للاستقرار المالي في فلسطين

نظرة عامة

تزداد أهمية الاستقرار المالي والمحافظة عليه في ضوء تزايد التحديات والمخاطر المختلفة التي تحيط بالنظام المالي بشكل خاص، وبالاقتصاد بشكل عام. وفي الحالة الفلسطينية يرتبط جزء كبير من هذه التحديات والمخاطر بخصوصية الوضع الفلسطيني، الأمر الذي يستوجب مراقبة ومتابعة حثيثة ومستمرة لها، بهدف خفض تأثيراتها المحتملة على كفاءة العملية المصرفية، والنشاط الاقتصادي، وبما يسهم في الحفاظ على حالة من الاستقرار المالي تضمن انسيابية الأعمال المصرفية والمالية.

ويقدم هذا الفصل تقييماً عاماً لأبرز التحديات والمخاطر التي واجهت الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2018، وانعكاساتها على أوضاع الاستقرار المالي.

اتجاهات الاستقرار المالي

شهد العام 2018 المزيد من التطورات في مجال الاستقرار المالي في فلسطين، على مستوى الأطر الرقابية للمؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين)، وعلى مستوى بناء وتطوير النظم المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي، وعلى مستوى التركيز في القطاع المصرفي مما يعكس استمرار التحسن في كفاءة وتنافسية هذا القطاع. كما أظهر النظام المالي تحسناً في معظم أبعاد مصفوفته، سواء في المؤسسات المالية (المصارف والمؤسسات المالية الأخرى)، أو في الأسواق المالية (البورصة الفلسطينية).

وقد انعكست جملة هذه التطورات في النتائج الإيجابية التي أظهرتها المؤشرات الحيوية للقطاع المصرفي الفلسطيني، على مستوى السلامة المالية واختبارات التحمل المالي، واختبارات انتقال العدوى، واختبارات مرونة المصارف تجاه صدمات الاقتصاد الكلي.

وبالرغم من ذلك، واجه الاستقرار المالي في فلسطين خلال العام 2018 بعض التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية على حد سواء، والتي استدعت مراقبة ومتابعة حثيثة ومستمرة من قبل سلطة النقد للحد من تداعياتها. ومن أبرز هذه التحديات والمخاطر ما يلي:

الوضع السياسي والأمني

لا تزال المتغيرات السياسية والأمنية المحلية والإقليمية التي تعصف بالمنطقة سيدة الموقف في التأثير على مجمل الأوضاع في فلسطين، حيث لا تزال سياسات الاحتلال وتفاقم الاستيطان وانسداد الأفق السياسي، وتزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية، من أبرز مخرجات الوضع السياسي والأمني القائم، لا سيما في ضوء الحديث المتكرر عن ما يسمى «بصفقة القرن»، والمواقف الجديدة للإدارة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ووقف مساعدتها للأونروا وللحكومة الفلسطينية ولمختلف المؤسسات الفلسطينية، الأمر الذي خلق أزمة مالية متفاقمة تمر بها مختلف المؤسسات الفلسطينية، وتندرج بمخاطر كبيرة ذات انعكاسات سلبية بلا شك على حالة الاستقرار المالي في فلسطين.

كما لا تزال حالة الانقسام والخلاف الداخلي تراوح مكانها، بل وتتعمق بدرجة أكبر، ملقياً بتبعاتها الاقتصادية السلبية العميقة على الوضع الاقتصادي في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، وعلى القطاع المصرفي الذي يعاني باستمرار من تأثيرات استمرار هذه الحالة، وما قد يترتب على ذلك من تعريضه للعديد من المخاطر. غير أن سلطة النقد قد تولت إدارة هذه الأزمة بنجاح من خلال متابعة ومراقبة دقيقة أثبتت فعاليتها في الحد من التبعات المحتملة لهذه الأزمة على القطاع المصرفي. وقد حظيت هذه الإجراءات بثناء وتأييد المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليان.

من جانبٍ آخر، شهد قطاع غزة أحداثاً وتدابير سياسية وأمنية بارزة في العام 2018، وخاصةً في الربع الأخير من العام، والتي أُلقت بظلالها على النشاط الاقتصادي وعلى حالة الاستقرار المالي العام في فلسطين. ومن أهم هذه الأحداث العدوان الذي شنه الاحتلال في شهر تشرين ثاني، واستمرار الجهود المصرية والأمم المتحدة للتخفيف من حدة وصعوبة الوضع الإنساني.

التعرض للقطاع العام وموظفيه

يشكل القطاع العام أحد مصادر الخطر على القطاع المصرفي، جراء الاقتراض الحكومي بشكل مباشر، وكذلك اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة، والتي تعتمد على إيراداتها من الحكومة كمصدر سداد لقروضها المصرفية.

وخلال العام 2018 وعلى الرغم من تراجع الإيرادات العامة للحكومة (بنحو 6.2%)، على خلفية الانخفاض الملحوظ في إيرادات المقاصة، وفي حجم المنح والمساعدات الخارجية، إلا أن انكشاف القطاع المصرفي أمام اقتراض الحكومة وموظفي القطاع العام قد تراجع إلى نحو 33.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي مقارنة مع 36.9% خلال العام 2017، وإلى حوالي 149.0% من حقوق ملكية القطاع المصرفي مقارنة مع 156.5% خلال نفس الفترة. وبالرغم من تراجع هذه النسب، إلا أن هذه المستويات من الانكشاف تستدعي رقابة ومتابعة حثيثة ومستمرة من قبل سلطة النقد لإدارتها والتعامل معها، وخصوصاً إذا ما تزايدت أوضاع مالية الحكومة سوءاً.

ولهذه الغاية تقوم سلطة النقد بمتابعة حثيثة للتطورات في عمليات مالية الحكومة، ووضع السيولة لديها، ورصد أية تبعات أو تداعيات قد تنجم عنها تجاه القطاع المصرفي، وذلك من خلال اختبارات التحمل التي تجريها بشكل دوري. وتشير نتائجها بشكل عام إلى متانة القطاع المصرفي، خاصة وأن نسبة كفاية رأس المال لا تزال أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد (12%) ومن قبل لجنة بازل (8%).

التعرض للقطاع الخاص

مع ارتفاع المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص، تتزايد المخاطر المحتملة المرافقة لهذه المحفظة، مع تفاوت في حدتها تبعاً للفئة الممنوح لها هذا الائتمان (شركات، أفراد، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، بطاقات ائتمانية)، وإن كان أغلبها يرتبط بالتطورات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الحركة الاقتصادية، وعلى الانتظام والاستدامة في دفع رواتب موظفي القطاع العام، وبالتالي القدرة على سداد الالتزامات المستحقة.

وبشكل عام لوحظ خلال العام 2018 تزايد في حجم الائتمان الممنوح للشركات، مع تزايد في درجة تعرض المصارف المحلية للمخاطر المحتملة لهذا النوع من الائتمان وبشكل أعلى من المصارف الوافدة. كما لوحظ أيضاً ارتفاع في حجم الائتمان الممنوح للأفراد، غير أن المصارف الوافدة كانت أكثر عرضة للمخاطر المحتملة المرافقة لهذا النوع من الائتمان. أما بقية أنواع الائتمان الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، الجاري مدين الجامد)، فهي ذات نسب منخفضة بشكل عام ولا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي نظراً لمحدوديتها وصغر حجمها مقارنة بالائتمان الممنوح للشركات أو الأفراد. ويستدعي التوسع في المحفظة الائتمانية رقابة ومتابعة حثيثة ومستمرة، وخصوصاً عند النظر إليه على مستوى المنطقة وجنسية المصرف.

كما تشير البيانات المتعلقة بفجوة الائتمان إلى أن هذا المؤشر قد أظهر ارتفاعاً لتصبح نسبته أعلى من متوسطها على المدى الطويل بدءاً من الربع الثالث من العام 2016، حيث ارتفعت فجوة الائتمان من نحو 0% خلال ذلك الربع، لتبلغ نحو 4.3% خلال الربع الرابع 2018، أي أنها أصبحت أعلى من الحد المسموح به بحسب مقررات بازل III، البالغ (2%).

وفي هذا السياق، تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، من خلال تبني العديد من النظم والإجراءات الاحترازية والتحوطية لتقليل درجة المخاطر المصاحبة إلى أدنى درجة ممكنة، وتجنب الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أية تداعيات غير مرغوبة لهذه المخاطر، للحيلولة كذلك دون حدوث أية أزمات أو مخاطر قد تنجم في المستقبل.

التوظيفات الخارجية

لوحظ خلال العام 2018 تراجع في درجة انكشاف القطاع المصرفي للمخاطر الخارجية، جراء استمرار الانخفاض التدريجي لنسبة أصول هذا القطاع الموظفة في الخارج، مقابل ارتفاع درجة انكشافه للمخاطر المحلية، خاصة وأن التراجع في نسبة التوظيفات الخارجية صاحبه ارتفاع في نسبة الأصول الموظفة محلياً. وتهدف هذه السياسة التي اتبعتها سلطة النقد منذ فترة إلى تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي، والتي على ضوءها اتخذت التسهيلات الائتمانية اتجاهاً تصاعدياً، سواء كنسبة من ودائع الجمهور إلى 69.0%، أو كنسبة من إجمالي الموجودات إلى 52.3%، في مقابل تراجع التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع إلى 23.5%، وكنسبة من إجمالي الموجودات إلى 19.3% في نهاية العام 2018.



وتشكل أرصدة القطاع المصرفي الموظفة خارج فلسطين أحد أبرز القنوات المحتملة لانتقال الخطر الخارجي، كونها تستحوذ على نحو 63.4% من إجمالي التوظيفات الخارجية في نهاية العام 2018. في حين ترتبط القناة الثانية بمخاطر وتقلبات البورصات والأسواق المالية العالمية، ممثلة بالاستثمارات الخارجية للمصارف التي تتركز في الأوراق المالية المختلفة، وتستحوذ على 30.9% من هذه التوظيفات، غير أن تأثير هذه القناة يبقى أقل خطراً من الأولى، كون هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى موافقة مسبقة من سلطة النقد، وتوظيفها في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملة أيضاً. أما القناة الثالثة لانتقال المخاطر فتتمثل في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، والتي شكلت نحو 5.8% من إجمالي التوظيفات الخارجية للمصارف. ونظراً لكونها ذات نسبة منخفضة، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، لا سيما في ضوء الضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من الائتمان.

فائض الشيكال

تحتفظ المصارف العاملة في فلسطين بنسب سيولة أعلى من تلك المشار إليها في تعليمات سلطة النقد، وخصوصاً من عملة الشيكال (وذلك بسبب الاجراءات الاسرائيلية)، وإن خفت حدتها خلال العام 2018، لتصل إلى نحو 75% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، أو ما يعادل نحو 4.5 مليار شيكل في نهاية العام 2018 (حوالي 1.2 مليار دولار)، وذلك على خلفية الجهود التي بذلتها سلطة النقد، وأسهمت في خفض نسبة السيولة النقدية بعملة الشيكال من إجمالي أصول المصارف بنفس العملة إلى نحو 21.7% مقارنة مع 26.1% في العام 2017.

ومما لا شك فيه أن هذه المشكلة تضع القطاع المصرفي والاستقرار المالي أمام العديد من التحديات التي تستدعي ضرورة إعادة النظر في طبيعة علاقات التراسل الحالية مع البنوك الإسرائيلية وإيجاد آلية جديدة تتسم بالاستدامة وتخدم مصالح القطاع المصرفي الفلسطيني.

معدلات الفائدة والصرف

رغم أن سياسة سلطة النقد تقضي بعدم التدخل في معدلات الفائدة وتركها لأليات السوق والمنافسة بين المصارف، إلا أن هذه السياسة تبقى القطاع المصرفي من ناحية ثانية عرضة لمخاطر تقلبات معدلات الفائدة على مختلف العملات المتداولة في السوق الفلسطيني. ورغم التراجع الذي طرأ خلال العام 2018 على هامش الفائدة (الفرق بين فائدة الإقراض وفائدة الإيداع) على جميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، إلا أن هذا الهامش يبقى مرتفعاً نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالشيكال.

يذكر في هذا السياق أن الاحتياطي الفيدرالي قد قام برفع معدل الفائدة الرسمي على الدولار أربع مرات فعلياً خلال العام 2018، وبواقع 0.25 نقطة مئوية في كل مرة: من 1.50% إلى 1.75% في 21 آذار؛ وإلى 2.00% في 13 حزيران؛ ثم إلى 2.25% في 26 أيلول؛ وإلى 2.50% في 19 كانون أول 2018.

كما شهد العام 2018 من ناحية أخرى، مزيداً من التراجع في متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكال الإسرائيلي وإن كان طفيفاً (بنحو 0.14%)، حيث وصل متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكال إلى 3.595 شيكل لكل دولار، مقارنة مع 3.600 شيكل لكل دولار في العام 2017.

وفي المحصلة، نجحت سلطة النقد خلال الفترة الماضية في المحافظة على استقرار القطاع المصرفي، وإجراء تقييم دوري مستمر للمخاطر التي تهدد استقراره والتخفيف من أثارها وتداعياتها، وذلك من خلال تعزيز الرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر، والإطار التنظيمي الحديث، وتوفير بنية مدفوعات وائتمان قويتين، ومراقبة الامتثال للقوانين والأنظمة، خصوصاً تعليمات الحوكمة، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الإطار الإشرافي والتنظيمي من خلال تطبيق معايير بازل III، واستخدام مجموعة واسعة من السقوف التحوطية، بما في ذلك نسب الاحتياطيات المطلوبة، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ونسب السيولة المثلى، والقيود المفروضة على تركيز الائتمان، وتقلبات العملة، والتعليمات المتوافقة مع مبادئ وتوصيات لجنة بازل، والممارسات الفضلى في مجال الدمج والاستحواذ.

ويضاف إلى ذلك جملة الإجراءات والتدابير التي وضعتها سلطة النقد موضع التنفيذ العملي، بما في ذلك تعزيز استخدام اختبارات التحمل باعتبارها أداة رئيسية وجزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر؛ وترتيبات استمرارية العمل والتعافي من الكوارث؛ ورفع الحد الأدنى من رأس المال إلى 75 مليون دولار؛ إلى جانب إلزام المصارف بالاحتفاظ باحتياطيات كافية لمواجهة التقلبات الدورية؛ والقيود على التوظيفات الخارجية، بما في ذلك التركيز على مخاطر التركيز ومخاطر الطرف المقابل ومخاطر الدولة؛ وتعزيز استخدام سجل معلومات الائتمان، لمساعدة المصارف على إجراء تقييم أفضل للجدارة الائتمانية للمقترضين.

الفصل الثاني

تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

نظرة عامة

شهد العام 2018 العديد من التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وأدت إلى عودة التباطؤ من جديد إلى مختلف مناطق العالم، وإلى مجموعتي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حدٍ سواء. كما شهدت الاقتصادات الإقليمية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في أدائها، انعكس سلباً على أداء الاقتصاد المحلي.

ويتناول هذا الفصل تحليل هذه التطورات في إطار تحليله لاتجاهات الاستقرار المالي في فلسطين، نظراً لتأثيراتها المحتملة على الاستقرار المالي في ظل الكثير من قنوات التشابك والترابط، المباشرة وغير المباشرة، سواء بين القطاع الحقيقي والقطاع المصرفي من جهة، أو بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات المجاورة، وخصوصاً إسرائيل من جهة أخرى.

التطورات العالمية

الاقتصاد العالمي

لم يدم الزخم الاقتصادي الذي ساد في العام 2017 طويلاً، إذ سرعان ما تراجعت وتيرة الانتعاش خلال العام 2018 في ظل سياسة نقدية ضيقة / انكماشية في عددٍ من الاقتصادات الكبرى، وتزايد ضبابية مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها. فعاد التباطؤ من جديد إلى مختلف مناطق العالم، وإلى مجموعتي الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حدٍ سواء.

فقد شهدت غالبية الدول المتقدمة فتوراً واضحاً في نزعة النمو (باستثناء الولايات المتحدة)، ليتباطأ معدل نمو هذه المجموعة ككل من 2.4% إلى 2.2% في العام 2018. وكان لاستجابة منطقة اليورو لتوقف برنامج شراء الأصول والتوترات التجارية التي سادت خلال العام عظيم الأثر على اقتصادها الذي شهد أكبر قدرٍ من التباطؤ ضمن المجموعة. كما عادت اليابان سريعاً إلى التباطؤ عطفاً على تأثر قواعد الإنتاج بكوارث طبيعية حلت خلال العام وحساسية الصادرات لتباطؤ أداء الاقتصاد الصيني وعدائية البيئة التجارية العالمية. ويأتي هذا التباطؤ بالرغم ضخامة حزم التسهيل الكمي والتزام السلطات المالية والنقدية بتوفير كل ما يلزم من تحفيز لدعم النمو الاقتصادي.

وامتد التباطؤ الاقتصادي ليطلق الدول الصاعدة والنامية، التي حققت نمواً بنحو 4.5% مقارنةً مع 4.8% في العام 2017، متأثرة بالضرر الذي لحق بقطاع التصدير في بعض دول هذه المجموعة جراء ضعف الطلب العالمي والإجراءات الحمائية الأمريكية. وتأتي الصين في مقدمة هذه الدول بعد أن خف وهج نموها الاقتصادي المثقل بضعف التصدير، وعدائية تجارية أمريكية، ومستويات مقلقة من المديونية العامة والخاصة؛ تتلوها الهند التي جاهدت للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياً، رغم انشغالها بعددٍ من الإصلاحات في نظامها الضريبي (فرض ضريبة السلع والخدمات) وبيئتها الاستثمارية (تسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق)؛ فيما استقرت معدلات النمو في البرازيل عند مستويات منخفضة بالنسبة للاقتصاد بتعافي من أزمة قاسية.

وتزامنت هذه المستجدات مع بوادر أزمات مالية في عدة أسواق صاعدة شهدت ضغوطاً على عملاتها في النصف الأول من العام، متأثرة بانعكاس اتجاه تدفق استثمارات الحافظة (نحو الخارج) من الأسواق الصاعدة التي شكلت ملاذاً آمناً في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وأسفر عن ضغوطاتٍ

هائلة على عملاتها وحساباتها الرأسمالية. وقد نجحت بعض هذه الدول في تخطي الأزمة جزئياً خلال النصف الثاني من العام، كجنوب إفريقيا والمكسيك، فيما بقي البعض الآخر تحت وطأة الاختلالات الاقتصادية والمالية التي تجلّت للعيان عقب بدء هروب الأموال، كما حدث في تركيا والأرجنتين.

وبالرغم من التباطؤ الاقتصادي في الدول المتقدمة، إلا أن معدلات البطالة في هذه الدول قد انخفضت، كما تسارعت وتيرة التضخم لتقترب من مستوياتها المستهدفة، وارتفعت مستويات الأجور، في إشارة إلى اقتراب العديد من هذه الاقتصادات من مستويات التوظيف الكامل، خاصة في ظل مستويات التوظيف القياسية التي رُصدت في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا، على سبيل المثال. أما في الدول الصاعدة والنامية، فتراوحت أوضاع أسواق العمل بحسب ظروف كل منها، بحيث اتجه العديد منها نحو معدلات أعلى من البطالة. بينما تشاركت جميعها في مجابهة ضغوط تضخمية أعلى، تبعاً لتصاعد أسعار النفط الخام والسلع الغذائية الأساسية خلال العام 2018.

وفي ظل هذه التطورات، ومع اقتراب التضخم من مستوياته المستهدفة، واصلت بعض الاقتصادات الكبرى تضيق سياساتها النقدية. فقام الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الفائدة على الدولار الأمريكي أربع مرات خلال العام 2018. فيما باشر البنك المركزي الأوروبي خفض سقف برنامج شراء الأصول تدريجياً حتى أوقفه كلياً في كانون أول الماضي. في حين حافظت عدة دول أخرى، وعلى رأسها اليابان، على سياساتها التيسيرية دون تغيير بانتظار استجابة أعلى من الأسعار لجهود التحفيز، أو خوفاً من انسحاب مبكر في ظل نمو اقتصادي هش نسبياً.

يذكر أن العديد من التوترات السياسية والتجارية التي أُلقت بظلالها على النمو العالمي في العام الماضي امتدت لتثقل كاهل العديد من الدول خلال العام 2018. فمن جهة، بقيت بريطانيا غير قادرة على حسم موقفها من الاتحاد الأوروبي في ظل تجاذبات كبيرة بين الأقطاب السياسية الراضية تماماً للخروج، وتلك التي تفضل خروجاً قاسياً من الاتحاد على الرضوخ لشروط الاتفاق المعروض عليها. ومن جهة أخرى، واصلت الولايات المتحدة حربها التجارية الباردة على شركائها التجاريين الذين ردوا بالمثل، ابتداءً بالصين، المستهدف الأكبر في هذه الحرب، ومروراً بكندا، والاتحاد الأوروبي، وتركيا، وانتهاءً بالتلويح بفرض ضرائب على الصادرات اليابانية من السيارات وقطع الغيار. هذا بالإضافة إلى حالة المد والجزر في العلاقات الأمريكية-الكورية الشمالية دون مؤشرات على استقرار الظروف السياسية في شرق آسيا، وتساعد التوتر في العلاقات مع إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني.

وبشكل عام، يبقى العالم، وخصوصاً القوى الكبرى، في حالة تقرب لما سيؤول إليه النظام الاقتصادي العالمي في ظل الإدارة الأمريكية الحالية وتصاعد التيارات اليمينية الداعية للانغلاق الاقتصادي في أماكن مختلفة من العالم. ومن غير المتوقع أن يشهد العام 2019 استقراراً جديراً بالذكر في البيئة السياسية والتجارية، مما سيسفر عن مزيدٍ من التباطؤ في الدول المعتمدة على التصدير وسيخفّض من آمال الاقتصاد العالمي بالانتعاش، لا سيما وأن قدرة الدول المتقدمة على مواصلة التوسع في المدى المتوسط قد وصلت حدودها القصوى.

وضع الاستقرار المالي العالمي

أظهر تقييم أجراه صندوق النقد الدولي بعد مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية أن تقدماً كبيراً قد تحقق في إصلاح منظومة القواعد المالية العالمية، إلى جانب ظهور معايير جديدة أسهمت في تعزيز صلابته النظام المالي وتقليل اعتماده على الرفع المالي، وزيادة سيولته، وخضوعه لرقابة أفضل. ومن النجاحات الأساسية في هذا الصدد، تنفيذ اتفاقية بازل III التي تعني برفع رأس المال والسيولة؛ واعتماد اختبارات تحمل الضغوط على نطاق واسع في القطاع المصرفي؛ والحد من أشكال صيرفة الظل الأوثق ارتباطاً بالأزمة المالية العالمية؛ وتأسيس معظم الدول لسلطات مختصة بالسلامة الاحترازية الكلية واستخدامها الأدوات المناسبة للإشراف ولاحتماء المخاطر التي تواجه النظام المالي ككل؛ بالإضافة إلى تكثيف الرقابة المصرفية، وخاصة في البنوك الكبرى، مما أدى إلى تحسن في أوضاع البنوك التي تعاني من بعض المشاكل.

غير أن هذه الإجراءات التصحيحية لم تمنع ظهور مواطن ضعف جديدة، لم يعرف بعد مدى قدرة وصلابة النظام المالي العالمي على مواجهتها، خاصة وأن الاستقرار المالي والنمو العالميين لا يزالان معرضان لدرجة عالية من المخاطر على المدى المتوسط. إضافة إلى إمكانية كشف عدد من مواطن الضعف التي تراكمت على مدار السنوات الماضية إذا ما حدث تضيق مفاجئ وحاد للأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة. إذ تتمثل مواطن الضعف المالي الأساسية لدى الاقتصادات المتقدمة في: الرفع المالي المرتفع والمتزايد في القطاع غير المالي؛ والتدهور المستمر في معايير ضمان القروض؛ والمبالغة أحياناً في تقييم الأصول. وبالرغم من الإجراءات التعزيزية التي اتخذتها البنوك كإيمانها عن طريق زيادة رأس المال والسيولة، إلا أنها لا تزال معرضة لمخاطر الشركات والأسر والكيانات السيادية المثقلة بالديون، إلى جانب مخاطر حيازاتها من الأصول



المبهما وغير السائلة، أو استخدامها للتمويل بالعملة الأجنبية. أما الاقتصادات الصاعدة وفي ظل اعتمادها المتزايد على الاقتراض الخارجي، فهي عرضة لتحديات مخاطر التمويل الخارجي والصدمات التجارية، جراء افتقارها لإجراءات وقائية كافية أو قواعد قوية من المستثمرين المحليين لتخفيف أثر الصدمات الخارجية.

وقد دفعت الزيادة في زخم النمو وارتفاع التضخم بالعديد من البنوك المركزية على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى الحد من الاستمرار في برامج التيسير النقدي اللازمة لدعم التعافي الاقتصادي مع معالجة مواطن الضعف المالي على المدى المتوسط، خاصة وأن ارتفاع التضخم قد يجلب معه بعض المخاطر المحتملة أيضاً. فعلى سبيل المثال، هناك إمكانية لارتفاع التضخم بسرعة أكبر من المتوقع، جراء التوسع المالي الكبير في الولايات المتحدة، والذي قد تستجيب له البنوك المركزية بصورة أكثر حدة من المتوقع، مما قد يؤدي إلى مزيد من التشدد في أوضاع المالية. وقد تنتقل تداعيات هذا التشدد إلى أسعار الأصول الخطرة، وأسواق التمويل المصرفي الدولي، والاقتصادات الصاعدة ومنخفضة الدخل. ولتقليل هذه المخاطر، ينبغي أن تواصل البنوك المركزية العمل على استعادة سياساتها النقدية العادية بالتدريج والإفصاح عن قراراتها في هذا الصدد بصورة واضحة لدعم التعافي الاقتصادي.

كما ومن المتوقع أن يؤدي التقييم المفرط للأصول الخطرة، وظهور بعض التغيرات في مرحلة متأخرة من دورة الائتمان، إلى تعريض الأسواق للتشدد الحاد في الأوضاع المالية، مما قد يفضي إلى ارتفاع علاوات المخاطر بصورة مفاجئة وإعادة تسعير الأصول الخطرة. إضافة إلى تضخيم تأثير تحركات أسعار الأصول على النظام المالي بسبب عدم اتساق تدفقات السيولة واستخدام الرفع المالي لإعطاء دفعة للعائد.

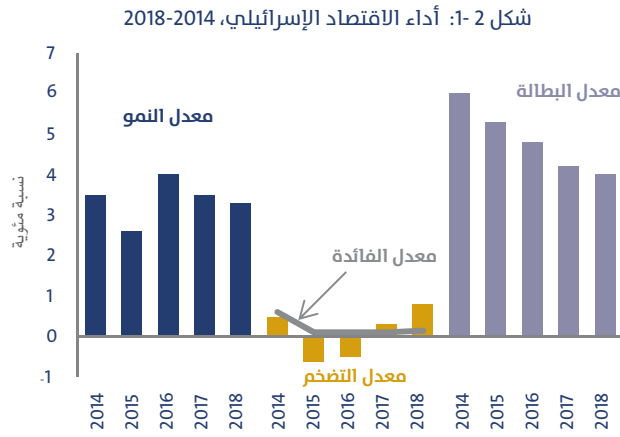
أما الاقتصادات الصاعدة ورغم اغتنامها لفرصة استمرار الأوضاع المالية الخارجية المواتية لفترة طويلة من أجل تحسين أساسيات اقتصاداتها، إلا أنها لا تزال عرضة للتشدد في أوضاع المالية العالمية بصورة مفاجئة أو انتقال تداعيات العودة للسياسة النقدية العادية في الاقتصادات المتقدمة، مما قد يتسبب في زيادة تجنب المخاطر وانعكاس اتجاه التدفقات الرأسمالية (هروب الأموال). وتختلف حدة هذه الصدمات المحتملة من بلد إلى آخر، تبعاً لأساسيات الاقتصاد واستجابة السياسات لتلك الصدمات. ورغم أن الأجهزة التنظيمية في الصين على سبيل المثال قد اتخذت عدة خطوات لمعالجة المخاطر الناشئة عن الترابط بين القطاع المصرفي الرسمي وقطاع الظل المصرفي، إلا أن مواطن الضعف لا تزال كبيرة. لذلك فمن الضروري اتخاذ المزيد من الإجراءات التنظيمية لمواصلة تخفيض المخاطر في القطاع المالي.

ومع استمرار تطور النظام المالي وظهور مخاطر جديدة تهدد استقراره، ينبغي أن تظل الأجهزة التنظيمية والرقابية متنبهة لهذه المخاطر. لذا، ينبغي إعطاء أولوية للإشراف على المجالات الجديدة مثل التكنولوجيا المالية والأمن الإلكتروني. وفي إطار التنظيم الاحترازي، من الملائم توخي اليقظة المستمرة في مجالات مثل إدارة الأصول، ومحاولة إيجاد إطار تنظيمي يقلل احتمالية حدوث الأزمات.

التطورات الإقليمية

الاقتصاد الإسرائيلي

حمل العام 2018 علامات تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بضعف التجارة العالمية والانخفاض النسبي في تنافسية صادراته النابع من قوة سعر صرف العملة الإسرائيلية خلال الأعوام القليلة الماضية. وعليه، ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بنحو 3.3% مقابل 3.5% في العام السابق، وبما يعكس



تراجع الفائض في الميزان التجاري على خلفية تباطؤ نمو الصادرات وارتفاع الطلب على السلع المستوردة. ويأتي ذلك على الرغم من انتعاش الطلب المحلي بمكوناته المختلفة، الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري.

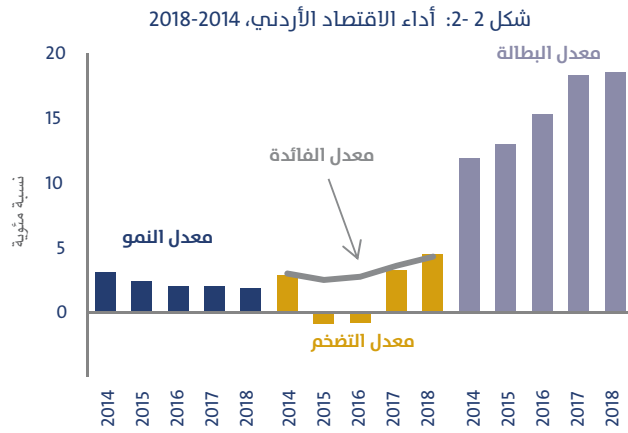
وقد أسهمت قوة أداء الاقتصاد خلال الأعوام الأخيرة في دفعه باتجاه مستويات التوظيف الكامل، والتي انعكست بانخفاض معدلات البطالة وصولاً إلى 4.0% خلال العام 2018، مقابل 4.2% في العام 2017، علاوة على ارتفاع مستمر في الأجور.

وفي ضوء ذلك، بدأت نزعة التضخم بالتسارع، فارتفعت أسعار المستهلك بنحو 0.8%، مقارنة بنحو 0.3% في العام 2017، عطفاً على

قوة الطلب المحلي وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ورغم هذا التسارع، إلا أن مستويات التضخم بقيت دون ما رُصد في العديد من الدول المتقدمة التي بلغت (أو شارفت على الوصول إلى) مستوياتها المستهدفة. وقد يعزى ذلك إلى محدودية سياسات التحفيز النقدي المنحصرة بسعر فائدة منخفض نسبياً، والذي اتجه البنك المركزي الإسرائيلي إلى رفعه في نهاية العام بما لا يتجاوز 0.15 نقطة مئوية حتى 0.25%.

الاقتصاد الأردني

أظهر الاقتصاد الأردني نوعاً من الاستقرار خلال العامين الماضيين، ولكنه عاد مجدداً إلى التباطؤ خلال العام 2018 وصولاً إلى 1.9% مقابل 2.0% في العام السابق، تبعاً لضعف أداء العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ابتداءً من استمرار التراجع في قطاع الإنشاءات، وضعف نمو نشاط التعدين، ونمو متواضع في الأنشطة الأخرى. وتأتي هذه التطورات ضمن سياق سياسي متأزم محلياً وإقليمياً. فمن جهة، شكلت المستويات المفرطة من الدين العام والعجز الحكومي محور اهتمام برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأه الأردن بتمويل من صندوق النقد الدولي في العام 2016، والذي أتى بتعديلات عدة في قوانين وهيكلة الضرائب، والجمارك، والدعم الحكومي، ووجهات الإنفاق الحكومي، والذي تزامن مع شح في الدعم العربي للمملكة وضغوط أمريكية لقبول مقترح الإدارة الأمريكية المسمى «بصفقة القرن». ورغم تجدد تدفق الدعم الخارجي إلى المملكة في النصف الثاني



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

من العام (على هيئة وديعة خليجية في البنك المركزي الأردني لدعم الاحتياطات الأجنبية، وبرنامج مساعدات أمريكي بقيمة 6.3 مليار دولار لمدة خمس سنوات)، إلا أن أثر هذه التعهدات كان محدوداً خلال العام 2018، لا سيما وأن الصرف الفعلي للدفعة الأولى من برنامج المساعدات الأمريكي تأخر حتى كانون الأول الماضي.

وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي، تفاقمت الضغوط التضخمية، لترتفع مستويات الأسعار بنسبة 4.5% مقابل نحو 3.3% في العام 2017، جراء تجدد الارتفاع في أسعار الغذاء وقفزات ملموسة في أسعار التبغ والمشروبات وخدمات السكن بشكل أساسي. وتنتج هذه القفزات عن جملة من التعديلات السعرية والإصلاحات الضريبية الهادفة للسيطرة على عجز الموازنة العامة، وشملت رفع الضرائب على بعض السلع الاستهلاكية، كالسيارات والسيارات المستوردة، وتخفيض الدعم الحكومي عن الخبز.

وتزامنت هذه الإجراءات مع تعديلات جديدة في قانون ضريبة الدخل لرفع الضريبة على دخل الشركات وبعض شرائح دخل الأفراد. تمخضت عن موجة احتجاج نقابية وشعبية، أسفرت عن استقالة حكومة رئيس الوزراء هاني الملقى وسحب مشروع قانون ضريبة الدخل من البرلمان استجابةً للضغوط النقابية والشعبية. كما خضع مشروع القانون لتعديلات مختلفة على خلفية مفاوضات بين النقابات العمالية الداعية للإضراب والحكومة الجديدة، مما أفضى إلى إقرار صيغة معدلة من القانون في نهاية العام 2018.

يذكر أن معدلات البطالة في الأردن واصلت الارتفاع خلال العام 2018 في سياق ضعيف عام في قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على خلق وظائف جديدة تغطي احتياجات المشاركين الجدد في سوق العمل، حيث ارتفع معدل البطالة إلى نحو 18.6% مقارنةً مع 18.3% في العام السابق.

وعلى الرغم مما سبق، فقد نجح الأردن في تخفيض عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بأكثر من 31.5%، ليبلغ 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لانحسار جزئي في عجز الميزان التجاري وتراجع تدفقات الدخل الخارجة من المملكة، علاوةً على تصاعد التحويلات الجارية الموجهة للحكومة، على خلفية صرف 745 مليون دولار من المنحة الأمريكية في كانون أول 2018. غير أن كل هذه المستجدات لم تفلح في خفض مستويات الدين العام، الذي ارتفع إلى 29,984.1 مليار دينار أردني، أو ما نسبته 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما واصلت الاحتياطات الأجنبية في البنك المركزي الانخفاض رغم ارتفاعات متكررة في معدلات الفائدة والتزامات المانحين المشاركين فيها سابقاً.

وفي هذا السياق، شهدت معدلات الفائدة عدة ارتفاعات خلال العام تواءمت في الغالب مع تلك الطارئة على عملة الربط (الدولار الأمريكي)، حيث حذا البنك المركزي الأردني حذو الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة الرئيسي (CBJ main rate) بواقع 0.25 نقطة مئوية ثلاث مرات خلال

العام، ليستقر عند 4.75% في نهاية العام 2018. وبالتالي فإن توجه البنك المركزي الأردني لمواكبة اتجاهات الفائدة الأمريكية الأخذ في الارتفاع يشير إلى احتمال رفع معدلات الفائدة على الدينار الأردني في السوق المحلي في المدى القريب والمتوسط.

ويحتل الاقتصاد الأردني المرتبة الثانية من حيث التأثير على الاستقرار المالي والاقتصادي في فلسطين، وذلك بالنظر إلى الحيز الذي تشغله المصارف الأردنية العاملة في فلسطين، أو الوزن الذي تحتله العملة الأردنية في تركيبة أصول وخصوم القطاع المصرفي الفلسطيني. إذ تمثل أصول المصارف الأردنية حوالي 42.1% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الفلسطيني، وتستحوذ على 38.0% من إجمالي الائتمان الممنوح في السوق الفلسطيني، ونحو 41.6% من إجمالي ودائع الجمهور. فيما بلغت حصة الدينار الأردني نحو 23.0% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، و15.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتعكس هذه الأرقام والنسب حجم انكشاف القطاع المصرفي الفلسطيني أمام أي صدمات محتملة لدى نظيره الأردني.

التطورات المحلية

بالرغم من عزلة الاقتصاد الفلسطيني واختلاف محركات نموه/تباطؤه عن محيطه، إلا أن اتجاهات نموه خلال العام 2018 قد اتسقت مع تلك المرصودة في البيئة العالمية والإقليمية بشكل عام، إذ استمر التباطؤ في ثنانيا الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018، ليظل الضفة الغربية أيضاً، مع استمرار الانكماش الملموس في قطاع غزة. فبلغ معدل النمو نحو 0.9% مقابل 3.1% في العام السابق، نتيجة للنمو في الضفة الغربية بنحو 3.1%، مقارنة مع 8.5% في العام السابق، وتواصل التدهور في النشاط الاقتصادي الغزي ونسبة بلغت 6.9% مقابل انكماش بنحو 12.5% في العام 2017.

وفي ضوء تباين الظروف الاقتصادية، يصعب وصف التطورات في الاقتصاد الفلسطيني. ففي الضفة الغربية، كان التباطؤ من نصيب عدة أنشطة اقتصادية، كالصناعة، والإنشاءات، وأنشطة المالية والتأمين، والخدمات، يضاف إلى ذلك تراجع القيمة المضافة من

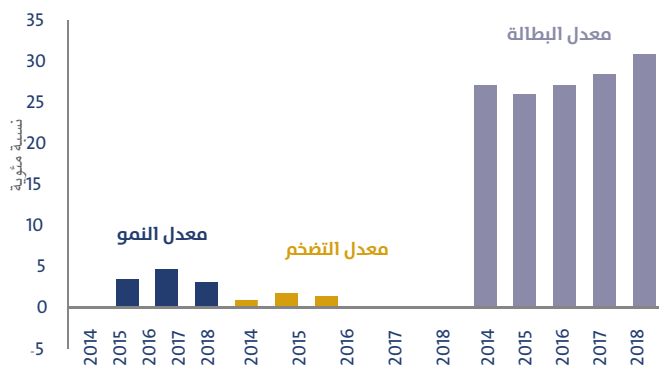
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات والإدارة العامة والدفاع. فيما تركزت نقاط الضعف في جانب الطلب في ضعف نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وتباطؤ نمو الصادرات، مقابل تزايد ملموس في الواردات التي غطت ارتفاع طلب القطاع الخاص بشقيه، الاستهلاكي والاستثماري.

أما في قطاع غزة فقد تراجعت حدة الانكماش الاقتصادي على الرغم من وطأة الحصار الاقتصادي وتساعد التوتر الأمني والسياسي وأثاره الجسيمة. إذ تباطأت حدة التراجع في أنشطة الصناعة، والخدمات، والإدارة العامة والدفاع، والإنشاءات، فيما شهدت قطاعات الزراعة، والتجارة، والنقل معدلات نمو أفضل ساهمت في التخفيف من معاناة الاقتصاد في قطاع غزة. أما في جانب الطلب، فجاءت تطورات جهات الإنفاق متسقة إلى حد كبير مع تلك المرصودة في الضفة الغربية من حيث تعافي الطلب الاستهلاكي (الممول بارتفاع الواردات)، وتباطأت الصادرات، وتراجع الإنفاق الحكومي. وشكل الاستثمار الاستثناء الوحيد، بتراجع الملموس عطفاً على انخفاض الاستثمار في المباني بشكل أساسي.

وقد انعكس تباين الأداء الاقتصادي بين الضفة والقطاع في تباين مماثل في اتجاهات التضخم. فمن جهة، حققت مستويات الأسعار في الضفة الغربية نمواً هامشياً لا يتجاوز الـ 0.4% مقارنة مع استقرار الأسعار في العام 2017، مستفيدة من تجدد الارتفاع في أسعار الغذاء والتبغ والمشروبات وتسارع نمو أسعار النقل والمواصلات، بشكل أساسي. بينما انكمشت الأسعار في قطاع غزة بواقع 1.3% مقارنة مع نمو محدود بنسبة 0.1% خلال نفس الفترة، نظراً لانخفاضات ملموسة في أسعار الغذاء، والتبغ والمشروبات، والملابس، وخدمات التعليم، وتباطؤ نمو أسعار خدمات السكن. وفي المحصلة، تراجعت مستويات الأسعار في فلسطين بنحو 0.2% خلال العام 2018.

وتعكس معدلات البطالة، إلى حد كبير، اختلاف الظروف الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ تراجعت في الأولى من 18.7% إلى 17.6%، بينما ارتفعت في الثانية من 44.4% إلى 52.1%. فكان لقطاع غزة التأثير الأكبر على المعدل الكلي للبطالة الذي صعد من 28.4% إلى 30.8% خلال العام 2018.

شكل 2-3: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2014-2018



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما شكلت العمالة الفلسطينية في إسرائيل (والمستوطنات) عاملاً أساسياً في التأثير على دوران العجلة الاقتصادية وحركة التجارة واستقرار القطاع المالي. فمع نهاية العام 2018، بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل نحو 127.8 ألف عامل، أو ما نسبته 13.3% من العاملين الفلسطينيين. وبتركز تأثير هذه الفئة في الضفة الغربية، نظراً لمنع العاملين من قطاع غزة من دخول سوق العمل الإسرائيلي منذ العام 2005، وتشكل هذه الأعداد ما نسبته 18.2% من العاملين في الضفة الغربية. وبالتالي، فإن أي توقف في تدفق العمالة إلى السوق الإسرائيلي يهدد بقفزات سريعة وحادة في معدلات البطالة، إلى جانب صدمات ملموسة في الطلب، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي الفلسطيني على المدى المتوسط والبعيد. كما تشكل أجور العمالة الفلسطينية في إسرائيل رافداً أساسياً للحركة الاقتصادية في الضفة الغربية، ويشكل النمو المطرد في هذه الأجور أسوةً بوتيرة نمو الأجور في السوق الإسرائيلي تطوراً إيجابياً يعزز من قدرة هذه الفئة من العاملين على دعم النمو الاقتصادي.

من جانبٍ آخر، شكّل التراجع في متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي حافزاً للتوسع في الاستيراد من الخارج. غير أن أثر ذلك على مجمل فاتورة الاستيراد المحلية بقي محدوداً، وذلك لاعتماد الجزء الأكبر من هذه المستوردات على السوق الإسرائيلي، الشريك التجاري القسري الأكبر لفلسطين، والمسيطر على ما يتجاوز 80% من الصادرات وقرابة 60% من الواردات. وبالتالي، فإن تقلبات الأسعار والتغيرات الضريبية في السوق الإسرائيلي تعتبر عاملاً أكثر تأثيراً على هيكل الصادرات ووتيرة التضخم المحلية.

أما على صعيد التطورات في المالية العامة، فقد شهد العام 2018 تراجع إيرادات المقاصة بنحو 9.8% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 8.1 مليار شيكل، إلى جانب تراجع المنح والمساعدات الخارجية بنحو 7.1% لتبلغ نحو 2.4 مليار شيكل، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراجع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 6.2% مقارنة مع العام 2017، لتتخفّف إلى 14.8 مليار شيكل. كما تراجعت النفقات العامة على أساس الالتزام بنحو 7.0% لتبلغ 16.1 مليار شيكل، جراء تراجع فاتورة الأجور والرواتب المستحقة بنحو 15.8% لتبلغ 5.9 مليار شيكل، في ضوء إحالة بعض الموظفين العموميين للتقاعد المبكر ووقف بعض العلاوات والبدلات. وقد أدت هذه التطورات في الإيرادات والنفقات إلى ارتفاع عجز الرصيد الكلي (بما يشمل الإنفاق التطويري) بعد المنح والمساعدات، على أساس الالتزام، إلى ما يقارب 1.4 مليار شيكل.

غير أن التراجع في الإنفاق العام الحكومي (على أساس الالتزام) قد صاحبه تزايد في المتأخرات المتركمة على الحكومة بنحو 4.2% قياساً على ما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ حوالي 12.7 مليار شيكل، شكلت متأخرات الأجور والرواتب نحو 36.6% منها. كما ارتفع الدين العام الحكومي (مقوماً بعملة الشيكل) بنحو 0.8% خلال نفس الفترة ليصل إلى حوالي 8.9 مليار شيكل^[1].

جدير بالذكر أن التطورات في المالية العامة تعكس سلوك السياسة المالية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستدامة في الآجال المختلفة (القصير والمتوسط والطويل)، مستعينة في ذلك بأدوات الضبط التلقائي^[2]. وبحسب صندوق النقد الدولي فإن استخدام السياسة المالية في الاقتصادات المتقدمة يسهم في الحد من تقلب الناتج المحلي بنحو 15%، وزيادة النمو الاقتصادي بنحو 0.3 نقطة مئوية سنوياً^[3].

وفي الحالة الفلسطينية، تؤثر السياسة المالية على مختلف القطاعات بشكل عام، والاستقرار المالي بشكل خاص، لا سيما القطاع المصرفي الذي يتأثر بأداء مالية الحكومة وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، وذلك من خلال محورين أو قناتين أساسيتين، تتمثل الأولى في الأثر المباشر للاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي؛ في حين تتمثل الثانية في الأثر غير المباشر المتعلق باقتراض موظفي القطاع العام وشركات ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة بالحكومة (أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير).

[1] لا بد من الإشارة إلى الأثر الملحوظ لتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على تطورات الدين الحكومي، إذ تشير البيانات إلى تراجع هذا الدين (مقوماً بالدولار الأمريكي) بنحو 6.8% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق، ليبليغ 2,369.5 مليون دولار (بلغ سعر صرف الدولار مقابل الشيكل في نهاية العام 2018 حوالي 3,763، مقارنة مع 3,480 في نهاية العام 2017).

[2] عبارة عن مدفوعات مالية تتحرك بالتنسيق مع الدخل والإنفاق والتحويلات الاجتماعية، مثل إعانات البطالة، لتعطي دفعة تلقائية للطلب الكلي أثناء فترات الهبوط الاقتصادي والحد منه أثناء فترات الارتفاع. كما يمكن استخدام إجراءات المالية العامة لأغراض محددة استجابة لصدمات معينة.

[3] <http://blog-montada.imf.org>



الفصل الثالث

التطور في النظام المالي

نظرة عامة

شهد النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2018 العديد من التطورات في إطار عملية التطوير المستمرة التي تقوم بها سلطة النقد في بنيتها التحتية، وبما يسهم في رفع كفاءة أداء النظام المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، ويضمن تحقيق سلطة النقد لمتطلبات تحولها نحو بنك مركزي كامل الصلاحيات. ويستعرض هذا الفصل أهم مؤشرات التطور التي حدثت في النظام المالي في العام 2018.

الإطار التنظيمي والرقابي

واصلت سلطة النقد جهودها في العام 2018 لتعزيز دورها في مجال الاستقرار المالي، على مختلف المؤسسات الخاضعة لإشرافها ورقابتها. وقد شملت هذه الجهود العديد من الجوانب، سواء على مستوى تطوير الأنظمة والتعليمات الرقابية، أو على مستوى نظم المدفوعات وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات القطاع المصرفي. وفي هذا السياق، أصدرت سلطة النقد التعليمات الرقابية التالية للمؤسسات الخاضعة لرقابتها (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصرافين)^[4]:

- تعليمات رقم (1/2018)، بشأن احتياطي التقلبات الدورية، باعتباره أحد متطلبات رأس المال الإضافي (مصدات رأس المال)، الذي أقرته لجنة بازل في إطار التعديلات الرقابية المرتبطة بإطار بازل III، بهدف الحد من مخاطر التقلبات في دورة الأعمال ومنح الائتمان؛
- تعليمات رقم (2/2018)، بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، والمتعلقة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تعليمات رقم (3/2018)، بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية والمخصصات والضمانات المقبولة؛
- تعليمات رقم (4/2018)، بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة "Liquidity Coverage Ratio"، والتي تعتبر من أدوات الإصلاح الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف تعزيز قدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة؛
- تعليمات رقم (5/2018)، بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر "Net Stable Funding Ratio-NSFR"؛
- تعليمات رقم (6/2018)، بشأن متطلبات الأمن والسلامة لأجهزة الصراف الآلي؛
- تعليمات رقم (7/2018)، بشأن مقاصة الشيكات الإلكترونية، بهدف تنظيم كل ما يتعلق بالمقاصة الإلكترونية؛
- تعليمات رقم (8/2018)، بشأن تطبيق متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل III، وتطبيق هذه التعليمات على جميع المصارف باستثناء المصارف الإسلامية؛
- تعليمات رقم (9/2018)، بشأن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، وفق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، فيما يتعلق بكفاية رأس المال وبما يوازي متطلبات بازل III خاصةً متطلبات المعيار رقم (15).

[4] للمزيد من المعلومات والتفاصيل يرجى مراجعة التقرير السنوي لسلطة النقد للعام 2018.

وفي سياق استمرار الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، أصدرت سلطة النقد التعليمات التالية:

- تعليمات رقم (2018/1)، بشأن (القروض / التمويلات) المجدولة والمحالة للقضاء والمعاد (هيكلتها أو تمويلها) والمعدومة، والتي تهدف إلى تنظيم أمور القروض والتمويلات المجدولة والمهيكلية والمتعثرة؛
- تعليمات رقم (2018/2)، بشأن متطلبات الحد الأدنى للإفصاح عن البيانات المالية الختامية، والتي تهدف إلى تحديد الحدود الدنيا لمتطلبات الإفصاح المطلوبة من جانب مؤسسات الإقراض المتخصصة ضمن البيانات المالية الختامية؛
- تعليمات رقم (2018/3)، بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛
- تعليمات رقم (2018/4)، بشأن تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث تم بموجب هذه التعليمات اعتماد خطط لاستمرارية العمل وإدارة الأزمات لتجنب أي خسائر قد تتعرض لها هذه المؤسسات. كما تضمنت كذلك الضوابط والشروط الواجب مراعاتها من جانب مؤسسات الإقراض عند القيام بالإسناد الخارجي لتكنولوجيا المعلومات.

كما تم من جانب آخر إعداد استراتيجية لمؤسسات الإقراض المتخصصة للفترة (2019-2023) بالشراكة مع البنك الدولي. وهدفت بشكل أساسي إلى استدامة الخدمات والمنتجات المقدمة من مؤسسات الإقراض، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق مشاركة مؤسسات الإقراض في تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وصولاً إلى رفع مستوى شمول للخدمات لنسبة 50% من حجم الطلب.

أما على صعيد الجهود الرقابية والتنظيمية لشركات الصرافة، فقد أصدرت سلطة النقد تعليمات رقم (2018/1)، بشأن تجديد الترخيص السنوي للصرافين وشروط تجديد الترخيص، متمثلة بدرجة أساسية بعدم وجود ملاحظات رقابية جوهرية، وعدم وجود شيكات معادة على حساب الصراف، وعدم وجود غرامات مالية غير مسددة، وألا يكون الصراف مدرجاً على أي من قوائم مرتكبي جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تحديدها لإجراءات تجديد الترخيص. وتعليمات رقم (2018/2)، بشأن رسوم ترخيص الصرافين (رسوم طلب الترخيص، والرسوم المقطوعة، والرسوم السنوية)، على مستوى الشركات الجديدة وتفرعها، والشركات قائمة، وذلك وفقاً للشكل القانوني للشركة (شركة عادية عامة أو محدودة، شركة مساهمة خصوصية، شركة مساهمة عامة).

وفي إطار حرص سلطة النقد على سلامة واستقرار النظام المصرفي واستمرارية أعماله وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، تم الطلب من المصارف استكمال ربط مقراتها مع موقع التعافي من الكوارث الخاص بسلطة النقد باستخدام (site to site VBN) من خلال الإنترنت، وذلك للوصول إلى أنظمة سلطة النقد الحرجة في أوقات الكوارث. ويهدف تجنب القطاع المصرفي من أية مخاطر قد تلحق به. وقد تم الطلب أيضاً من المصارف إعداد واعتماد ضوابط وإجراءات العمل بالشيكات البنكية والرقابة عليها، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة، وتزويد سلطة النقد بكشوفات دورية ربعية حول الشيكات البنكية.

من جانب آخر، وفي سياق الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد للعمل المصرفي الإسلامي فقد قرر مجلس إدارة سلطة النقد إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية على المصارف ومؤسسات الإقراض التي تمارس أعمال التمويل الإسلامي. وتضم هذه الهيئة التي تتكون من ستة أعضاء^[5]، نخبة من علماء الشريعة والفقه، ومن ذوي الخبرة في العمل المصرفي الإسلامي والقانون. وتعمل الهيئة على تقديم المساعدة والمشورة الشرعية لسلطة النقد؛ وبيان الحكم الشرعي في المعاملات والتعاملات المالية والمصرفية الإسلامية؛ وبيان الرأي الشرعي في مدى توافق المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية الجديدة التي ترغب المصارف / مؤسسات الإقراض بطرحها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وكذلك بيان الرأي الشرعي في استثمارات المصارف الإسلامية في المنتجات الدولية وفق ما يعرض عليها من سلطة النقد؛ واقتراح المعايير المتعلقة بتحديد شروط تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمراقبين الشرعيين المقيمين في المصارف أو مؤسسات الإقراض، على أن يتم عرض أية منتجات جديدة على الهيئة من خلال دائرة الرقابة والتفتيش وذلك بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية في المصرف نفسه أو المراقب الشرعي المقيم في مؤسسة الإقراض. وتعتبر قرارات هذه الهيئة ملزمة لكافة المصارف ومؤسسات الإقراض التي تمارس أعمال التمويل الإسلامي.

[5] تضم الهيئة د. عبد المنعم أبو فاهوق (رئيساً) وعضوية كل من: د. ماهر خضير (نائب الرئيس)؛ د. محمد حنيني (أمين السر)؛ د. نعيم سمارة المصري؛ د. عبد الستار أبو غدة؛ السيد محمود الرمعة (خبيراً مالياً مختصاً في أعمال الصيرفة الإسلامية).



إجراءات سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2018 في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق تم إصدار تعاميم للمؤسسات الخاضعة لإشرافها، فأصدرت التعميم رقم (2018/36)، بشأن التدريب والتطوير في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تلتزم بموجبه المصارف بتزويد سلطة النقد بشكل سنوي بخطط التدريب المعتمدة وموازاتها المالية، إضافة إلى تزويد سلطة النقد بشكل نصف سنوي بالإحصاءات التدريبية من حيث عدد الدورات لموظفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولموظفي المصرف بشكل عام، والدورات التي عقدت داخل المصرف وعدد الموظفين المستفيدين منها والمواضيع التي شملها التدريب.

وحرصاً من سلطة النقد على تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، أصدرت التعميم رقم (2018/209)، بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر (Politically Exposed Persons-PEPs)، حيث طلب من المصارف تزويد سلطة النقد بسياسات وإجراءات العمل المعتمدة بشأن تعزيز إجراءات التعرف والتحقق من هؤلاء الأشخاص ومصدر ثروتهم وأموالهم. وبذل العناية الواجبة والمشددة على العمليات المالية التي تنفذ لصالحهم، ومدى قدرة النظام البنكي وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تحديد درجة مخاطر هؤلاء الأشخاص وتصنيفهم ضمن فئة (العملاء المعرضين سياسياً للمخاطر وذوي الصلة بهم) وإصدار تنبيهات عند تنفيذ معاملاتهم. مع تزويد سلطة النقد بكشوفات دورية ربع سنوية بهؤلاء الأشخاص وذوي الصلة بهم، وإجمالي العمليات المنفذة لصالحهم.

وفي إطار اهتمام سلطة النقد بتعزيز حصانة قطاع الصيرفة ضد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت التعميم رقم (2018/157)، بشأن الدورات التدريبية التي حصل عليها مراقبو الامتثال في شركات ومكاتب الصرافة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتزويد سلطة النقد بكشوفات توضح طبيعة هذه الدورات.

وفي نفس السياق، فقد استمر التنسيق والتعاون مع وحدة المتابعة المالية، حيث قامت سلطة النقد بالتعميم الدوري لقرارات الوحدة على المصارف ذات العلاقة بقائمة الدول عالية المخاطر وغير الملزمة بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية FATF، وتحديث هذه القائمة بشكل متواصل على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد ووحدة المتابعة المالية. كما أصدرت التعميم رقم (2018/74)، بشأن تزويد سلطة النقد بالآليات والإجراءات والضوابط الرقابية المستخدمة في الأنظمة البنكية وأنظمة الحوالات بما يضمن الالتزام بالقرارات الصادرة عن وحدة المتابعة المالية، والتدابير الواجب اتخاذها بشأن العناية الواجبة المعززة والعناية الواجبة والمستمرة تجاه علاقات العمل مع تلك الدول.

كما أصدرت سلطة النقد التعميم رقم (2018/177)، بشأن ضمان سرعة عملية الإبلاغ في حالات الاشتباه بارتكاب جرائم غسل أموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إلزام الصرافين بإبلاغ وإرسال واستقبال المخاطبات بين الصراف ووحدة المتابعة المالية مباشرة عبر صفحة البرنامج الإلكتروني للوحدة (GoAML)، وفقاً للدليل الإرشادي الذي تم تزويد الصرافين به. وفي إطار تنفيذ تعليمات وحدة المتابعة المالية ذات العلاقة بالتعامل مع الصرافين وشركات الصرافة العاملة والمرخصة في إسرائيل، أصدرت سلطة النقد تعاميم طلبت بموجبها من المصارف والصرافين تزويدها بالتدابير والإجراءات التصويبية التي اتخذت من جانبهم لتنفيذ التعليمات المذكورة.

من جانب آخر، تم عقد ورشة عمل لإطلاق التقرير الختامي لأعمال الفريق الوطني لتقييم مخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحضور مدير البنك الدولي في فلسطين السيدة «مارينا ويس»، ومدير وحدة المتابعة المالية، وأعضاء الفريق الوطني والفرق المتخصصة لتقييم مخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعدد من ممثلي المؤسسات الحقوقية والرسمية.

كما شاركت سلطة النقد في فعاليات أعمال المنتدى الفلسطيني-التونسي المشترك لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي عقد في العاصمة تونس. وناقش المنتدى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والوطني، ودور السلطات الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلدين من منظور التركيز على الرقابة المبنية على المخاطر، وأهمية تقييم المخاطر في المعيار الدولي واعتماد المنهج القائم على المخاطر من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

وفي ختام أعماله حث المنتدى السلطات الرقابية على ممارسة المزيد من الضغط على المؤسسات المالية والمصرفية لتوفير مزيد من الموارد المالية والبشرية لمواجهة جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يعزز من مواقع المكافحة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون من قبل وحدات التحري المالي بفلسطين وتونس، وإشراك أكبر عدد من الدول في المنتديات القادمة. وتأتي هذه الفعالية كترجمة عملية لتفاهات مذكرة التفاهم بين سلطة النقد والبنك المركزي التونسي لتبادل الخبرات على كافة المستويات، وبما يعكس اهتمام فلسطين بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



المستجدات في الأنظمة المصرفية والرقابية

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في بناء وتطوير الأنظمة المصرفية والمالية وفق أفضل الممارسات الدولية، الداعمة لتهيئة بنية مصرفية متينة وشاملة، تساهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفيما يلي تفصيل لهذه التطورات والإنجازات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2018:

• نظام المقاصة الإلكترونية

واصلت سلطة النقد جهودها خلال العام 2018 لإدخال نظام المقاصة الإلكترونية حيز العمل. ولهذه الغاية تم إصدار تعليمات رقم (7) لسنة 2018، بشأن مقاصة الشيكات الإلكترونية بما يتوافق مع أفضل الممارسات المعمول بها في مجال تقاص الشيكات إلكترونياً. كما تم تحديد شروط وآليات ربط الأنظمة البنكية لدى المصارف مع نظام المقاصة الإلكترونية، وإعداد الوثائق المطلوبة كمتطلبات وآليات عمل النظام وسياسات سلطة النقد بالخصوص وغيرها من الوثائق.

كما تم وضع الإجراءات والآليات الخاصة بتقاص الشيكات ذات المواصفات القديمة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية، والقيام بعمليات فحص شاملة للنظام داخل سلطة النقد ومع المصارف كذلك، وفق الخطة الموضوعية من قبل إدارة المشروع. كما تم تدريب المصارف على النظام. ولا يزال العمل جارياً على هذا المشروع، الذي من المتوقع أن يتم إطلاقه رسمياً في الفترة القادمة.

كما حرصت سلطة النقد على تنظيم حملات للتوعية في نظام المقاصة الإلكترونية من خلال تنظيم عدد من ورش العمل في كل من رام الله، وغزة، ونابلس، وطولكرم، والخليل، على أن يتم خلال الفترة القادمة استكمال هذه العروض في باقي محافظات الوطن. كما تم حث المصارف على البدء الفوري بالتواصل مع عملائها لاستبدال الشيكات القديمة بالشيكات الجديدة ذات المواصفات الأمنية والفنية وبشكل مجاني.

وفي نفس السياق تم عقد العديد من الندوات حول المقاصة الإلكترونية للعديد من الجهات مثل الصحفيين الاقتصاديين، والجامعات، والرياديات بالتعاون مع بنك فلسطين. كما سيتم عقد ندوات أخرى خلال الفترة المقبلة للعديد من الجهات والقطاعات المختلفة للتوعية بنظام المقاصة الإلكترونية والآثار الاقتصادية المترتبة على إطلاق العمل بهذا النظام على كافة القطاعات الاقتصادية والمواطنين.

• أنظمة عمليات الائتمان

واصلت سلطة النقد جهودها في تطوير أنظمة عمليات الائتمان، حيث تم إعداد استبيان شامل لجميع المحاور الأساسية ذات العلاقة بالنظام. ويستهدف مستخدمي النظام من المصارف ومؤسسات الإقراض وشركات التأجير التمويلي، لاستطلاع آرائهم ومقترحاتهم التطويرية. بالإضافة إلى عقد ورشة عمل تقييمية للنظام والوقوف على ملاحظات واقتراحات تحديته وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى.

وفي سياق تطوير أدوات خفض المخاطر الائتمانية، ومواءمة نظام التصنيف الائتماني بما يتوافق مع سياسة وتطلعات سلطة النقد بهذا المجال، وتلبية لمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وبما يشمل تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الوصول إلى مصادر التمويل، وبحث إمكانية تخصيص نظام تصنيف ائتماني خاص بقطاع المنشآت وآليات وفرص تصنيف بيانات القطاع الخاص التي مضى عليها أكثر من سنتين في الإفصاح على قاعدة بيانات النظام، تم انتداب الفريق المسؤول عن تطوير النظام إلى مدينة براغ خلال الفترة من 18-21/12/2018 لتنفيذ عملية التحديث والتطوير وفقاً للشروط المرجعية للمهمة التي تم اعتمادها مع الشركة المطورة. ويجري حالياً استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحديث من قبل الفريق وفقاً لما تم التوافق عليه. ومن المتوقع إطلاق النسخة الجديدة من النظام قبل نهاية العام 2019.

وفي إطار توجهات سلطة النقد لمعالجة ظاهري الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والإفراط في الاستدانة، تم إجراء بعض التطوير الضروري على نظامي الشيكات المعادة والتسويات الرضائية، وبما يكفل الحد من مخاطر الظاهرتين حفاظاً على النسيج الاجتماعي والاقتصادي. كما تم تطوير مجموعة من التقارير الرقابية والإحصائية المستخرجة من نظم عمليات الائتمان لتعزيز وتطوير آليات التحليل، حيث تم استلام النسخة الأولى من التقارير ويجري حالياً مراجعتها وتدقيقها تمهيداً لاعتمادها.

وفي إطار الاهتمام بالعمل على دمج الأنظمة البنكية للمصارف مع النظم الائتمانية التابعة لسلطة النقد، وبهدف تلبية متطلبات خدمات التقنيات المالية، يجري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لربط النظم البنكية مع النظم الائتمانية كمرحلة أولى لتنفيذ عمليات الاستعمال آلياً باستخدام التقنيات



المطورة. وفي حال نجاح التجربة سيتم تعميمها على كافة المصارف قبل نهاية العام 2019. وخلال السنوات القادمة سيتم مباشرة العمل على المرحلة الثانية، التي تشمل على عمليات التصريح والتحديث وتبادل البيانات بين النظم الائتمانية التابعة لسلطة النقد والأنظمة البنكية وذلك بشكل مباشر دون أية تدخلات يدوية، حيث تعتبر هذه المرحلة أكثر تعقيداً من المرحلة الأولى.

• نظام الاستعلام عن المنشآت المسجلة لدى وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية

يأتي هذا النظام في إطار استكمال تنفيذ التوصيات الختامية لأعمال المؤتمر المصرفي للعام 2013، والتي تهدف إلى تعزيز وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مصادر التمويل، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لسلطة النقد لتطوير نظام تصنيف ائتماني خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يستند إلى البيانات المالية والديموغرافية المجمعة عن هذه المنشآت. ولهذه الغاية تم توقيع مذكريتي تفاهم مع وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية لتمكين المستخدمين من المصارف ومؤسسات الإقراض وشركات التأجير التمويلي من الاستعلام عن بيانات المنشآت المسجلة لدى كل من وزارة الاقتصاد واتحاد الغرف التجارية من خلال موقع مكتب معلومات الائتمان. وقد تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام وتوقيع عقد مع الشركة المطورة لمباشرة إجراءات التطوير والمتوقع إطلاقه قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

• نظام استعلام للمواطنين

يهدف الحد من مخاطر ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والحفاظ على حقوق المستفيدين من الشيكات كما الحال بالحفاظ على المكانة القانونية لورقة الشيك، تم الانتهاء من تطوير نظام لاستعلام المواطنين. ويجري حالياً استكمال الإجراءات القانونية المطلوبة لإطلاقه على موقع سلطة النقد لاستخدامه من قبل المواطنين عامة. وتستند عمليات استخدامه إلى بند المايكر لاين المطبوع على ورقة الشيك. ومن المتوقع إطلاقه قبل نهاية العام 2019.

• نظام التبليغ والإفصاح عن بيانات المتوفين

يهدف الحفاظ على السرية المصرفية والحد من المخاطر التشغيلية للحفاظ على حقوق ورثة الأشخاص المتوفين، ونظراً لعدم توفر قاعدة بيانات موحدة لدى الجهات الرسمية المختصة، يجري العمل حالياً على تطوير نظام للتبليغ والإفصاح عن بيانات المتوفين. ويستند عمل هذا النظام إلى تجميع البيانات عن الأشخاص المتوفين من المؤسسات التابعة لرقابة سلطة النقد والمجمعة من وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث ستكون عملية تجميع البيانات والإفصاح عنها بشكل آلي، ويتم تحديثها بشكل يومي. ولهذه الغاية تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام، وبما يشمل آلية العمل وشاشات النظام المقترحة. ومن المتوقع إطلاق النظام في بدايات العام 2020.

• نظام الحسابات المصرفية KYC Database

يهدف تلبية متطلبات استراتيجية الشمول المالي وخطة عملها في تبسيط إجراءات فتح الحسابات للأفراد والمؤسسات، وتوفير بيانات شاملة للمستخدمين عن الحسابات المصرفية من خلال بناء قاعدة بيانات ديموغرافية موحدة لكافة الحسابات المصرفية في فلسطين. فقد تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام، وبما يشمل آلية العمل وشاشات النظام المقترحة. كما تم توقيع عقد مع الشركة المطورة لمباشرة إجراءات التطوير، ومن المتوقع إطلاق هذا النظام قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

• نظام تخصيص الأرقام السيادية للهيئات الاعتبارية

يهدف هذا النظام إلى أتمتة العمل بشكل كلي وضبط وتنظيم آلية تخصيص رموز سيادية للمؤسسات والهيئات غير المسجلة أو غير الحاصلة على رقم ترخيص أو رقم تسجيل موحد من الجهات الرسمية، وذلك لغايات الإفصاح وتبادل البيانات مع مكتب معلومات الائتمان. وفي هذا السياق تم الانتهاء من إعداد متطلبات عمل النظام، وبما يشمل آلية العمل وشاشات النظام المقترحة. كما تم توقيع عقد مع الشركة المطورة لمباشرة إجراءات التطوير. ومن المتوقع إطلاق هذا النظام قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

• نظام احتساب تكلفة الإقراض السنوية (APR)

تم إطلاق النسخة التجريبية من نظام احتساب تكلفة الإقراض السنوية (مع إصدار تعليمات وإرشادات النظام) بعد أن تم مناقشتها مع ممثلي المصارف ومؤسسات الإقراض. ويهدف هذا النظام إلى حماية حقوق المستهلكين وتعزيز الثقة بمزودي الخدمات، وذلك من خلال تعزيز مبادئ



الشفافية والإفصاح والمنافسة العادلة لدى مزودي الخدمات، وكذلك تمكين المستهلكين من المفاضلة بين العروض المقدمة من مزودي الخدمات بسهولة واختيار العرض الأقل تكلفة والأفضل بالنسبة لهم. ومن المتوقع اعتماد النظام بشكل رسمي قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

• إطلاق نظام الدفع بالتجزئة

استمرت الجهود لتطوير نظام الدفع بالتجزئة الذي أطلق في العام 2017، والذي أتاح تنفيذ كافة الحوالات الشخصية المجمعة بشكل تفصيلي والإلكتروني وتسوية نتائجها بشكل نهائي من خلال نظام براق. وفي العام 2018 تم تنظيم العمل بالنظام بشكل أفضل، بعد فصل اتفاقيات الرواتب عن اتفاقيات الحوالات بالنظام بحيث أصبح هناك خمس جلسات تقاص تعقد بشكل يومي (ثلاث جلسات خاصة بالحوالات الشخصية ذات المبالغ المنخفضة، وجلستان خاصتان بمدفوعات الرواتب). كما أصبحت المصارف تنفذ كافة الحوالات التي تقل عن عشرة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملة الأخرى من خلال هذا النظام فقط.

• تحديث نظام سويفت

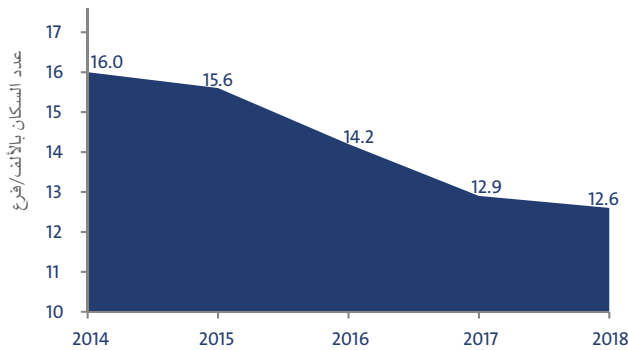
اعتمدت سلطة النقد النسخة الأحدث من نظام سويفت (7.2) بعد إجراء الفحوصات اللازمة وتهيئة البنية التحتية لها. كما واصلت متابعتها مع كافة المصارف بالخصوص من أجل اعتماد هذه النسخة، حيث قامت كافة المصارف بالانتقال للعمل بالنسخة الجديدة وفق متطلبات شركة سويفت ابتداء من 2018/11/17. كما تم بنجاح استكمال كافة متطلبات سويفت بخصوص برنامج حماية العملاء (Customer Security Program) المعتمد من قبل سويفت بخصوص الجوانب الأمنية المطلوبة لحماية عملائها وكذلك استكمال كافة المصارف للمتطلبات الأمنية وفق متطلبات سويفت.

الانتشار والتركز المصرفي

واصلت سلطة النقد جهودها الحديثة لتعزيز الانتشار المصرفي بهدف إيصال الخدمات المصرفية إلى مختلف المناطق الفلسطينية. وفي هذا السياق شهد العام 2018 تغييراً في هيكل المصارف المرخصة نتيجةً لاستحواذ بنك القدس على البنك الأردني الكويتي في فلسطين، وشراء المحفظة البنكية الخاصة بفروع البنك الأردني الكويتي بموجب اتفاقية التملك الموقعة بين المصرفين. وبناءً على ذلك انخفض عدد المصارف المرخصة من 15 مصرف إلى 14 مصرف اعتباراً من 2018/8/26، منها 7 مصارف محلية (منها ثلاثة مصارف إسلامية)، و7 مصارف وافدة (6 أردنية، ومصرف مصري). وبالرغم من ذلك فقد شهد العام 2018 ارتفاعاً في عدد الفروع والمكاتب المصرفية، ليصبح 351 فرعاً ومكتباً مقارنةً مع 337 فرعاً ومكتباً في العام 2017 [6].

وتسعى سلطة النقد من خلال سياسة التفرع إلى تقليل الكثافة السكانية لعدد الفروع، بهدف زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتصبح أكثر توافقاً مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً (حوالي 10,000 نسمة لكل فرع). وفي هذا السياق سجل مؤشر عدد السكان لكل فرع بعض التحسن في العام 2018، بانخفاضه إلى 12.6 ألف نسمة / فرع أو مكتب، مقارنةً بحوالي 12.8 ألف نسمة في العام 2017 [7]. ورغم هذا التحسن المستمر في النسبة، إلا أنه لا يزال هناك متسع لمزيد من التفرع.

شكل 3-1: عدد الفروع والمكاتب نسبة إلى عدد السكان، 2014-2018



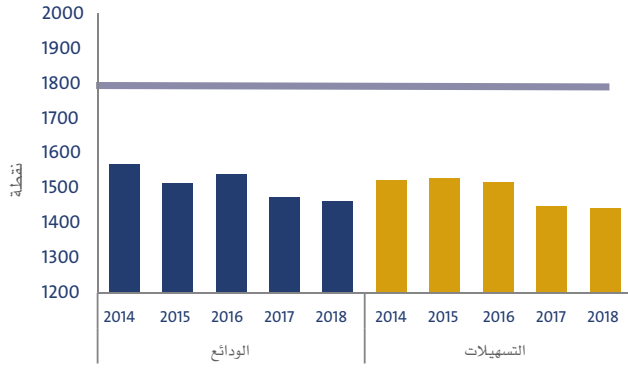
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يتعلق بدرجة التركيز في القطاع المصرفي مقاسة بمؤشر هيرفندال، فقد استمر اتجاه المؤشر نحو التحسن سواء على صعيد درجة التركيز في الودائع أو التسهيلات. فقد انخفضت قيمة المؤشر من حيث درجة التركيز في الحصة السوقية للمصارف من ودائع القطاع الخاص بمقدار 11 نقطة في العام 2018 لتصل إلى 1,462 نقطة مقارنةً مع 1,473 في العام 2017، في إشارة إلى تحسن كفاءة المؤشر.

[6] جدير بالذكر أن ثلاثة من المصارف العاملة في فلسطين لها فروع خارج فلسطين، وهي: بنك فلسطين له مكتب تمثيل في العاصمة التشيلية ستيباغو، وآخر في مركز دبي المالي، في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وبنك الاستثمار الفلسطيني له فرع في مملكة البحرين؛ والبنك الإسلامي العربي له مكتب تمثيل في دبي.

[7] اختلاف قيمة المؤشر لسنوات السلسلة الزمنية الواردة في هذا التقرير مقارنةً بما ورد في التقارير السابقة ناجم عن اختلاف تقديرات عدد السكان وفقاً لما يعلنه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد تم تعديل السلسلة وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة بخصوص السكان.

شكل 3-2: التركيز في القطاع المصرفي (مؤشر هيرفندال)، 2014-2018



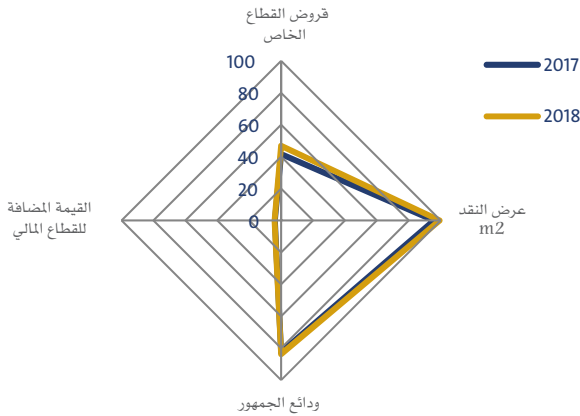
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول 3-1: مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني، 2017-2018

المحور	المؤسسات المالية		الأسواق المالية	
	2017	2018	التغير	2018
العمق المالي	45.2%	48.7%	3.5%	26.1%
الشمول المالي	1,106.1	1,166.4	5.5%	27.8%
الكفاءة المالية	4.8%	4.1%	0.7%	9.5%
الاستقرار المالي	16.6%	16.6%	0.0%	6.6%

المصدر: سلطة النقد، احتسبت المؤشرات وفقاً لمنهجية البنك الدولي.

شكل 3-3: مؤشرات العمق المالي للمؤسسات المالية كنسبة من الناتج المحلي، 2017-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

كما سجل المؤشر تحسناً أيضاً على صعيد التركيز للحصص السوقية للمصارف من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث انخفضت قيمة المؤشر بمقدار 6 نقاط ليصل إلى 1,443 نقطة مقارنة مع 1,449 نقطة في العام السابق. جدير بالذكر أن كلا المؤشرين دون الخط الحرج للتركز المتعارف عليه دولياً (عند مستوى 1800 نقطة). ويشير هذا الانخفاض في المؤشر على مستوى الودائع والتسهيلات إلى استمرار التحسن وارتفاع درجة التنافسية في القطاع المصرفي الفلسطيني وارتفاع كفاءة أدائه في جانبي عملية الوساطة المالية.

خصائص النظام المالي الفلسطيني

أظهرت مؤشرات مصفوفة خصائص النظام المالي الفلسطيني خلال العام 2018، والمقاسة حسب منهجية البنك الدولي^[8]، تحسناً في معظم أبعادها، سواء على مستوى المؤسسات المالية (ممثلة بالمصارف)، أو على مستوى الأسواق المالية (ممثلة بالبورصة). وتتمثل هذه الأبعاد في: العمق المالي؛ والشمول المالي؛ والكفاءة المالية؛ والاستقرار المالي.

المؤسسات المالية

شهدت مؤشرات مصفوفة المؤسسات المالية تحسناً في أبعاد العمق والشمول المالي والكفاءة المالية، ومحافظة بعد الاستقرار المالي على استقراره مقارنة بالوضع الذي كان في العام 2017. وفيما يلي تفصيل لتطورات هذه الأبعاد.

العمق المالي

ارتفع مؤشر العمق المالي^[9] مقاساً بمؤشر نسبة الائتمان الممنوح من المصارف للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي من 45.2% في العام 2017، إلى 48.7% في العام 2018، مما يشير إلى استمرار قيام القطاع المصرفي بدوره الداعم للنمو الاقتصادي، وتعزيز الروابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة والنظام المصرفي.

كما جاءت نتيجة المؤشرات الرئيسية الأخرى للعمق المالي في نفس الاتجاه، حيث سجل مؤشر نسبة عرض النقد M2^[10] إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً من 95.8% في العام 2017 إلى 99.3% في العام 2018. كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع المالي (الأنشطة المالية والتأمين^[11]) في الناتج المحلي الإجمالي من 3.9% إلى 4.1%، وارتفع مؤشر نسبة ودائع الجمهور من الناتج المحلي الإجمالي من

[8] لمزيد من المعلومات حول هذه المنهجية، انظر تقرير الاستقرار المالي لعام 2014 المنشور على موقع سلطة النقد www.pma.ps

[9] تم احتساب مؤشر العمق بحسب منهجية البنك الدولي معدلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI.

[10] يرجى الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية الربعي على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد (www.pma.ps)، والذي يتضمن تقدير عرض النقد في فلسطين وفقاً لمنهجية محددة.

[11] الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

82.6% إلى 83.7% خلال نفس الفترة. وفي ذلك إشارة إلى أن النظام المالي الفلسطيني (جانب المؤسسات المالية) سجل تطوراً إيجابياً على صعيد درجة العمق المالي، خاصة وأن مؤشرات العمق المالي مستمرة في التحسن عبر الزمن، في إطار تعميق الترابط والتشابك بين القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

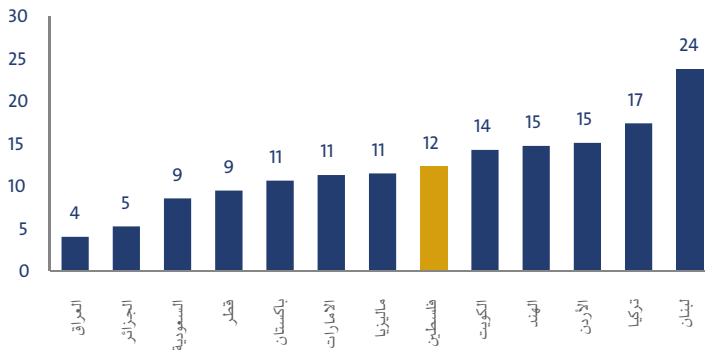
الشمول المالي

سجل مؤشر الشمول المالي مقاساً بعدد حسابات المودعين في المصارف لكل ألف من عدد الأفراد البالغين «15 سنة فما فوق» تحسناً بنسبة 5.5%، ليرتفع من 1,106.1 حساب لكل ألف بالغ في العام 2017، إلى 1,166.4 حساب لكل ألف بالغ في العام 2018. وفي نفس السياق فقد أظهرت مؤشرات الشمول المالي الأخرى أيضاً تحسناً، حيث ارتفع مؤشر عدد الفروع والمكاتب المصرفية لكل 100 ألف بالغ من السكان^[12] من 12.1 في العام 2017 إلى 12.3 فرع في العام 2018.

وبحسب أحدث الإحصاءات الصادرة عن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (عام 2017)، فإن قيمة المؤشر في فلسطين كانت أفضل حالاً من بعض الدول العربية كالعراق، والجزائر، والسعودية، بينما كانت قيمته أقل من بعض الدول العربية الأخرى كالكويت، والأردن، ولبنان. وبالمقارنة مع دول العالم الأخرى سواء النامية أو المتقدمة (غير العربية) فإن فلسطين تأتي في مرتبة متوسطة تقريباً، باحتلالها المرتبة 74 من أصل 159 دولة توفرت عنها بيانات للعام 2017.

شكل 3-4: عدد الفروع والمكاتب لكل 100 ألف بالغ من السكان، دول مختارة، 2017.

فرع/ 100 الف بالغ



بيانات فلسطين لعام 2018.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، FAS: Financial Access Survey.

وفي إطار الاهتمام الكبير الذي توليه سلطة النقد للشمول المالي، فقد تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) في كانون أول 2018، بعد اعتمادها وتشكيل اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني خلال العام 2018. وجاء إطلاق هذه الاستراتيجية بعد جهد دام ثلاث سنوات لإعداد هذه الوثيقة وفقاً للممارسات والمعايير الدولية ذات العلاقة بتمويل من مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI ودعم فني من المؤسسة الألمانية الـ GIZ. وجدير بالذكر أن فلسطين تحتل المرتبة الثانية بعد الأردن في إطلاق استراتيجية وطنية للشمول المالي، منذ أن تم تأسيس «مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية» من قبل صندوق النقد العربي ومؤسسة GIZ، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) في منتدى السياسة العالمي بشرم الشيخ في أيلول 2017.

ولتطبيق هذه الاستراتيجية، تم تشكيل لجنيتين وطنيتين وفنية برئاسة سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال. فقد أقرت اللجنة الوطنية للشمول المالي والمشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء تشكيل اللجنة الفنية للشمول المالي في اجتماعها الأول المنعقد في أيار من العام 2018 لتكون برئاسة مشتركة أيضاً بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، وعضوية كل من: وزارة المالية والتخطيط؛ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة الاقتصاد الوطني؛ وزارة شؤون المرأة؛ وزارة التربية والتعليم العالي؛ بورصة فلسطين؛ جمعية البنوك؛ منتدى سيدات الأعمال؛ مركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين؛ الشبكة الفلسطينية للإقراض - شراكة؛ اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية؛ واتحاد شركات أنظمة المعلومات «بيتا».

وقد عقدت رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي اجتماعها الأول في مقر هيئة سوق رأس المال، لاستعراض تشكيل اللجنة الفنية ولجان العمل ووضع الشروط المرجعية لعمالها. وأوصت رئاسة اللجنة الفنية بتشكيل اللجنة الفنية من الأطراف المشاركة التي ستلعب دوراً هاماً في تنفيذ متطلبات خطة عمل الاستراتيجية في مراحل التطبيق خلال الأعوام القادمة على أن يعاد النظر في عضوية اللجنة وفقاً لمتطلبات المرحلة المحددة

[12] تم احتساب قيمة المؤشر بنفس منهجية صندوق النقد الدولي كما يلي: عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ = (عدد الفروع والمكاتب المصرفية + عدد المصارف) / عدد السكان البالغين. وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن سلطة النقد فيما يتعلق بعدد الفروع والمكاتب المصرفية، بينما استند إلى البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بعدد السكان البالغين.

بخطه عمل الاستراتيجية. كما ناقشت رئاسة اللجنة الفنية تشكيل مجموعات العمل التي ستشرف على تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية، حيث تم تحديد الحاجة الى تشكيل ستة مجموعات عمل متمثلة في: مجموعة عمل النوع الاجتماعي، الإعلام الاقتصادي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بناء القدرات المالية، تطوير المنتجات والخدمات المالية ولجنة تكنولوجيا المعلومات.

وفي ذات السياق عملت سلطة النقد على تطوير موقع إلكتروني خاص بالشمول المالي. ولهذه الغاية تم التعاقد مع شركة متخصصة لتصميم موقع خاص بالشمول والتوعية المالية وفقاً لمتطلبات خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتمويل من مؤسسة GIZ، على أن تتم إدارة هذا الموقع من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، والذي من المتوقع إطلاقه قبل نهاية الربع الثالث من العام 2019.

من جانب آخر، وإحفاً لاعتماد الأمانة العامة لصندوق النقد العربي يوم 27/4 من كل عام كيوم للشمول المالي في كافة الدول العربية، أطلقت سلطة النقد فعالية «اليوم العربي للشمول المالي» السنوية، وذلك بتاريخ 25/4/2018. وتم في هذا اليوم تنظيم محاضرات في الجامعات؛ وزيارات لطلاب بعض المدارس لمقر سلطة النقد؛ وتوزيع نشرات تثقيفية؛ وإطلاق حملة إعلامية مرافقة للفعالية، وذلك بهدف تعزيز مستويات الشمول المالي لدى فئات المجتمع المستهدفة في الاستراتيجية.

جدول 2-3: تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية 2014-2018

الخدمات المصرفية الإلكترونية	2018	2017	2016	2015	2014
عدد أجهزة الصراف الآلي	690	644	622	592	549
عدد بطاقات الصراف الآلي	114,966	132,772	165,763	189,414	163,074
عدد نقاط البيع	5,660	5,579	6,253	5,987	5,579
عدد بطاقات الخصم المباشر (Debit Card)	816,329	695,120	547,019	466,789	419,676
عدد بطاقات الائتمان (Credit Card)	103,057	98,041	118,076	82,830	70,029
عدد حسابات المودعين	3,471,849	3,208,783	3,098,994	2,940,575	2,766,635

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد درجة التطور في استخدام الخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية، ارتفع عدد بطاقات الخصم مباشر (debit card) بمعدل 17.4% في العام 2018 مقارنةً بالعام السابق، لترتفع نسبتها من 24.0% في العام 2017 لتصل إلى 27.4% في العام 2018. كما ارتفع عدد بطاقات الائتمان (credit card) بمعدل 5.1% مقارنةً بالعام السابق لترتفع نسبتها من عدد الأفراد البالغين من 3.4% إلى 3.5% خلال نفس الفترة. وكذلك ارتفع عدد نقاط البيع بمعدل 1.5% ليصل إلى 5,660 نقطة بيع. كما زاد عدد أجهزة الصراف الآلي

(ATM) بنسبة 7.1% لتصل إلى 690 جهاز، منتشرة في مختلف المحافظات، مما أدى إلى تحسن مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من عدد الأفراد البالغين، من 22.2 جهاز/100 ألف بالغ في العام 2017، إلى 23.2 جهاز في العام 2018.

شكل 3-5: عمق المعلومات الائتمانية، دول مختارة، 2017-2018



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

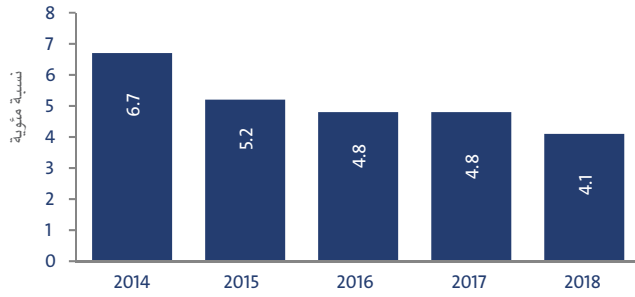
ومن جانب آخر، واصلت فلسطين حفاظها على مرتبتها المتميزة على صعيد مؤشر عمق المعلومات الائتمانية^[13]، باحتفاظها بأقصى قيمة في التدرج للمؤشر (وهي 8.0 نقاط) في العام 2018. وتظهر أهمية هذه الدرجة المتقدمة عند المقارنات مع بعض الدول، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في العالم العربي 4.3 نقطة، وفي البلدان مرتفعة الدخل 6.2 نقطة، وعلى المستوى العالمي 4.9 نقطة في العام 2018. ونتيجةً لذلك سجلت فلسطين إنجازاً هاماً في المحور الخاص بالحصول على الائتمان^[14] ضمن تقرير سهولة ممارسة الأعمال، باحتلالها المرتبة 22 في تقرير 2019^[15]، والمرتبة الأولى على مستوى

[13] بحسب البنك الدولي يقيس هذا المؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية من حيث القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مكاتب السجلات العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و8 نقطة، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية.

[14] أحد المحاور العشرة التي يتم بناءً عليها ترتيب الدول والاقتصادات المختلفة من حيث مدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وهذه المحاور هي: بدء النشاط التجاري؛ استخراج تراخيص البناء؛ الحصول على الكهرباء؛ تسجيل الملكية؛ الحصول على الائتمان؛ حماية المستثمرين الأقلية؛ دفع الضرائب؛ التجارة عبر الحدود؛ إنفاذ العقود؛ وتسوية حالات الإعسار.

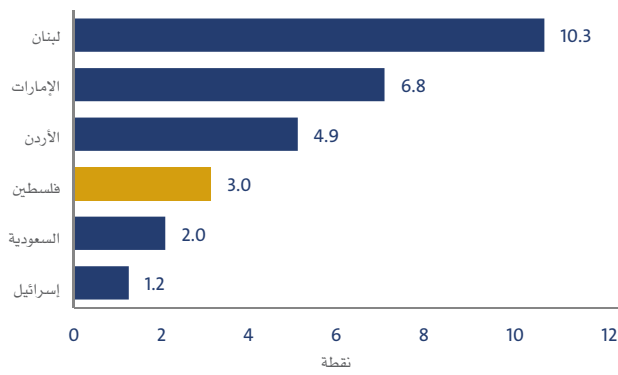
[15] يتم تحديث بيانات التقرير اعتباراً من الأول من حزيران من كل عام. وبالتالي فإن بيانات تقرير 2019 تعتمد على التحديث الذي تم في الأول من حزيران 2018. أما تقرير سنة 2018 فيعتمد على التحديث الذي تم في الأول من حزيران 2017.

شكل 3-6: هامش أسعار الفائدة في فلسطين، 2014-2018



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 3-7: نسبة القروض المتعثرة، دول مختارة، 2018



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد، International Financial Statistics.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعني هذا التصنيف بأن مناخ أو بيئة الوصول إلى الائتمان في فلسطين من ناحية النظم والتشريعات وحماية الحقوق والنمو في التسهيلات وانخفاض مستويات التعثر، بيئة مواتية ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. ويعزى هذا الإنجاز إلى مجموعة من العوامل، من أهمها التطوير المتواصل لأنظمة معلومات الائتمان المستخدمة من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض من خلال الشبكة المعلوماتية.

الكفاءة المالية

أظهر مؤشر الكفاءة المالية للمؤسسات المالية مقاساً بالهامش^[16] بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع، تحسناً بمقدار 0.7% في العام 2018 مقارنةً بالعام السابق، على ضوء انخفاض هذا الهامش من 4.8% إلى 4.1% في العام 2018. وبشكل عام يتجه هامش أسعار الفائدة في فلسطين نحو التحسن المستمر عبر الزمن، عاكساً مدى التحسن في الكفاءة المالية.

الاستقرار المالي

حافظ مؤشر الاستقرار المالي للمؤسسات المالية مقاساً بنسبة كفاية رأس المال للمصارف (نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) على استقراره عند مستوى 16.6% في العام 2018 مقارنةً بالعام السابق. وتعتبر هذه النسبة من النسب الجيدة وأعلى من الحدود الدنيا لكل من توصيات لجنة بازل، وتعليمات سلطة النقد التي تتطلب ألا تقل النسبة عن 8% و12% على الترتيب.

وفيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار المالي الأخرى، فهي تشير بشكل عام إلى جودة الاستقرار المالي في فلسطين (أنظر الفصل الخامس). فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات 3.0% في العام 2018. وتعتبر هذه النسبة (رغم ارتفاعها قليلاً عن العام 2017) من النسب المتدنية إذا ما قورنت ببعض الدول، كالإمارات العربية التي بلغت فيها النسبة 6.8%، ولبنان 10.3%، والأردن 4.9%.

الأسواق المالية

تمثل الأسواق المالية (بورصة فلسطين^[17]) المكون الثاني في مصفوفة النظام المالي الفلسطيني، والتي أظهرت خلال العام 2018 تحسناً في جميع الأبعاد، باستثناء بعد الكفاءة المالية. وفيما يلي تفصيل ذلك.

العمق المالي

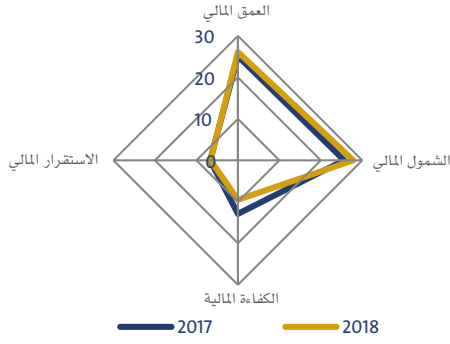
سجل مؤشر العمق المالي لبورصة فلسطين وفقاً لمنهجية البنك الدولي، والمقاس من خلال رسملة السوق (القيمة السوقية للأسهم المدرجة + أوراق الدين المحلية الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسناً بمقدار 0.9 نقطة مئوية في العام 2018، بارتفاعه إلى 26.1% مقارنةً مع 25.2% في العام 2017. وبشكل عام يعتبر مؤشر العمق المالي في فلسطين منخفضاً، نظراً لمحدودية عدد الشركات المدرجة في السوق، وتدني رؤوس أموالها مقارنةً برؤوس أموال الشركات المدرجة في البورصات العالمية.

[16] لغرض احتساب الكفاءة المالية وبسبب تعدد العملات المستخدمة في الإقراض والإيداع وبالتالي اختلاف أسعار الفوائد عليها، فقد تم احتساب الهامش من خلال إيجاد مؤشر مركب لأسعار الفائدة على كل من القروض والودائع مرجح بأوزان العملات.

[17] لمزيد من التفصيل حول تطورات بورصة فلسطين، انظر الفصل السادس من هذا التقرير.

النفاذ للخدمات المالية (الشمول المالي)

شكل 3-8: خصائص السوق المالي الفلسطيني، 2017-2018



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وفي هذا السياق سجل مؤشر الشمول المالي للبورصة مقاساً بنسبة رسملة السوق (باستثناء أكبر عشر شركات في السوق) إلى قيمة السوق تحسناً بمقدار 2.2 نقطة مئوية، بارتفاعه من 25.6% إلى 27.8% في العام 2018. وفي ذلك إشارة إلى اتجاه البورصة نحو خفض درجة التركيز والهيمنة، مع تحسن نسبي لدور وقيمة الشركات الأخرى بخلاف الشركات العشر الكبرى، مما يعني تحسن في درجة النفاذ والشمول المالي في بورصة فلسطين، وانعكاساته الإيجابية على الشركات الصغيرة أو الجديدة في البورصة.

وبمقارنة مؤشر الشمول المالي للبورصة في فلسطين مع بعض الدول، وبحسب أحدث البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية التابعة للبنك الدولي (بيانات العام 2016)، يلاحظ أن قيمة المؤشر في فلسطين جيدة بشكل عام مقارنة ببعض الدول العربية، حيث بلغت النسبة في كل من المغرب والبحرين حوالي 24%، وفي الأردن 34.6%، وفي قطر 26.9%، لكنها أقل من بعض الدول غير العربية (كالهند 74.5%، والصين 80.7% على سبيل المثال). وفي ذلك إشارة إلى أن درجة التركيز في بورصة فلسطين لا تزال بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحسين لتعزيز درجة الشمول المالي.

الكفاءة المالية

تقاس درجة الكفاءة المالية بمؤشر معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة كنسبة من قيمة السوق المالي). وكلما ارتفع معدل الدوران، كلما ارتفع حجم التداول والتعامل في البورصة، وبالتالي ارتفع حجم السيولة. ومع ارتفاع حجم التداول يتاح مجال أوسع من الوضوح والشفافية حول أسعار الأسهم وكيفية تغيرها، مما يعني ارتفاع في كفاءة السوق المالي.

وفي هذا السياق سجل مؤشر الكفاءة المالية لبورصة فلسطين تراجعاً بمقدار 2.6 نقطة مئوية، بانخفاضه من 12.1% في العام 2017، إلى 9.5% في العام 2018. ويعتبر هذا المؤشر منخفضاً أيضاً مقارنة مع نظيره في الأسواق المالية العالمية. ويعزى الانخفاض إلى العديد من العوامل، ومنها محدودية حجم السوق وعدد الشركات المدرجة فيه، وصغر حجم الاقتصاد بشكل عام، والظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، بالإضافة إلى تأثير بورصة فلسطين بالتقلبات التي تشهدها البورصات العالمية.

الاستقرار المالي

تقاس درجة الاستقرار المالي في البورصة من خلال مؤشر رئيسي يتمثل في مدى استقرار (تذبذب) عوائد السوق المالي (Volatility). وبحسب منهجية البنك الدولي، فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تعني عدم استقرار عوائد السوق، وارتفاع درجة تذبذبها. في إشارة إلى حالة من عدم الاستقرار في أوضاع البورصة نتيجة لأسباب عديدة سواء اقتصادية أو سياسية.

وفي العام 2018، أظهر هذا المؤشر لبورصة فلسطين تحسناً بمقدار 0.1 نقطة مئوية، حيث انخفضت درجة التذبذب وعدم الاستقرار من 6.7% في العام 2017 إلى 6.6% في العام 2018. ويعزى هذا التحسن إلى الإجراءات والتطوير المستمر الذي تنتهجه بورصة فلسطين (أنظر الفصل السادس من هذا التقرير).

الفصل الرابع

التعرض في القطاع المصرفي

نظرة عامة

تشكل الرقابة المصرفية الحصيفة التي تنتهجها سلطة النقد صمام الأمان للقطاع المصرفي الذي يعمل في بيئة يسودها الكثير من المخاطر والتحديات، يؤثر ويتأثر بها. وبفضل هذه الرقابة استطاعت الصناعة المصرفية المحافظة على متانتها واستقرارها رغم الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة، ومواجهة تداعيات العديد من المخاطر والتحديات، وتخفيف (تحييد) تأثيراتها المحتملة على أصوله وأنشطته ومؤشراته الرئيسية، والمحافظة على سلامته وسلامة أموال المودعين، وبما يمهد السبيل لمواصلة دوره في تقدم الاقتصاد.

ومن بين المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، تلك المرتبطة بانكشافه أمام القطاعات المحلية (مخاطر القطاع العام والقطاع الخاص)، أو أمام القطاعات الخارجية (مخاطر التوظيفات الخارجية، وسعر الصرف والفائدة، والائتمان الممنوح لغير المقيمين، وغيرها). ويتناول هذا الفصل تحليل أهم مواطن الخطر التي من الممكن أن تكون قد أثرت على القطاع المصرفي وعلى مؤشراته الرئيسية خلال العام 2018.

التعرض للقطاعات المحلية

تركز غالبية الأنشطة التي يقوم بها القطاع المصرفي الفلسطيني في القطاعات والأنشطة المقيمة في الاقتصاد المحلي، لمساعدتها على الاستمرار والنماء، وبما يسهم في تحفيز العملية الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وتستحوذ هذه القطاعات، سواء تلك المرتبطة بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، على نحو 99% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي، نفس الاتجاه العام السائد منذ سنوات. ولم يكن العام 2018 استثناءً، حيث استحوذت هذه القطاعات على نفس النسبة (99%)، بقيمة 8,345.8 مليون دولار، مرتفعة بنحو 5.0% عما كانت عليه في العام 2017، في إشارة إلى ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي.

ورغم أن التزايد في المحفظة الائتمانية يأتي في سياق تفعيل دور القطاع المصرفي وتعزيز مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، إلا أنه مع ذلك قد يُعرض هذا القطاع إلى بعض المخاطر، خاصة مع تزايد التحديات التي عانت منها البيئة المحلية (والإقليمية والدولية) خلال العام 2018. وفيما يلي تحليل لمكان الخطر التي أثرت على القطاع المصرفي.

القطاع العام

يشكل القطاع المصرفي أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي والمالي في فلسطين، والذي يتأثر بدوره بأداء مالية الحكومة (الإيرادات والنفقات) وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، ومشاكل السيولة وحاجتها للاقتراض، وخاصة مع التراجع الذي شهدته غالبية مؤشرات مالية الحكومة في العام 2018، كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني من هذا التقرير. وفي ظل هذا التراجع والضعف في عمليات مالية الحكومة تبقى مصدر خطر محتمل على القطاع المصرفي وعلى الاستقرار المالي، بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يتمثل الخطر المباشر في الاقتراض الحكومي من القطاع المصرفي، في حين يتمثل الخطر غير المباشر في اقتراض موظفي القطاع العام ومؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة من القطاع المصرفي.

• الائتمان الممنوح للقطاع العام

يعتبر الاقتراض المباشر من المصارف العاملة في فلسطين واحداً من أهم مصادر التمويل الأساسية للحكومة، في ظل عدم تعامل الحكومة مع السندات وأذونات الخزينة، ومحدودية مصادر الاقتراض الخارجي. ونظراً لحجم هذا الاقتراض وتذبذبه من عام إلى آخر تبعاً لأوضاع السيولة المتاحة

للحكومة، يبقى هذا الاقتراض أحد القنوات المحتملة لانكشاف القطاع المصرفي أمام القطاع العام، وأحد أشكال المخاطر الكامنة التي قد تؤثر على الاستقرار المالي، وخصوصاً إذا ما حصل مزيد من الضعف في أوضاع مالية الحكومة.

شكل 4-1: توزيع المحفظة الائتمانية، 2014-2018

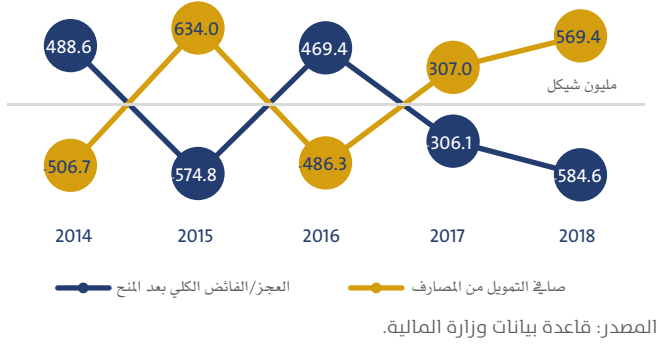


ورغم أن السنوات الأخيرة قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في حجم وأهمية المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع العام، إلا أنها لا تزال تشكل جزءاً غير بسيط من إجمالي المحفظة الائتمانية (15.6% في العام 2018 مقارنة مع 18.4% في العام 2017). وتنطوي على بعض المخاطر المحتملة في حال تأخرت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف، والتي تظهر من خلال بندي أرصدة الحكومة لدى المصارف (صافي التمويل من المصارف)، والتسهيلات الممنوحة للحكومة.

وعادة ما تظهر أرصدة الحكومة لدى المصارف (صافي التمويل من المصارف^[18])، نتيجة خلل في تحصيل/جباية الإيرادات العامة، وتحديد إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية. فعدم

انتظام/وقف تدفق هذه الإيرادات يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدفع الحكومة إلى زيادة اقتراضها قصير الأجل من المصارف لتغطية احتياجاتها التمويلية ونفقاتها قصيرة الأجل، وذلك نظراً لارتفاع حصة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات الحكومية (تشكل نحو 70%)، وعدم قدرة الحكومة على التحكم أو السيطرة عليها.^[19]

شكل 4-2: صافي التمويل والرصيد الكلي، 2018-2014



وتتضح العلاقة الوثيقة (ارتباط عكسي) بين صافي التمويل من المصارف والرصيد الكلي في مالية الحكومة من خلال الشكل (4-2)، الذي يشير إلى أن العجز الكلي بعد المنح وبما يشمل المتأخرات المدفوعة قد بلغ خلال العام 2018 نحو 584.6 مليون شيكل، قابله اقتراض الحكومة من المصارف بنحو 569.4 مليون شيكل.

أما بالنسبة لحجم التسهيلات الممنوحة للحكومة، فتشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد إلى تراجع حجم هذه التسهيلات بنحو 11.1% في نهاية العام 2018 مقارنة مع العام 2017، لتبلغ نحو 1,307.4 مليون دولار^[20]، 73.1% منها بعملة الشيكيل، الأمر الذي يجعلها عرضة لتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكيل. ومع تحييد سعر الصرف^[21] يتبين أن التسهيلات الحكومية قد تراجعت بنحو 2.1% خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق.

ونظراً لكون هذا الاقتراض استهلاكي، يستخدم في معظم الأحيان لتغطية نفقات جارية، وليس نفقات تطويرية (نفقات استثمارية) ذات الدور المحوري في عملية التنمية، فقد يكون في ذلك إشارة إلى عدم قدرة السياسة المالية على الاستدامة والاستمرار في المدى البعيد، وخصوصاً في ظل تراجع وتذبذب الدعم الخارجي وعدم الانتظام أو توقف إيرادات المقاصة.

[18] يمثل صافي التغير في الإيداعات/الاقتراض الحكومي قصير الأجل من النظام المصرفي، أي فائض/احتياج الحكومة في المدى القصير.

[19] تعكس الإشارة الموجبة لبند صافي التمويل من المصارف وجود عجز في الرصيد الكلي، وبالتالي انكشاف أرصدة الحكومة لدى المصارف لسد هذا العجز، في حين تعكس الإشارة السالبة وجود فائض في الرصيد الكلي تم استخدامه بشكل كلي أو جزئي، في سداد الأرصدة المكشوفة نهاية العام المالي. أما بند العجز/الفائض بعد المنح فيشمل التدفقات النقدية المدفوعة على حساب بند استخدام السلع والخدمات والنفقات التطويرية، وهي متأخرات عن فترات ماضية بدأت الحكومة بدفعها منذ العام 2014.

[20] هناك اختلاف بسيط بين بيانات سلطة النقد وبيانات وزارة المالية فيما يتعلق بالمحفظة الائتمانية، كون الثانية تشمل على بيانات الفروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى، في حين تقتصر بيانات سلطة النقد على الفروض المقدمة من المصارف فقط. كما أن عملية تسجيل القيود واستخراج البيانات، إضافة إلى سعر الصرف المستخدم قد تؤدي إلى وجود مثل هذه الفروقات.

[21] تم تحييد أثر سعر الصرف على التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكيل فقط، كونها العملة الوحيدة التي تتأثر بتغيرات سعر الصرف، إذ يرتبط الدينار بسعر صرف ثابت مقابل الدولار، وبالتالي فإن تغيرات سعر صرف الدولار لن تؤثر في حجم التسهيلات المقدمة بهذه العملة. وقد تم تحييد أثر سعر صرف الشيكيل مقابل الدولار على التسهيلات بعملة الشيكيل من خلال ما يلي:

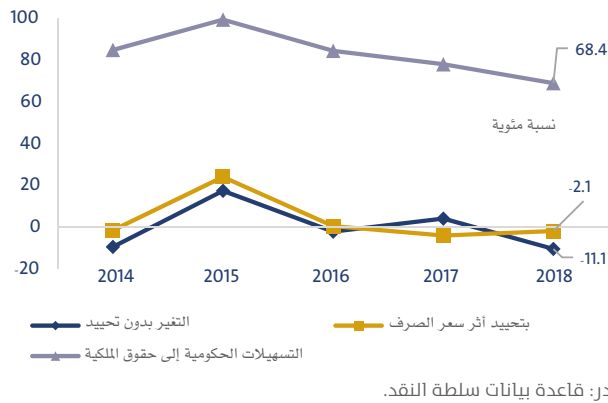
1. ضرب التسهيلات بعملة الشيكيل والمقومة بالدولار الأمريكي بسعر الصرف نهاية الفترة (نهاية كانون أول من كل عام)

2. حساب معدل التغير في التسهيلات المحسوبة في الخطوة السابقة.

3. حساب الوزن الترتيبي لمعدل التغير في التسهيلات بعملة الشيكيل والعملات الأخرى (نسبة التغير × حصة التسهيلات بكل عملة).

وبذلك يكون التغير في حجم التسهيلات الحكومية بعد تحييد أثر سعر الصرف = معدل التغير في التسهيلات بمختلف العملات × وزن كل عملة.

شكل 4-3: التسهيلات الحكومية ونسبتها من حقوق الملكية، 2014-2018



بشكل عام، يمثل تراجع التركيز في المحفظة الائتمانية الممنوحة للحكومة كنسبة من حقوق ملكية المصارف من 77.8% في العام 2017 إلى 68.4% في العام 2018 أمراً إيجابياً، كونه يخفض انكشاف القطاع المصرفي أمام الحكومة. ويعود الفضل في ذلك إلى نجاح الجهود التي قامت بها سلطة النقد، من حيث مراقبة هذا التركيز والتحوط له من خلال التفاهم الذي تم بينها وبين المصارف من جهة، والحكومة من جهة ثانية بضرورة ألا يتجاوز الائتمان المباشر الممنوح للحكومة حقوق الملكية القطاع المصرفي [22].

ويُشار إلى أن نحو 54.9% من قيمة الائتمان الممنوح للحكومة في العام 2018 مرتبط بالمصارف المحلية (مقارنة مع 53.1% في العام 2017)، مقابل 45.1% مرتبط بالمصارف الوافدة (مقارنة مع 46.9% في العام 2017)، الأمر الذي يشير إلى كون المصارف المحلية أكثر تعرضاً للحكومة من المصارف الوافدة، وأن درجة تعرضها للحكومة قد تزايدت خلال العام 2018، مقابل تراجع درجة تعرض المصارف الوافدة مقارنة مع العام 2017.

• الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص

يمثل الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام والموردين من القطاع الخاص المتعاملين مع الحكومة قناة ثانية (غير مباشرة) لانكشاف القطاع المصرفي أمام القطاع العام. إذ أن تذبذب/عدم انتظام تدفق الإيرادات للحكومة، ومدى توفر السيولة لديها، يحد من قدرة الحكومة على دفع المستحقات والالتزامات المترتبة عليها تجاه موظفي القطاع العام والموردين وغيرهم من فئات القطاع الخاص الأخرى المتعاقدة مع الحكومة، مما يؤثر بالتالي على قدرة هذه الفئات على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي [23].

وفي هذا السياق تشير بيانات سلطة النقد إلى ارتفاع المحفظة الائتمانية لموظفي القطاع العام خلال العام 2018 بنحو 3.0% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 1,534.5 مليون دولار [24]. ورغم أن هذه المحفظة عموماً تسهم في تشجيع وتنشيط الحركة الاقتصادية من خلال زيادة الطلب الكلي، وخصوصاً الطلب الاستهلاكي (نظراً لطبيعتها الاستهلاكية)، وبالتالي المساهمة في رفع معدلات النمو [25]، إلا أن تزايدها المستمريزيد من درجة انكشاف القطاع المصرفي تجاه القطاع العام. فقد شكلت هذه المحفظة نحو 80.3% من حقوق ملكية القطاع المصرفي، مقارنة مع 78.8% خلال نفس الفترة. ومثل هذا الوضع يستدعي من القطاع المصرفي مزيداً من الإجراءات التحوطية والاحترازية، خاصة وأن مكنم الخطر في هذا النوع من الائتمان يظهر عند عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، مما يؤدي إلى تراجع قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف، ويتسبب في زيادة حالات التعثر، التي قد تهدد استقرار القطاع المصرفي بشكل عام.

كما تشير البيانات من ناحية أخرى إلى أن المحفظة الائتمانية لموظفي القطاع العام قد شكلت نحو 85.7% من فاتورة الأجور والرواتب المستحقة (على أساس الالتزام) في العام 2018 مقارنة بنحو 70.4% خلال العام 2017، وحوالي 92.5% من فاتورة الأجور الفعلية (المدفوعة) مقارنة بنحو 76.1% خلال نفس الفترة، في إشارة إلى مدى التزايد في هذه المحفظة، لتشكل ما يقارب فاتورة الأجور والرواتب كاملة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أداء القطاع المصرفي في حال تأخرت الحكومة عن سداد أجور موظفيها لفترة من الزمن، خاصة عند توقف أو عدم انتظام تدفق إيرادات المقاصة و/أو المنح والمساعدات الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن المتأخرات المستحقة لموظفي القطاع العام (متأخرات الأجور والرواتب) قد بلغت خلال العام 2018 نحو 476.1 مليون شيكل (تعادل نحو 133.4 مليون دولار) وفقاً لبيانات وزارة المالية، الأمر الذي يؤكد وجود عجز في السيولة النقدية

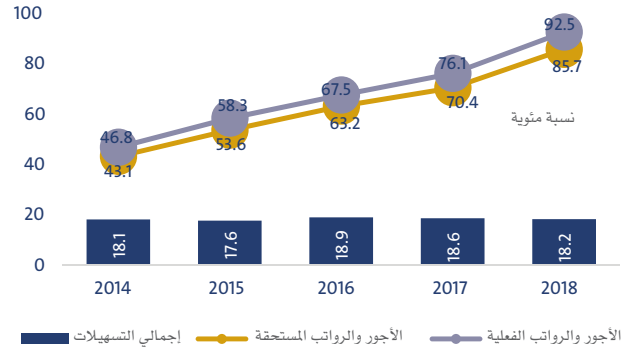
[22] مع ذلك يتوجب مراقبة ومتابعة التطورات في مالية الحكومة عن كثب، وخصوصاً بعد قيام إسرائيل باقتطاع جزء إضافي من إيرادات المقاصة، الأمر الذي قد يُنذر بتزايد درجة انكشاف القطاع المصرفي تجاه الحكومة في المستقبل القريب، وذلك بعد إقرار الكنيست الإسرائيلي خلال العام 2019 لقانون يجيز إسرائيل الاقتراع من إيرادات المقاصة ما يعادل المبالغ التي تدفعها الحكومة الفلسطينية لعوائل الأسرى والشهداء.

[23] الحكومة الفلسطينية لا تسيطر على أهم مصدر من مصادر إيراداتها (المقاصة)، وتسيطر عليه إسرائيل، وتستخدمه كأداة للضغط على الحكومة بشكل متكرر ومستمر، بحيث يتم حجز هذه الإيرادات بشكل كلي أو جزئي تبعاً لتطورات المشهد السياسي. ناهيك عن عدم سيطرة الحكومة على المناطق المسماة (C) وخضوعها للسيطرة الإسرائيلية، وهو ما يضع على الحكومة فرص استثمارية كثيرة، ويمنعها من استغلال الموارد الطبيعية في هذه المناطق، ويحرمها من العوائد الممكن تحقيقها في حال النفاذ إلى هذه المناطق والسيطرة عليها.

[24] تشكل نحو 18.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، ونحو 16.8% من التسهيلات الممنوحة للقطاع العام، ونحو 21.8% من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقير خلال العام 2018.

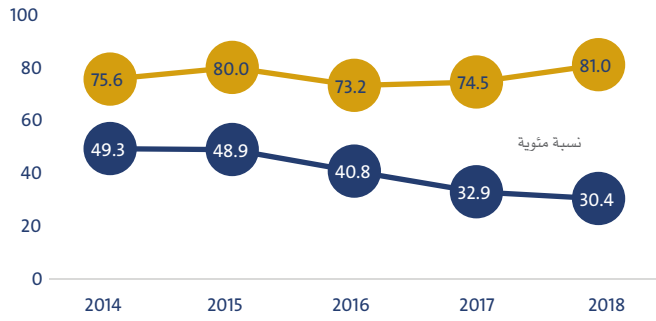
[25] يتفاوت تأثير هذه المحفظة على معدلات النمو بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان هذا التأثير في الضفة الغربية أكبر منه في قطاع غزة، جراء تأثر الاقتصاد في قطاع غزة بالعديد من العوامل الخارجية وتعرضه للعديد من التكتسات والتقلبات خلال فترات قصيرة.

شكل 4-4: الائتمان الممنوح لموظفي القطاع العام كنسبة من الأجور وإجمالي المحفظة الائتمانية، 2014-2018



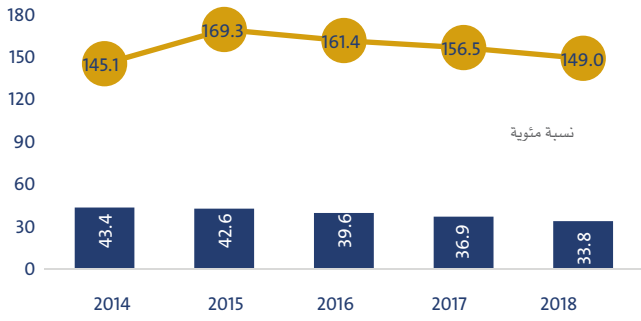
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-5: المتأخرات المترتبة على الحكومة، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-6: المحفظة الائتمانية للقطاع العام، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

لتغطية فاتورة الأجور والرواتب، وبالتالي زيادة احتمال عدم مقدرة الحكومة على سداد رواتب الموظفين في الحالات الناتجة عن توقف تحويل إيرادات المقاصة بشكل كلي أو جزئي، أو في حال عدم انتظام تدفق المساعدات الخارجية و/أو تعرضها لتراجع ملموس.

كما تشير البيانات إلى أن متأخرات الأجور والرواتب المتراكمة قد شكلت نحو 81.0% من التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع العام نهاية العام 2018، مقارنة بنحو 74.5% نهاية العام 2017. فيما شكل صافي متأخرات القطاع الخاص المتراكمة نحو 30.4% من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. ومع ذلك فإن التجربة الماضية تشير إلى أنه وبالرغم من تأخر الحكومة في سداد فاتورة الأجور والرواتب في بعض الأحيان، إلا أنها تبقى ملتزمة بسداد ودفع المتأخرات المترتبة عليها، الأمر الذي يقلل من مخاطر التأخر، ويوفر للقطاع المصرفي نوعاً من الاطمئنان.

أما بالنسبة للائتمان الممنوح لمؤسسات وشركات القطاع الخاص الموردة والمتعاملة مع الحكومة، فيتمثل خطره في مدى التزام الحكومة بدفع مستحقات هذه المؤسسات والشركات، فالانتظام في سداد التزاماتهم تجاه القطاع المصرفي مرهون بحصولهم على مستحقاتهم من الحكومة [26].

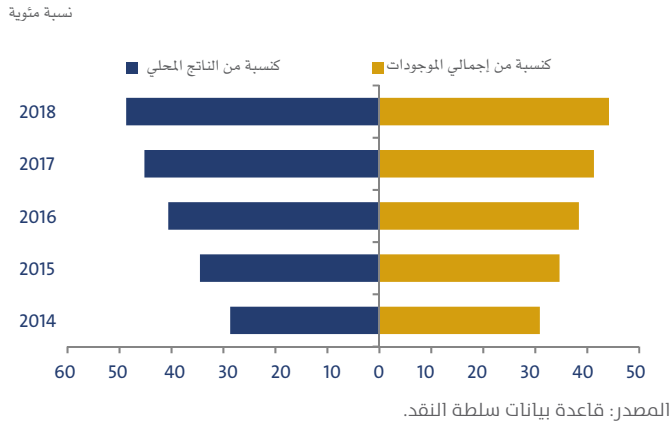
وفي المحصلة، فقد تراجع انكشاف القطاع المصرفي أمام القطاع العام وموظفيه إلى نحو 33.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي خلال العام 2018، مقارنة بنحو 36.9% خلال العام 2017، وحوالي 149% من حقوق ملكية الجهاز المصرفي، مقارنة بنحو 156.5% خلال نفس الفترة. ويضاف إلى ذلك أيضاً انكشاف القطاع المصرفي أمام مؤسسات وشركات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة. وبالرغم من تراجع هذه النسب، إلا أن هذه المستويات من الانكشاف تثير الكثير من المخاوف، التي تستدعي رقابة ومتابعة حثيثة ومستمرة من قبل سلطة النقد لإدارتها والتعامل معها، وخصوصاً إذا ما تزايدت أوضاع مالية الحكومة سوءاً.

ولهذه الغاية تقوم سلطة النقد بمتابعة حثيثة للتطورات في عمليات مالية الحكومة، ووضع السيولة لديها، ورصد أية تبعات أو تداعيات قد تنجم عنها تجاه القطاع المصرفي، وذلك من خلال اختبارات التحمل نصف السنوية التي تجريها بشكل دوري. وتشير نتائج هذه الاختبارات بشكل عام إلى متانة القطاع المصرفي، حيث أن الشريحة الأولى من رأس المال كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر لا تزال أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل سلطة النقد (12%) ومن قبل لجنة بازل (8%).

[26] في محاولة للتغلب على تراكم متأخرات القطاع الخاص، قامت الحكومة منذ العام 2016 بإصدار أدونات دفع حكومية.

القطاع الخاص

شكل 4-7: تسهيلات القطاع الخاص، 2014-2018



جدول 4-1: الائتمان الممنوح حسب القطاع والمصرف، 2014-2018

(نسبة مئوية)

المصرف	القطاع المستفيد	2018	2017	2016	2015	2014
محلي	قطاع خاص	86.0	83.6	80.8	78.1	74.3
	قطاع عام	14.0	16.4	19.2	21.9	25.7
وافد	قطاع خاص	81.9	78.8	77.3	71.0	75.2
	قطاع عام	18.1	21.2	22.7	29.0	24.8
الإجمالي	قطاع خاص	84.4	81.6	79.4	75.1	74.7
	قطاع عام	15.6	18.4	20.6	24.9	25.3
الإجمالي (مليون دولار)	قطاع خاص	7115.5	6550.0	5453.1	4372.2	3655.3
	قطاع عام	1316.8	1476.0	1418.8	1452.6	1239.8

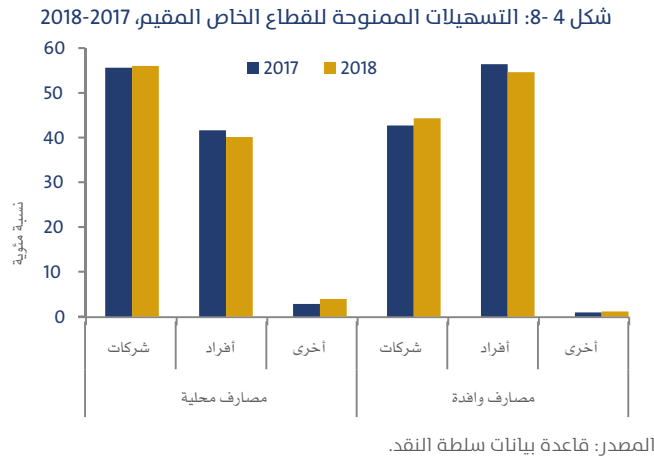
يمثل القطاع الخاص بكافة قطاعاته وأنشطته المختلفة جوهر عملية الوساطة المالية ومحورها الرئيس. كما يمثل في نفس الوقت مبعثاً لبعض المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام، نظراً لضخامة محفظته الائتمانية، التي وصلت في نهاية العام 2018 إلى 7,115.5 مليون دولار، وارتفعت أهميتها النسبية إلى 84.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي مقارنة مع 81.6% في العام 2017. وقد شكلت هذه المحفظة نحو 44.1% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي مقارنة مع 41.3%، وحوالي 48.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 45.2% في العام 2017.

وتتوزع محفظة القطاع الخاص الائتمانية بين المصارف المحلية بنسبة 62.4% والوافدة بنسبة 37.6%، مقارنة مع 60.8% و39.2% على التوالي في العام 2017. ويشار إلى أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد ارتفع خلال العام 2018 بنحو 8.6%، وأن 80.6% من هذه الزيادة جاءت من المصارف المحلية، حيث ارتفعت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المصارف المحلية بنسبة 11.6% مقابل 4.3% للمصارف الوافدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع محفظة القطاع الخاص الائتمانية إلى 86.0% من إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية (تعادل 4,440.2 مليون دولار)، وإلى 81.9% من قبل المصارف الوافدة (تعادل 2,675.3 مليون دولار). وفي ذلك إشارة إلى تراجع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام من قبل المصارف المحلية إلى 14.0% (تعادل 724.0 مليون دولار)، وإلى 18.1% من قبل المصارف الوافدة (تعادل 592.8 مليون دولار) خلال العام 2018.

ومع ارتفاع المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص، تتزايد احتمالية المخاطر المرافقة لها، مع تفاوت في حدتها تبعاً للفئة الممنوح لها هذا الائتمان (شركات، أفراد، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، بطاقات ائتمانية)، وإن كان أغلبها يرتبط بالتطورات الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على الحركة الاقتصادية، والقدرة على سداد الأقساط المستحقة، خاصة وأن الشركات والأفراد تستحوذ على 97.2% من المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص المقيم.

فقد شهد الائتمان الممنوح للشركات خلال العام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 11.0% عما كان عليه في العام 2017، ليبلغ 3,632.7 مليون دولار، مشكلاً نحو 51.7% من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. ويتضمن هذا الائتمان القروض الاستثمارية، والقروض قصيرة الأجل (تسهيلات الجاري المدين)، حيث سيطرت القروض الاستثمارية على الجزء الأكبر من المحفظة الائتمانية الممنوحة للشركات. وقد ساهمت المصارف المحلية بالجزء الأكبر من هذه الزيادة (74.9%)، إذ ارتفع حجم الائتمان الممنوح للشركات من قبل المصارف المحلية بنسبة 12.3% ليصل إلى 2,473.6 مليون دولار، مشكلاً نحو 56.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم. في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 25.1% من الزيادة في حجم الائتمان الممنوح للشركات، إثر ارتفاع حجم الائتمان الممنوح من جانبها للشركات بنسبة 8.5% ليبلغ 1,159.1 مليون دولار، مشكلاً نحو 44.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم.

وبشكل عام يُظهر هذا التحليل تزايداً في الائتمان الممنوح للشركات خلال العام 2018 من حيث الحجم والأهمية لكل من المصارف المحلية والوافدة على حد سواء. لكنه يُظهر في نفس الوقت تفاوتاً في تعرض المصارف لمخاطره المحتملة، إذ يبدو أن درجة تعرض المصارف المحلية للمخاطر



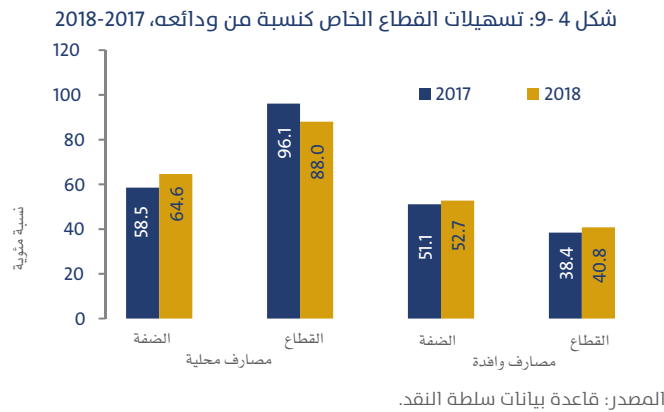
نسبته 1.1%، وليشكل نحو 54.6% من إجمالي محافظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال العام 2018.

جدول 2-4: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم حسب المستفيد، 2014-2018 (نسبة مئوية)

الجهة المستفيدة	2018	2017	2016	2015	2014
أفراد	45.5	47.3	48.2	55.5	54.5
شركات	51.7	50.6	49.2	41.8	42.7
بطاقات ائتمان	0.9	1.0	1.3	1.4	1.4
مؤسسات غير ربحية	0.9	0.3	0.5	0.5	0.4
جاري مدين جامد	1.0	0.8	0.8	0.8	1.0
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

ورغم أن هذا التحليل يعكس تزايداً في حجم الائتمان الممنوح للأفراد خلال العام 2018، إلا أنه من ناحية أخرى يعكس تراجعاً في أهميته النسبية على مستوى كل من المصارف المحلية والوافدة على حد سواء. ومع ذلك لا تزال المصارف الوافدة عرضة لمستوى أعلى من المخاطر المحتملة المرافقة لهذا النوع من الائتمان، نظراً لارتفاع الوزن النسبي لهذه الشريحة الائتمانية من إجمالي محافظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم مقارنة بالمصارف المحلية.

أما بقية أنواع الائتمان الأخرى الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (بطاقات ائتمان، مؤسسات خدمات الأسر المعيشية غير الربحية، الجاري مدين الجامد)، فهي ذات نسب منخفضة بشكل عام ولا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي نظراً لمحدوديتها وصغر حجمها مقارنة بالائتمان الممنوح للشركات أو الأفراد، وإن كان تأثيرها على المصارف المحلية أكبر من الوافدة كونها المساهم الأكبر فيها. فالائتمان الممنوح على شكل بطاقات ائتمان (للأشخاص أو الشركات) لا تتعدى قيمته 61.2 مليون دولار، متراجعاً بنحو 4.9% عما كان عليه في العام 2017، ومشكلاً نحو 0.9% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المقيم. جدير بالذكر أن حوالي 77.9% من هذا الائتمان مقدم من المصارف المحلية. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد، فلا تتجاوز نسبتهما 2.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم (1.0% لكل منهما)، وأن نحو 90.5% من الائتمان الممنوح للمؤسسات غير الربحية والجاري مدين الجامد مرتبط بالمصارف المحلية.



ويعكس هذا التوسع في محفظة القطاع الخاص الائتمانية جهود سلطة النقد الرامية إلى تحسين مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع محفظة القطاع الخاص الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 48.7%، وكنسبة من ودائعه إلى 61.2% في العام 2018. ومع ذلك فقد يثير هذا التوسع الكثير من المخاوف، وخصوصاً عند النظر إليه على مستوى المنطقة وجنسية المصرف، وتحديداً في قطاع غزة، حيث وصلت محفظة القطاع الخاص الائتمانية كنسبة من ودائعه إلى نحو 88.0% في العام 2018.

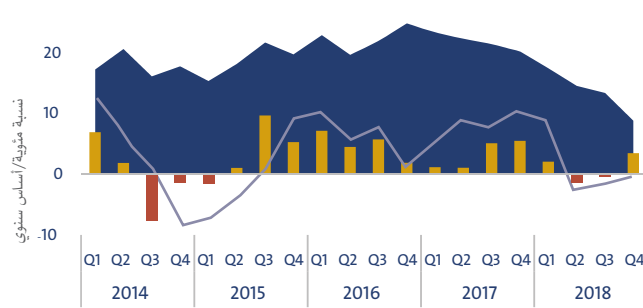
وكان الجزء الأكبر منها مرتبطاً بالمصارف المحلية العاملة في قطاع غزة التي وصلت فيها النسبة إلى 88.0% في نهاية العام 2018. ورغم انخفاض هذه النسبة مقارنة بالعام 2017، إلا أنها لا تزال تشير إلى أن درجة تعرض المصارف المحلية للقطاع الخاص في قطاع غزة أعلى بكثير من المصارف الوافدة، وخصوصاً إذا ما اتجه الوضع الاقتصادي (والسياسي) في القطاع نحو مزيد من التردّي، حيث سيواجه المقترضون مزيداً من الصعوبات في سداد أقساط الديون المستحقة عليهم، مما سينعكس سلباً على بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي بشكل عام، وللمصارف المحلية بشكل خاص، كارتفاع نسب التعثر وتراجع الأرباح وتزايد الشيكات المعادة وغيرها.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا الوضع يستوجب مزيداً من الحيطة والحذر والمتابعة الحثيثة. لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد أية تطورات قد تحدث في المخاطر المتعلقة بالمحفظة الائتمانية، من خلال تبني العديد من الأنظمة والإجراءات الاحترازية والتحوطية (عمليات التطوير المستمر لنظم معلومات الائتمان، الرقابة المصرفية الفعالة المستندة على المخاطر) والتي تساعد في نفس الوقت المصارف على التوسع المبرر في منح الائتمان، مع تقليل درجة المخاطر المصاحبة إلى أدنى درجة ممكنة، وتجنب الاقتصاد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص أية تداعيات غير مرغوبة لهذه المخاطر.

ولهذه الغاية تستخدم سلطة النقد مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر، بما في ذلك مؤشر فجوة الائتمان، الذي يقيس مدى استدامة حجم الائتمان الممنوح وقدرته على الاستمرار والزيادة دون التعرض لمخاطر. وبالرغم من الأهمية التي يحظى بها هذا المؤشر (فجوة الائتمان^[27])، إلا أن هناك مجموعة من المحاذير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند احتسابه، حيث تتأثر عملية الاحتساب بمجموعة من العوامل، أهمها: توفر البيانات ضمن سلاسل زمنية طويلة وكافية؛ وطريقة احتساب متوسط نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وتأثره بالصدمات الاقتصادية خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية؛ وتأثير قيمة الفجوة بما يسمى مشكلة نقطة النهاية (End-point problem^[28]).

وتعمل سلطة النقد على احتساب فجوة الائتمان بشكل دوري من أجل الوقوف على أهم المستجدات والمخاطر التي قد تواجه القطاع المصرفي، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من أثارها المتوقعة. وفي هذا السياق، أظهرت البيانات توسعاً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال الفترات السابقة، ومع ذلك كانت استجابة الناتج المحلي الإجمالي لهذا التوسع متدنية وقليلة. فقد بلغ متوسط النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال السنوات الخمس الماضية (الربع الأول 2014 - الربع الرابع 2018) نحو 18.8%، مقابل نمو الناتج المحلي الحقيقي بالمتوسط بنحو 2.5% خلال نفس الفترة^[29].

شكل 4-10: نمو الناتج المحلي مقابل نمو تسهيلات القطاع الخاص، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتظهر هذه النسب ضعف تأثير الناتج المحلي الحقيقي بزيادة حجم هذا الائتمان، نظراً لكون جزء مهم منه موجه نحو الاستهلاك المعتمد على الإستهلاك، وكذلك لتأثر الناتج المحلي بمجموعة أخرى من العوامل الخارجية خاصة السياسية منها، حيث يظهر ضعف هذه العلاقة بشكل واضح عند احتساب معامل الارتباط بين معدل نمو الائتمان ومعدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي، والذي بلغ نحو 0.38 خلال الفترة 2014 - 2018، الأمر الذي يؤكد حقيقة تأثير الاقتصاد الفلسطيني بعوامل خارجية أخرى (كالعوامل السياسية والتدفقات المالية من منح ومساعدات وإيرادات مقاصة وغيرها).

كما وتظهر البيانات تباطؤ معدلات النمو في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال العام 2018 ليبلغ نحو 8.7% مقارنة بنحو 20.1% في العام السابق، وحوالي 24.7% في العام 2016. وبالرغم من هذا التباطؤ، إلا أن حصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت لتصل نحو 48.7% مقارنة بنحو 45.2% في العام السابق، و40.6% عام 2016.

[27] تعرف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاسمي مطروحاً منها اتجاه وزعة هذه النسبة على المدى الطويل (Trend).

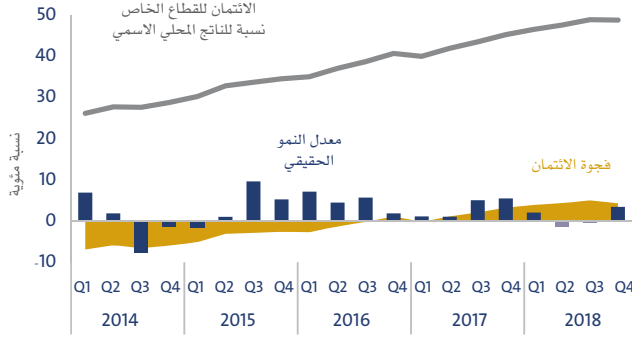
[28] للتغلب على هذه المشكلة، تم عمل تنبؤات لنسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي لسنتين قادمين (2019-2020)، ومن ثم احتساب اتجاه وزعة هذا المتوسط، ثم احتسبت فجوة الائتمان على أنها الفرق بين النسبة الحقيقية والنسبة المقدرة من خلال HP-filter. لمزيد من التفصيل أنظر:

Gerdrup, K, A Kvinlog and E Schaanning (2013): "Key indicators for a countercyclical capital buffer in Norway- trends and uncertainty", Central Bank of Norway (Norges Bank), Staff Memo, no Financial Stability, 2013/13

[29] بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحو 3.4% خلال نفس الفترة.

وعند النظر إلى الاتجاه العام طويل الأمد لنسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاسمي وفجوة الائتمان، يتبين أن النسبة الحقيقية ترتفع لتصبح أعلى من متوسطها على المدى الطويل بدءاً من الربع الثالث من العام 2016، حيث ارتفعت فجوة الائتمان من نحو 0% خلال

شكل 4- 11: تسهيلات القطاع الخاص نسبة للناتج المحلي وفجوة الائتمان المقدر، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

التعثر، وبالتالي يؤثر سلباً على أداء القطاع المصرفي بشكل خاص، والقطاع المالي بشكل عام. كما أن الزيادة الكبيرة في الائتمان الخاص تؤدي إلى زيادة الاستهلاك (المعتمد على الاستيراد بشكل أساسي) وبالتالي ارتفاع الأسعار وأسعار الأصول (تحديداً أسعار السكن) وزيادة الواردات مما يؤدي إلى زيادة كل من العجز التجاري والعجز الجاري على حد سواء.

قطاع الإسكان والرهن العقاري

تحظى قروض الإسكان والرهن العقاري بأهمية خاصة في الاقتصاد الفلسطيني. وشهد العام 2018 مزيداً من الارتفاع في حجم القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي لقطاع الإسكان والرهن العقاري، وبنسبة 15.6% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى حوالي 1,605.7 مليون دولار، مشكلة نحو 22.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، مقارنة مع 21.5% في العام 2017.

ويشير تحليل محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري إلى أنه وكما في السنوات السابقة، جاءت غالبية الزيادة في هذه المحفظة (83.2%) من قبل المصارف المحلية، في حين ساهمت المصارف الوافدة بنحو 16.8% من هذه الزيادة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة المصارف المحلية في التمويل العقاري من 53.1% في العام 2017 إلى 57.2% في العام 2018، وبالتالي ارتفاع محفظة التمويل العقاري من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم من 18.6% إلى 20.8% خلال نفس الفترة.

وفي المقابل ورغم تراجع مساهمة المصارف الوافدة في التمويل العقاري من 46.9% إلى 42.8%، إلا أن محفظة التمويل العقاري قد ارتفعت بشكل طفيف من 26.0% إلى 26.3% من إجمالي محفظتها الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم خلال نفس الفترة.

جدول 4- 3: الائتمان الممنوح لقطاع الإسكان والرهن العقاري حسب جنسية المصرف، 2014-2018

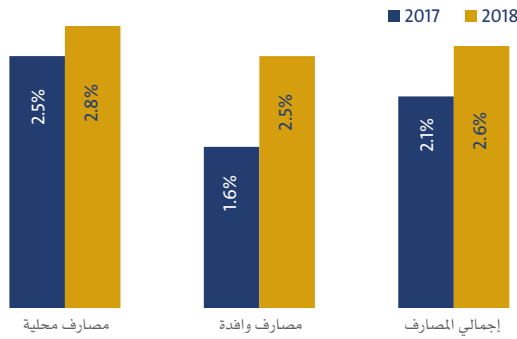
(مليون دولار)

المصرف	السنة	إجمالي محفظة القروض	التعثر في المحفظة	
			القيمة	النسبة (%)
محلي	2014	314.9	12.8	4.1
	2015	428.5	13.9	3.2
	2016	650.5	10.1	1.6
	2017	737.7	18.4	2.5
وافد	2018	917.9	25.3	2.8
	2014	465.1	12.5	2.7
	2015	514.9	80.1	1.6
	2016	562.9	8.9	1.6
الإجمالي	2017	651.5	10.7	1.6
	2018	687.8	17.2	2.5
	2014	780.0	25.3	3.2
	2015	943.5	22.0	2.3
الإجمالي	2016	1,213.4	19.1	1.6
	2017	1,389.1	29.1	2.1
	2018	1,605.7	42.5	2.6

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

[30] تجدر الإشارة إلى أن أخذ التنبؤات بعين الاعتبار لا يزال أثار مشكلة نهاية الفترة بشكل كلي، ولكن يمكن أن يخفف من حدتها. ويعتمد ذلك على مدى دقة هذه التنبؤات وتمثيلها للبيانات الفعلية.

شكل 4- 12: التعثر في قروض الإسكان والرهن العقاري، 2017-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبذلك شكل التعثر في محفظة قروض الإسكان والرهن العقاري حوالي 16.6% من إجمالي التعثر في القطاع المصرفي مقارنة مع 15.6% في العام 2017. ومثل هذا الوضع يستدعي متابعة حثيثة وتعزيز الإجراءات التحوطية بشأن أية تطورات محتملة في هذا القطاع، حتى لا يشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي.

قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تولى سلطة النقد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً، باعتباره محورياً أساسياً لتعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي، لما له من دور متميز في توليد وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة وخلق فرص عمل جديدة، كونه قطاع يتميز بالعمالة الكثيفة، كما أنه يستحوذ على نحو 85% من إجمالي المشاريع القائمة في الاقتصاد الفلسطيني^[31].

جدول 4- 4: التسهيلات القائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي، 2016-2018

(مليون دولار)

القطاع	المصارف			مؤسسات الإقراض		
	2018	2017	2016	2018	2017	2016
الإشاءات والعقارات	161.2	155.9	118.7	0.4	0.8	1.3
التجارة	716.9	678.7	463.4	44.3	46.5	43.1
الصناعة والتعدين	160.9	196.9	134.0	11.0	10.8	9.0
الزراعة	36.8	29.4	25.3	18.5	20.2	21.2
السياحة	110.9	114.1	112.2	22.4	20.9	19.2
الخدمات	5.8	3.4	6.4	7.3	9.6	8.3
أخرى	185.4	179.6	158.5	0.6	2.1	2.1
الإجمالي	1,377.9	1,358.0	1,018.5	104.5	110.7	104.3

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ورغم ما يحظى به هذا القطاع من اهتمام من قبل المصارف، إلا أن الأهمية النسبية لمحفظة هذا القطاع قد تراجعت خلال العام 2018 إلى نحو 19.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم، مقارنة مع 21.0% في العام 2017. وقد يكون مرد ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية التي سادت في العام 2018، وما رافقها من ارتفاع في المخاطر المحيطة بهذا القطاع، التي تحول دون قدرته على النفاذ لمزيد من الفرصة التمويلية، وخصوصاً فيما يتعلق بضعف الضمانات.

وفي سبيل تعزيز فرص نفاذ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمصادر التمويل وتخفيض المخاطر المحيطة به، أطلقت سلطة النقد خلال السنوات الماضية قاعدة بيانات خاصة بهذا القطاع تحتوي على بيانات شاملة لجميع القروض الممنوحة لهذه المنشآت.

[31] التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

[32] تم الاستناد في تحليل جزئية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البيانات المستقاة من نظام معلومات الائتمان.

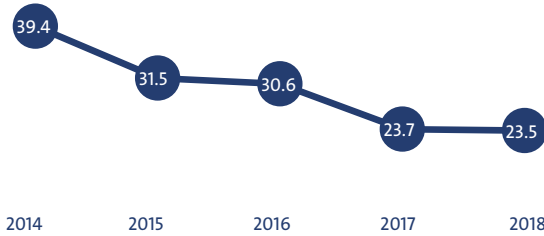
التعرض للقطاعات الخارجية

تتضمن التعاملات المالية مع المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والعالمية بعض المخاطر المحتملة، التي يتفاوت تأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها. وفي هذا السياق يمكن رصد أربع قنوات رئيسة لمخاطر محتملة يمكن أن تنتقل للقطاع المصرفي الفلسطيني من خلال تعامله مع المؤسسات والأسواق الخارجية: التوظيفات الخارجية؛ معدلات الفائدة؛ أسعار الصرف؛ والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين.

التوظيفات الخارجية

تواصل التراجع في التوظيفات الخارجية^[33] للقطاع المصرفي للعام الثاني على التوالي، وإن كان التراجع خلال العام 2018 هامشياً لا يكاد يذكر، لتصل إلى حوالي 3,113.5 مليون دولار، ولتنخفض نسبتها من إجمالي الودائع إلى 23.5% مقارنة مع 23.7% في العام 2017 (علماً أن السقف الأعلى المحدد في تعليمات سلطة النقد هو 55%)، وإلى نحو 19.3% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي مقارنة مع 19.6% خلال نفس الفترة.

شكل 4- 13: التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع، 2014-2018

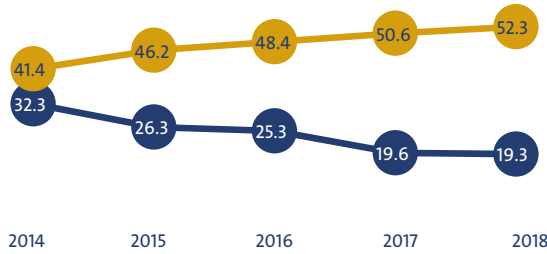


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وتوزعت هذه التوظيفات بين المصارف المحلية بنحو 31.2%، أو ما نسبته 10.7% من إجمالي أصولها، ونحو 12.9% من إجمالي ودائعها. والمصارف الوافدة التي بلغت حصتها نحو 68.8% من التوظيفات الخارجية، مشكلة حوالي 30.4% من إجمالي أصولها، ونحو 37.3% من إجمالي ودائعها. وبشكل عام تشير هذه النسب إلى محدودية الفرص المتاحة أمام المصارف المحلية للتوظيف الخارجي مقارنة بالمصارف الوافدة، الأمر الذي يبقي المصارف الوافدة عرضة للمخاطر الخارجية بدرجة أكبر من المصارف المحلية، والتي قد تتنوع ما بين مخاطر أسعار الصرف والفائدة، ومخاطر الدولة، ومخاطر السوق والتقلبات الاقتصادية وغيرها.

وتتوزع التوظيفات الخارجية بين أرصدة القطاع المصرفي الموظفة في الخارج التي استحوذت في نهاية العام 2018 على 63.4% من إجمالي التوظيفات، وبقيمة 1,969.8 مليون دولار، متراجعة بنسبة 7.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2017. ونظراً لكون الجزء الأكبر من هذه الأرصدة موظف على شكل ودائع في الخارج، فإن المخاطر المترتبة عليها تكون متدنية جداً. وترتبط القناة الثانية لانتقال المخاطر بمخاطر وتقلبات البورصات والأسواق المالية العالمية، ممثلة بالاستثمارات الخارجية للمصارف التي تتركز في الأوراق المالية المختلفة، واستحوذت على 30.9% من هذه التوظيفات وبقيمة 963.6 مليون دولار، مرتفعة بنحو 13.8% عما كانت عليه في العام 2017. ونظراً لكون تأثير هذه القناة أكثر خطراً من

شكل 4- 14: التوظيفات الخارجية والتسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

القناة الأولى، فإن هذا النوع من الاستثمارات مقيد بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد، واشتراط التوظيف في استثمارات ذات تصنيف ائتماني مرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة أيضاً، وذلك استناداً لما ورد في التعليمات رقم (5/2008، بند 7/5). في حين تمثل القناة الثالثة لانتقال المخاطر في التسهيلات الممنوحة خارج فلسطين، والتي تشكل ما نسبته 5.8% وبقيمة 175.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 23.3% عما كانت عليه في العام 2017. ونظراً لكونها ذات نسبة منخفضة، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار المالي، لا سيما في ضوء الضوابط التي تفرضها سلطة النقد على هذا النوع من الائتمان والذي يستلزم موافقة مسبقة منها.

^[33] تعرف التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (5/2008 بند 7/5) بأنها «الأرصدة النقدية المودعة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات سواء في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وفروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين».

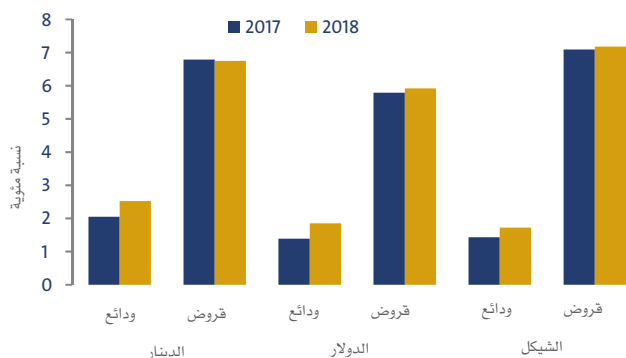
وبشكل عام، تشير البيانات إلى أن نسبة أصول القطاع المصرفي الموظفة في توظيفات خارجية أخذت بالانخفاض التدريجي، مما أدى إلى تراجع درجة انكشاف القطاع المصرفي للمخاطر الخارجية، مقابل ارتفاع درجة انكشافه للمخاطر المحلية، خاصة وأن التراجع في نسبة التوظيفات الخارجية صاحبه ارتفاع في نسبة الأصول الموظفة محلياً. وهي سياسة اتبعتها سلطة النقد منذ فترة من أجل تعميق الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي. وعلى ضوءها اتخذت التسهيلات الائتمانية اتجاهاً تصاعدياً، سواء كنسبة من ودائع الجمهور إلى 69.0%، أو كنسبة من إجمالي الموجودات إلى 52.3%، في مقابل تراجع التوظيفات الخارجية كنسبة من إجمالي الودائع إلى 23.5%، وكنسبة من إجمالي الموجودات إلى 19.3% في نهاية العام 2018.

معدلات الفائدة

في ظل عدم وجود عملة وطنية، فإن معدلات الفائدة (الإيداع والإقراض) السائدة في السوق الفلسطيني تُحدد وفقاً لآليات السوق والمنافسة بين المصارف، ودرجة المخاطر، ومعدلاتها السارية في الدول المصدرة للعملة المتداولة في فلسطين (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي).

غير أن هذا الوضع يبقي القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لمخاطر التغير في معدلات الفائدة على هذه العملات. وفي هذا السياق يشير التحليل

شكل 4-15: معدلات الفائدة الدائنة والمدينة في فلسطين، 2017-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

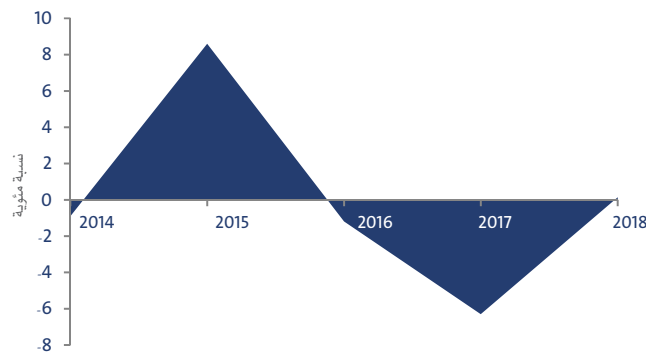
إلى أنه وبالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والمدينة على حد سواء (باستثناء تراجع طفيف في فائدة الإقراض بالدينار)، إلا أن هامش الفائدة قد تراجع على جميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، حيث تراجع هذا الهامش على عملة الدولار من 4.40 نقطة مئوية في العام 2017 إلى 4.07 نقطة في العام 2018، وعلى عملة الدينار من 4.74 نقطة إلى 4.23 نقطة، وعلى عملة الشيكل من 5.66 نقطة إلى 5.46 نقطة.

ورغم هذا الانخفاض، إلا أن الهامش يبقى مرتفعاً نسبياً، خاصة فيما يتعلق بالشيكل، والذي يعزى إلى ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية في فلسطين، جراء تأثيرها الكبير بالتغيرات السياسية، إضافة إلى تأثير حجم السيولة. أخذين بعين الاعتبار أن خفض الهامش بين أسعار فائدة الإيداع والإقراض له تأثير

مباشر على تحسين كفاءة الوساطة المالية وعلى تنافسية القطاع المصرفي وعلى درجة الاستقرار المالي بشكل عام، خاصة وأن مخاطر الفائدة لا تقتصر فقط على القطاع المصرفي، وإنما تشمل جميع الأطراف المتعاملة بهذه العملات طالما استمر التداول بها في السوق الفلسطيني.

أسعار الصرف

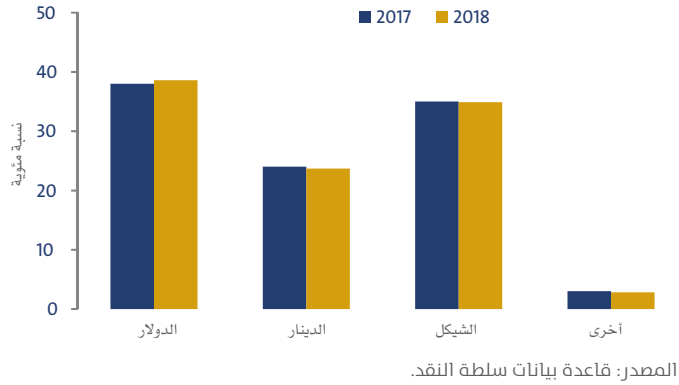
شكل 4-16: تغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المستثمرون والمتعاملون في الأسواق المالية هم في العادة الأكثر عرضة لتذبذب أسعار صرف العملات التي يتعاملون بها والمخاطر التي قد تنشأ عن هذا التذبذب. وتعتبر مثل هذه المخاطر من المخاطر الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، جراء استخدام وتداول أكثر من عملة في السوق الفلسطيني. ويذكر في هذا السياق أن متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) قد وصل تراجعاً أمام الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2018، وإن كان بوتيرة أقل من العام 2017، حيث فقد نحو 0.14% في المتوسط من قيمته أمام الشيكل، مقارنة مع 6.3% في العام 2017 (بلغ متوسط سعر الصرف 3.595 شيكل/دولار في العام 2018، مقارنة مع 3.600 شيكل/دولار في العام 2017).

شكل 4- 17: حصص العملات المختلفة من أصول المصارف، 2017-2018

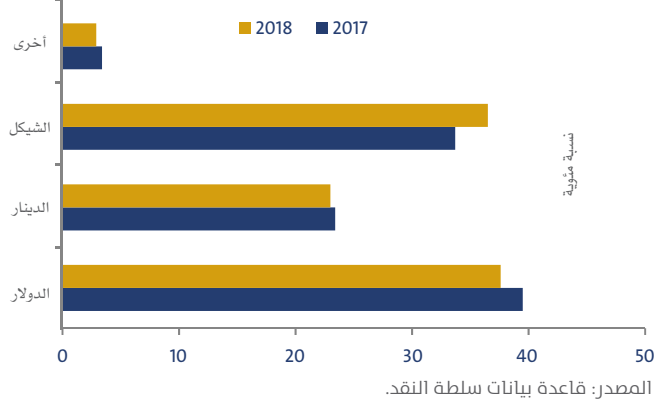


وطال تأثير التقلبات في سعر الصرف أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني والنظام المالي. فمن جهة أثرت هذه التغيرات على مالية الحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملات كالดอลลาร์ واليورو، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل، حيث يظهر الأثر المباشر لهذه التغيرات في عجز الموازنة والدين العام والمتأخرات المتراكمة.

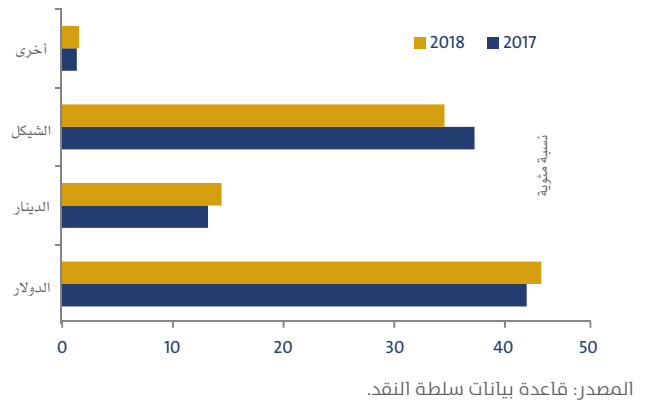
كما يظهر أثر هذه التقلبات على أصول القطاع المصرفي، لذلك تحاول المصارف باستمرار مواءمة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة، والتحوط لمثل هذه المخاطر، خاصة وأن الدولار الأمريكي قد استحوذ على حوالي 38.6% من أصول المصارف في نهاية العام 2018، بينما شكلت الأصول بعملة الدينار نحو 23.7%، والأصول بعملة الشيكل حوالي 34.9%، والأصول من بقية العملات الأخرى بنحو 2.8%.

وقد تسببت التقلبات في أسعار الصرف بإحداث تغييرات في الأهمية النسبية لكل عملة في هيكل المحفظة الائتمانية وودائع الجمهور. فعلى مستوى التسهيلات، ارتفعت الأهمية النسبية للتسهيلات بعملة الدولار إلى 46.2% من إجمالي التسهيلات الممنوحة في العام 2018 مقارنةً بحوالي 44.7% في العام 2017، و لعملة الدينار إلى 15.4% مقارنة مع 14.1%، مقابل تراجع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل إلى 36.7% مقارنة مع 39.7%، مع بقاء الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملات أخرى دون مستوى 2% خلال نفس الفترة.

شكل 4- 19: هيكل وودائع العملاء حسب العملة، 2017-2018



شكل 4- 18: هيكل التسهيلات الائتمانية حسب العملة، 2017-2018



أما على مستوى الودائع فتراجعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار إلى 37.6% مقارنة مع 39.5% في العام 2017، و لعملة الدينار إلى 23.0% مقارنة مع 23.4%، مقابل ارتفاعها لعملة الشيكل إلى 36.5% مقارنة مع 33.7%، وبقائها لبقية العملات الأخرى أقل من 3% خلال نفس الفترة.

تسهيلات غير المقيمين

لا تزال التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين هامشية وليس لها أي تأثير يذكر على الاستقرار المالي، إذ بقيت نسبتها في نهاية العام 2018 كما في السنوات السابقة، في حدود 1% من إجمالي المحفظة الائتمانية، و بقيمة 86.5 مليون دولار. توزعت بين المصارف المحلية بنسبة 29.4%، تمثل نحو 0.5% من إجمالي محفظتها الائتمانية، والمصارف الوافدة بنسبة 70.6%، تمثل نحو 1.9% من إجمالي محفظتها الائتمانية. ويذكر في هذا السياق إلى أن هناك العديد من الإجراءات الرقابية التي تحكم وتضبط آلية منح هذا النوع من التسهيلات. ومع ذلك تبقى المصارف الوافدة أكثر تعرضاً للمخاطر المحتملة من قبل غير المقيمين.

الفصل الخامس

السلامة المالية في القطاع المصرفي

نظرة عامة

يُدرج تقييم سلامة القطاع المصرفي ضمن السياسة الاحترازية الكلية^[34] التي تسعى إلى إبقاء القطاع المصرفي بشكل خاص والقطاع المالي بشكل عام بعيداً عن الأزمات المالية والاقتصادية المحتملة، أو على الأقل التخفيف من تداعياتها عليه. فمن جهة تعمل مؤشرات هذه السياسة كأداة إنذار مبكر عند تعرض القطاعات المالية والاقتصادية لأي خطر محتمل. كما تعمل من جهة ثانية كأداة للمقارنات بين الدول للكشف عن الأزمات المالية والخدمتها، كونها أداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي ويمكن الإفصاح عنها وإتاحتها لمتخذي القرار والمهتمين. ويتم تحليل سلامة القطاع المصرفي من خلال أربعة مجموعات فرعية تتضمن: مؤشرات رأس المال؛ وجودة الأصول؛ والعائد والربحية؛ والسيولة. وفي هذا السياق، أظهر تحليل السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني نتائج إيجابية بشكل عام، جراء السياسات والتعليمات الحثيثة التي تتبناها سلطة النقد. ومع ذلك تدرك سلطة النقد أن هذا القطاع يبقى عرضة لبعض المخاطر والصدمات شأنه في ذلك شأن باقي قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. ويتناول هذا الفصل تحليل وتقييم أهم التطورات في وضع السلامة المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2018 للوقوف على مدى سلامة هذا القطاع، والمخاطر المحيطة به، تمهيداً لاتخاذ التدابير المناسبة.

مؤشرات رأس المال

أولت سلطة النقد أهمية خاصة لتعزيز قاعدة رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين، باعتبارها خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وذلك من خلال رفع رؤوس أموالها وتشجيعها على الاندماج، وتعزيز احتياطاتها بما يكفل تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات.

وفي هذا السياق شهد العام 2018 ارتفاعاً طفيفاً (1.0%) في حقوق ملكية الجهاز المصرفي، لتصل إلى 1,912.0 مليون دولار، ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم لحقوق الملكية، ويحتل مركز الصدارة، وقد نما خلال العام 2018 بنسبة 5.0%، ليصل إلى 1,215.8 مليون دولار، مشكلاً نحو 63.6% من صافي حقوق الملكية؛ تلاه في الأهمية الاحتياطات المختلفة بنسبة 21.4%^[35]؛ ثم الأرباح قيد الموافقة بنسبة 6.2%؛ والقروض المساندة^[36] بحوالي 6.0%؛ وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 2.8%^[37]. ومن أبرز المؤشرات التي تقيس كفاية رأس المال ما يلي:

رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات كفاية رأس المال، ويظهر مدى تغطية رأس المال المصرف لموجوداته المعرضة للمخاطر. وخلال العام 2018 حافظت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل على ثباتها عند المستوى المسجل في العام 2017 والبالغ 16.6%، أي أن نحو 16.6% من موجودات القطاع المصرفي المعرضة للمخاطر مغطاة من خلال رأسماله. فمن ناحية يشير تحليل مكونات رأس المال إلى أن المصارف تحتفظ بنوعية ممتازة من رأس المال، نظراً لكون الشريحة الأولى من رأس المال تشكل أكثر من 90% من قاعدة رأس المال، وحوالي 15.8% من الأصول المرجحة بالمخاطر. كما يشير من ناحية ثانية إلى أن الثبات في هذه النسبة مرتبط بنمو قاعدة رأس المال خلال العام 2018 بنسبة أكبر من نسبة

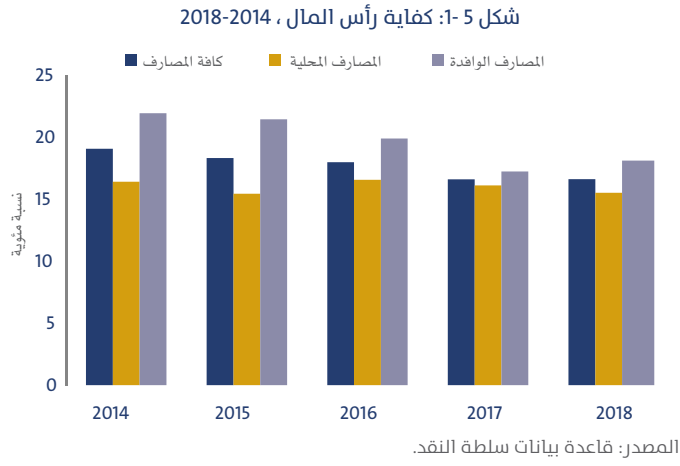
[34] تشمل السياسة الاحترازية الكلية كلاً من: المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة لتقييم سلامة القطاع المالي، ومؤشرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بمؤشرات القطاع المالي، كالنمو والتضخم وميزان المدفوعات، وأسعار الفائدة والصرف وغيرها.

[35] تشمل بنود: الاحتياطي القانوني بنسبة 10.5%؛ والاحتياطي المعلن بنسبة 7.6%؛ والاحتياطي العامة للعمليات المصرفية بنسبة 2.6%؛ واحتياطي إعادة التقييم بنسبة 0.5% من صافي حقوق الملكية.

[36] تجدر الإشارة إلى أن القروض المساندة تدرج كجزء من حقوق الملكية لأغراض رقابية فقط تتعلق باحساب رأس المال التنظيمي للمصارف.

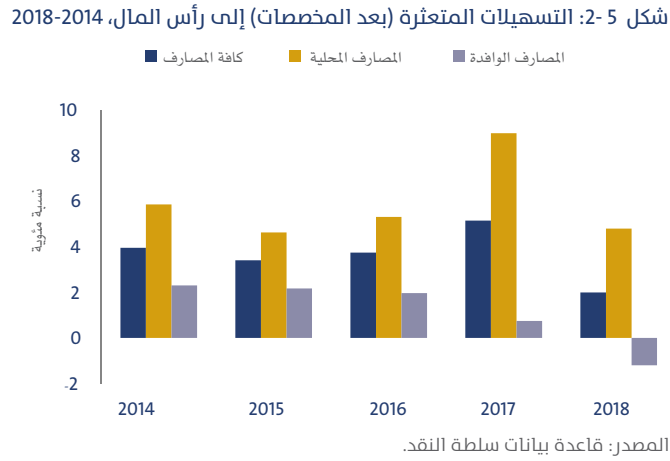
[37] تشمل بنود: فائض (مفلس) رأس المال بنسبة 2.2%؛ والأرباح غير الموزعة بنسبة 1.5%؛ وأرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة بنسبة 0.9% من صافي حقوق الملكية.

النمو في الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث ارتفعت قاعدة رأس المال بنسبة 4.4%، بينما ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 3.4% عما كانت عليه في نهاية العام 2017.



وبالرغم من استقرار نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي المصارف، إلا أنها تباينت على مستوى جنسية المصرف، جراء تباين نسبة التسهيلات للأصول، وطبيعة استخدامات الأموال المتاحة لدى كل من المصارف المحلية والوافدة، وما تمخض عنها من تباين في قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر وقاعدة رأس المال. ويشار في هذا السياق إلى أن نسبة كفاية رأس المال قد ارتفعت لدى المصارف الوافدة إلى 18.1% مقارنة مع 17.2% في العام 2017، متأثرة بتراجع الأصول المرجحة بالمخاطر بنحو 0.5% مقابل زيادة قاعدة رأس المال بنحو 5.1%. في حين تراجعت لدى المصارف المحلية إلى 15.5% مقارنة مع 16.1%. متأثرة بارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة أعلى (نحو 6.6%) من الارتفاع في قاعدة رأس المال (نحو 3.8%). ورغم هذا التباين إلا أن نسبة كفاية رأس المال بقيت على مستوى كل من المصارف المحلية والوافدة أعلى من الحدود الدنيا المنصوص عليها في توصيات لجنة بازل (ألا تقل النسبة عن 8%)، وفي تعليمات سلطة النقد (ألا تقل النسبة عن 12%).

صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي



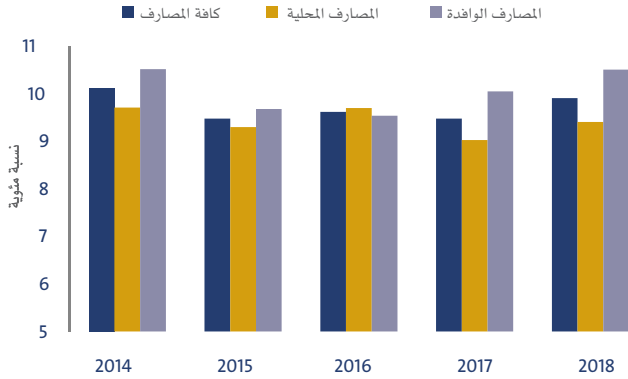
يقيس هذا المؤشر مقدرة رأس المال على امتصاص الخسائر المتوقعة. فكلما كانت قيمة هذا المؤشر متدنية، كلما كانت قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المتوقعة أفضل. وفي هذا السياق تشير بيانات العام 2018 إلى تحسن هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي ككل بانخفاضه إلى نحو 2.0% مقارنة مع 5.2% في العام 2017، جراء تحسنه لدى المصارف المحلية بانخفاضه إلى 4.8% مقارنة مع 9.0% في العام 2017. وكذلك اتجه هذا المؤشر نحو مزيد من التحسن لدى المصارف الوافدة بانخفاضه إلى حوالي 1.2% مقارنة مع 0.8% خلال نفس الفترة، في إشارة إلى تزايد حجم مخصصات القروض المتعثرة لدى المصارف الوافدة وبشكل يفوق قيمة القروض المتعثرة، إلى جانب تأثر هذه الزيادة في المخصصات بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (9)، الذي يتطلب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة في كافة الأوقات وتبويبها عند كل تاريخ إفصاح لتعكس مستوى المخاطر الائتمانية للأدوات المالية.

رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول

يظهر هذا المؤشر مدى تغطية رأس المال الأساسي لإجمالي أصول المصرف، (يعتبر مؤشراً على مستوى الرفع المالي، ومقياساً آخر لكفاية رأس المال^[38])، ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 3% حسب متطلبات لجنة بازل. وبشكل عام يتأثر هذا المؤشر بالتغيرات في كل من رأس المال ومكونات الأصول، وخاصة بند التسهيلات الذي يظهر نمواً متواصلاً عبر الزمن (المكون الأكثر أهمية في جانب الأصول). فمع الارتفاع المتواصل لموجودات القطاع المصرفي، يميل هذا المؤشر إلى الانخفاض.

[38] يعتبر أحد نسب الرفع المالي، التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال قبل معيار بازل، وأحد أبرز سلبياته أنه لا يعطي اعتباراً للمخاطر المختلفة المرتبطة بأنواع الأصول. بسط المؤشر يمثل رأس المال الأساسي وهو عبارة عن الشريحة الأولى (Tier 1 Capital).

شكل 5-3: رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

غير أن العام 2018 قد شهد ارتفاعاً في هذا المؤشر على مستوى القطاع المصرفي ككل إلى 9.9% مقارنة مع 9.5% خلال العام 2017. كما ارتفع على مستوى المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، حيث ارتفع لدى المصارف المحلية إلى 9.4% مقارنة مع 9.0%، ولدى المصارف الوافدة إلى 10.5% مقارنة مع 10.0% في نهاية العام 2017. وبذلك فإن هذه النسب لا تزال أعلى بكثير من النسبة المشار إليها في متطلبات بازال (لا تقل هذه النسبة عن 3%).

مؤشرات جودة الأصول

تعتمد مؤشرات رأس المال على مدى موثوقية مؤشرات جودة الأصول، خاصة وأن أغلب مخاطر الإعسار المالي للمصارف ترتبط بنوعية الأصول، والقدرة على تحويل الأصول إلى سيولة. وبالتالي

من الضروري أخذ مخاطر الائتمان بعين الاعتبار عند تقييم جودة الأصول، بما في ذلك العمليات خارج الميزانية والمتاجرة بالمشتقات المالية.

ويمكن القطاع المصرفي الفلسطيني من تحقيق أداء جيد مع وصول المحفظة الائتمانية إلى 8.4 مليار دولار في نهاية العام 2018، في ظل انخفاض نسب التعثر (3%)، في إشارة إلى قدرة المصارف على اغتنام الفرص الاقراضية الجيدة حتى في ظل الفترات الاقتصادية الصعبة. ومع استمرار النمو في المحفظة الائتمانية، ارتفعت نسبة هذه المحفظة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 57.7% مقارنة مع 55.4% في العام 2017، في إشارة إلى تزايد محفظة الائتمان بنسبة أعلى من تزايد الناتج المحلي (5.1% للتسهيلات مقابل 0.8% للناتج المحلي الإجمالي الاسمي).

وبشكل عام تقيس هذه النسب مدى التناسب بين نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما تقيس أيضاً المخاطر النظامية من منظور مالي واقتصادي من خلال الإشارة إلى مدى التناغم والانسجام في تحرك مؤشرين هامين: التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص؛ والناتج المحلي الإجمالي. واستناداً لمتطلبات بازل III، يتم تقدير حجم فجوة الائتمان من خلال الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي والاتجاه التاريخي لهذه النسبة. وتعتبر هذه الفجوة من الأدوات الاحترازية الهامة لبناء مصدات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Buffer) والتي يتم فرضها على المصارف في حال تجاوزت فجوة الائتمان نسبة 2%^[39].

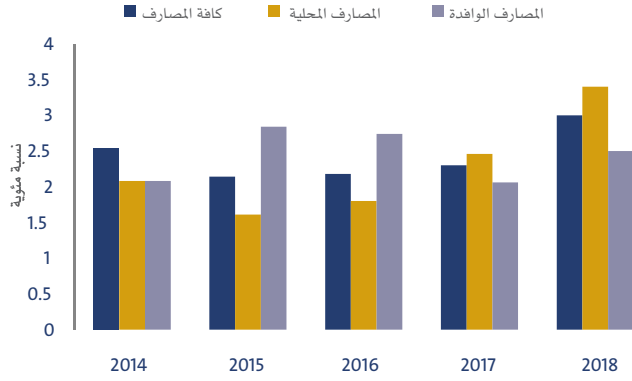
ورغم تباطؤ النمو المسجل في المحفظة الائتمانية من معدلات فاقت 16% في العام 2017 إلى 5.1% في العام 2018، إلا أن المخاطر الائتمانية لا تزال تعتبر الأهم من بين المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، خاصة وأن قناة الائتمان هي القناة الرئيسية المتاحة للتمويل في الحالة الفلسطينية، وهي شديدة التأثر بالظروف الأمنية والسياسية (استمرار الاحتلال وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي، وتزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، والانقسام الداخلي، والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية) وانعكاسها على البيئة والمناخ الاستثماري السائد. وفي مثل هذه الظروف تكون قناة الائتمان عرضة للعديد من المخاطر، جراء تزايد احتمالات عدم الوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها كلياً أو جزئياً (الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما)، وبالتالي تزايد حالات التعثر، وما قد ينتج عنها من خسارة تؤثر على إيرادات المصرف وأرباحها، وقد تؤثر في المحصلة على جودة أصوله. وللاستدلال على جودة الأصول تستخدم مجموعة من المؤشرات، ومن أبرزها:

التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

تعتبر مؤشرات المتعثر في المحفظة الائتمانية من المؤشرات المتأخرة (اللاحقة) التي تؤثر على جودة الأصول. وفي هذا السياق شهد العام 2018 تزايداً في مستوى القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي ليرتفع الرصيد الإجمالي للقروض المتعثرة إلى 256.4 مليون دولار، أو ما يعادل 3.0% من إجمالي القروض مقارنة مع 2.3% في العام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في حجم ونسب التعثر إلى التراجع الملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على مؤشرات القطاع المصرفي، بما في ذلك حجم ونسب التعثر.

[39] لمزيد من التفصيل حول فجوة الائتمان، أنظر الفصل الرابع من هذا التقرير.

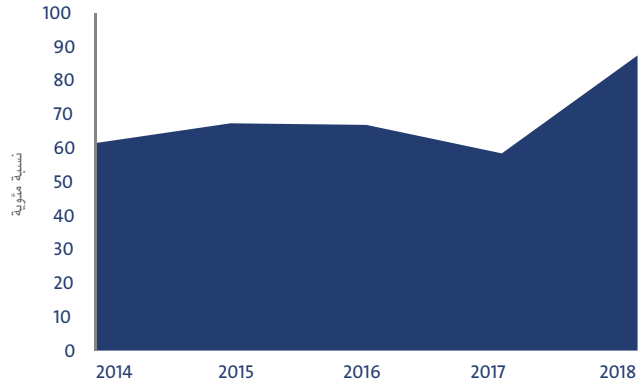
شكل 5-4: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

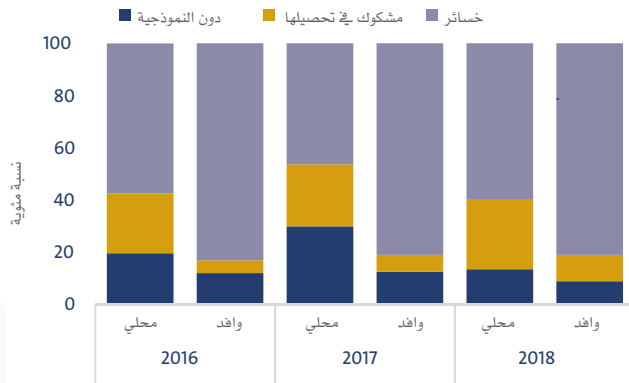
محفظة الائتمانية، في حين بلغت نسب التعثر في قطاع تمويل شراء السيارات نحو 0.4%، في إشارة إلى كون هذا القطاع قليل المخاطر.

شكل 5-5: تغطية المخصصات للديون المتعثرة، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-6: هيكل الديون المتعثرة، 2016-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبشكل عام تتباين نسب التعثر من قطاع إلى آخر، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع هذه النسب في قطاع النقل والمواصلات، وقطاع السياحة إلى 9.0% و6.5% على الترتيب، رغم أن قيمة القروض المتعثرة في هذه القطاعات لا تشكل أكثر من 3% من إجمالي القروض المتعثرة. تلاها قطاع التجارة الذي وصلت فيه نسبة التعثر إلى 5.1%، خاصة وأن هذا القطاع يستحوذ على نسبة كبيرة من المحفظة الائتمانية (18.6%). وفي قطاع الصناعة والتعدين بلغت نسبة التعثر نحو 3.7%، وقطاع تمويل السلع الاستهلاكية نحو 3.3%. أما قطاع الخدمات وقطاع العقارات فيمتازان بمستوى منخفض نسبياً من التعثر، 2.9% و2.6% على الترتيب، علماً أنهما يستحوذان على حصة كبيرة من المحفظة الائتمانية تبلغ نحو 35%. أما قطاع الزراعة وتطوير الأراضي فسجل نسبة تعثر منخفضة بلغت نحو 1% نظراً لانخفاض

كما تتباين نسب التعثر أيضاً على مستوى جنسية المصرف، حيث ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 3.4% في العام 2018 مقارنة مع 2.5% في العام السابق، ولدى المصارف الوافدة إلى 2.5% مقارنة مع 2.1% خلال نفس الفترة. ورغم هذا الارتفاع في نسب التعثر، إلا أنها لا تزال متدنية إذا ما قورنت ببعض الدول (كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الثالث)، نظراً لارتفاع درجة الكفاءة في اتخاذ القرار الائتماني في ضوء تبني مفهوم الرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر، وعمليات التطوير المتواصلة التي تقوم بها سلطة النقد لتنظيم معلومات الائتمان، وما لذلك من تأثير واضح في تخفيض المخاطر الائتمانية، وتحسن جودة المحفظة الائتمانية.

ومع الارتفاع في قيم ونسب التعثر، ولمواجهة أية خسائر متوقعة أو غير متوقعة في المحفظة الائتمانية، لجأت المصارف إلى مزيد من الإجراءات التحوطية ورفع مخصصات الديون المتعثرة لتوفير مستوى ملائم منها، والتي شهدت ارتفاعاً بأكثر من الضعف لتبلغ 224.2 مليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التغطية (المخصصات إلى القروض المتعثرة) إلى حوالي 87.4% مقارنة مع 58.4% في العام 2017، جراء ارتفاع هذه النسبة لدى المصارف المحلية إلى 76.7%، ولدى المصارف الوافدة إلى 110.5%. كما ويعزى جزء من الارتفاع في المخصصات إلى البدء بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وما يتطلبه من تكوين مخصصات إضافية مبنية على درجة المخاطر.

وتتباين مخصصات القروض المتعثرة تبعاً لهيكل هذه القروض، حيث تتفاوت نسبة المخصصات المقابلة لكل فئة من فئات الديون

المتعثرة بحسب فترة التعثر^[40]. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى تراجع الأهمية النسبية للتسهيلات دون النموذجية من 23.4% في العام 2017 إلى 11.9% من إجمالي القروض المتعثرة في العام 2018 (للمصارف المحلية من 29.8% إلى 13.4%، وللوافدة من 12.4% إلى 8.8%)، مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للتسهيلات المشكوك في تحصيلها من 17.4% إلى 21.6% (للمصارف المحلية من 23.8% إلى 26.9%، وللوافدة من 6.5% إلى 10.1%)، والتسهيلات المصنفة كخسائر من 59.2% إلى 66.5% (للمصارف المحلية من 46.4% إلى 59.7%، وثباتها للوافدة عند مستوى 81.1%). في نهاية العام 2017.

صندوق: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS-9)

تولي سلطة النقد - باعتبارها الجهة المشرفة على القطاع المصرفي - تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية اهتماماً كبيراً. ويأتي ذلك في سياق جهودها الرامية إلى خلق بيئة شفافة تسمح بممارسة الأعمال المصرفية بصورة سليمة تضمن حقوق الأطراف ذات الصلة بالمصارف. يقدم هذا الصندوق تعريفاً عاماً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS-9)، وإجراءات وتداعيات تطبيقه في القطاع المصرفي في فلسطين.

والمعيار رقم (9) هو معيار دولي لإعداد التقارير المالية يتعلق بالأدوات المالية وآلية تكوين المخصصات لهذه الأدوات، والذي جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39). ويحدد المعيار الجديد مجموعة من مبادئ الإبلاغ المالي عن الأدوات المالية بهدف تقديم معلومات مفيدة وذات صلة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم المبالغ وتوقيت ودرجة الثقة من التدفقات النقدية المستقبلية لأي منشأة. ويقدم المعيار الجديد -الذي أصبح تطبيقه إلزامياً منذ بداية العام -2018 متطلبات مستجدة للتصنيف والقياس، وتكوين المخصصات مقابل الاستثمار في الأدوات المالية المختلفة ومحاسبة التحوط.

وقد جاء هذا المعيار استجابة للدراس المستفاد من الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي بينت أن أحد أسباب الأزمة كان يتعلق بتكوين مخصصات قليلة ومتأخرة مقابل الاستثمار في الأدوات المالية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة أو المتعثرة، وذلك نظراً لكون المعيار المحاسبي الدولي السابق (رقم 39) يقر بتسجيل الخسائر الائتمانية فقط عند التحقق من حدوثها، أي بعد وقوع التعثر (Backward looking). أما المعيار الجديد (IFRS9) فيتطلب تكوين (احتساب) مخصصات للأدوات المالية بناءً على التوقعات بحدوث انخفاض في الجودة الائتمانية للأداة أو تعثرها وذلك قبل حدوث التعثر (Forward looking). كما تبيّن لدى المحللين أن من أهم أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية أن المصارف لم تكن تمتلك مخصصات كافية مقابل الأدوات المالية التي تعثرت لاحقاً. ومن هنا جاءت الفكرة التي تناهت بضرورة تحديد مخصصات حتى للديون الجيدة، نظراً لأنها قد تنخفض جودتها الائتمانية في المستقبل بسبب تغير الظروف، سواء بالنسبة للأداة المالية أو بالنسبة للظروف الاقتصادية الكلية السائدة في الاقتصاد.

وعلى الرغم من أهمية المعيار الجديد، إلا أن تطبيقه لا يخلو من بعض التحديات والمعوقات؛ لعل أبرزها أثر هذا التطبيق على كفاية رأس المال والنظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية للمصارف، والذي ينعكس بدوره على استراتيجيات المصارف في إعداد التقارير المالية وعملياتها. وبالتالي يتطلب تطبيق هذا المعيار إجراء تعديلات جوهرية على الأنظمة، وعلى إعادة تصنيف الأدوات المالية المصنفة مسبقاً وفق مبدأ القيمة العادلة (المعيار 39). ومن التحديات الأخرى في تطبيق المعيار الجديد عدم وضوح الأطر التنظيمية والضرائبية.

وقد قامت سلطة النقد - في وقت مبكر - بتبني المكون الأول «التصنيف والقياس» من المعيار، حيث تم تطبيق هذا المكون من قبل المصارف العاملة في فلسطين منذ منتصف العام 2012. ويغطي هذا المكون آلية تصنيف وقياس الأدوات المالية ضمن ثلاث مجموعات رئيسية (الأدوات المالية من خلال قائمة الأرباح والخسائر؛ والأدوات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل؛ والأدوات المالية بالتكلفة المطفأة) بناءً على نموذج الأعمال في كل مصرف وخصائص التدفقات النقدية لكل أداة مالية. ومن المعلوم أن التصنيف السليم للأدوات المالية أمر مفصلي في تطبيق المكون الثاني من المعيار، المتعلق بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وفي ظل اهتمام سلطة النقد بالتطبيق الكامل لمتطلبات المعيار رقم (9) بنسخته النهائية التي صدرت في منتصف العام 2014 - بما في ذلك تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة - قامت خلال العام 2018 بإصدار تعليمات (رقم 02 لسنة 2018) للمصارف بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق

[40] وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/1) تصنف التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 91 إلى 180 يوماً بالتسهيلات دون النموذجية، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 20% من قيمتها. في حين تصنف التسهيلات التي فات على موعد تسديدها مدة 181 إلى 360 يوماً بالتسهيلات المشكوك في تحصيلها، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 50% من قيمتها. أما التسهيلات التي فات على موعد استحقاقها أكثر من 360 يوماً فتصنف كخسائر، وتستلزم تكوين مخصصات بنسبة 100% من قيمتها.

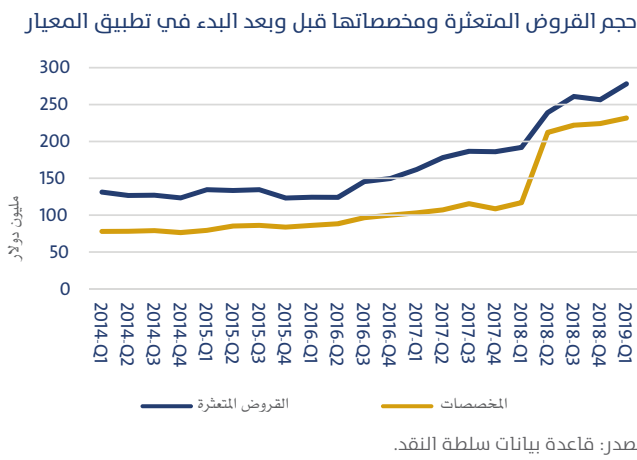
هذا المعيار، التي أوضحت جوانب التعديل في التقارير المالية التي يفرضها المعيار الجديد، إضافة إلى إرشادات وأمثلة توضيحية لتطبيقه. كما ركزت التعليمات أيضاً على قواعد تصنيف وقياس الأدوات المالية، وآلية قياس التدني في قيمة الأدوات المالية وآلية الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة بما يشمل آلية انعكاسها على كفاية رأسمال المصارف. وتناولت كذلك المبادئ الرقابية الرئيسية لمخاطر الائتمان، التي تؤكد على أهمية تحديد خسائر الأدوات المالية على أساس مبدأ الخسارة المتوقعة، وليس على أساس مبدأ الخسارة المحققة. كما أشارت هذه التعليمات أيضاً إلى المراحل المطلوبة للإفصاح والإبلاغ عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في مخصصات الخسائر التي تتم من خلال قائمة الدخل، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: عندما تنشأ أو تشتري أداة مالية، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة خلال 12 شهراً كمصرف ويتم تحديد مخصص للخسارة، وهذا يعتبر مؤشراً للتوقعات الأولية لخسائر الائتمان.

المرحلة الثانية: يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، في حال وجود ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان مقارنة بجودة الائتمان عند بدأ الاستثمار بالأداة المالية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يكون هناك تدهور في جودة الائتمان للموجودات المالية بحيث أصبح هناك خسائر ائتمانية متحققة (تعثر).

وتشير التعليمات أيضاً إلى مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المصارف لوضع إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية، حيث نصت التعليمات على تطبيق ذلك بشكل إلزامي مطلع العام 2018. كما أصدرت سلطة النقد تعليمات مماثلة (تعليمات رقم 3) بشأن تطبيق هذا المعيار لمؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين.



وقد انعكس أثر تطبيق هذا المعيار على التقارير الرقابية والبيانات المالية للمصارف العاملة في فلسطين بدءاً من النصف الثاني من العام 2018، حيث أظهرت هذه التقارير ارتفاعاً ملحوظاً في حجم كل من القروض المتعثرة والمخصصات على حد سواء بدءاً من الربع الثاني 2018 (بداية فترة تطبيق هذا المعيار). إذ ارتفعت المخصصات بنحو 81.4% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع السابق، كما ارتفعت القروض المتعثرة بنحو 24.5% خلال نفس الفترة. علماً بأن متوسط الزيادة في هذه البنود بلغ نحو 2.5% خلال الأرباع السابقة (الربع الأول 2014 - الربع الأول 2018).

ويأتي تطبيق «المعيار رقم 9» استكمالاً لجهود سلطة النقد في مواكبة التطورات في المعايير الدولية الهادفة للحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، وحمائيته من أية صدمات قد تنشأ مستقبلاً، خاصة في ظل البيئة السياسية غير المستقرة التي تعيشها فلسطين.

المصادر:

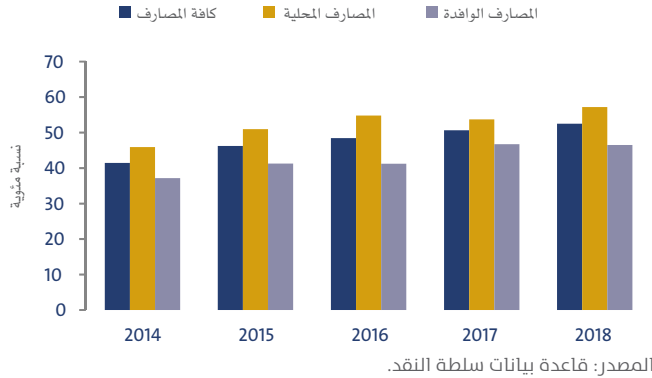
صلاح محمد، ومحمود حامد (2017)، «دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS-9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، عدد 9، المجلد الأول.

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2017)، «المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية: تطبيق المعيار 9»، مطبوعات صندوق النقد العربي، رقم 71.

سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة والتفتيش، تقارير غير منشورة.

التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول

شكل 5-7: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، 2014-2018



ارتفعت نسبة التسهيلات إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي في العام 2018 لتبلغ 52.5% مقارنة مع 50.6% في العام السابق. وبشكل عام تميل هذه النسبة نحو الارتفاع عبر الزمن، مع تباينها على مستوى جنسية المصرف، حيث ارتفعت لدى المصارف المحلية من 53.7% في العام 2017 إلى 57.2% في العام 2018، مقابل استقرارها (نوعاً ما) لدى المصارف الوافدة عند 46.4% (مقارنة مع 46.5% في العام 2017). ويذكر في هذا السياق أن الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان تشكل حوالي 87% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف، تليها الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية بنسبة 11%. ثم الأصول المرجحة بمخاطر السوق (تتسم بكونها شديدة التقلب) والتي شكلت الحصة الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر 2% فقط. وبشكل عام، ساعدت اللوائح التنظيمية والضوابط السليمة

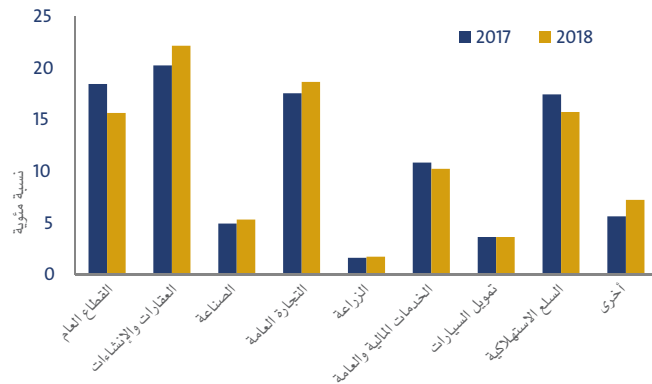
والمعايير الدولية المستخدمة، المصارف على التوسع في محافظها الائتمانية مع الإبقاء على المخاطر عند مستوى متدنٍ. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن المحفظة الائتمانية استمرت بتحقيق أداء جيد حتى خلال الفترات التي سجلت تراجعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حدوث بعض الارتفاع في القروض المتعثرة في الفترة الأخيرة، إلا أنها ظلت عند مستويات منخفضة، مما يشير إلى أن جودة محفظة الائتمان لدى المصارف بقيت مرتفعة.

التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

يعكس هذا المؤشر درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لقطاع/ نشاط اقتصادي معين، إذ أن ارتفاع درجة تركيز التسهيلات الممنوحة لقطاع أو نشاط معين، يزيد من درجة المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، نظراً لارتباط القدرة على السداد بالتطورات والتقلبات الاقتصادية والتطورات غير المتوقعة المصاحبة لهذا القطاع أو النشاط. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى عدم وجود تركيز في نسب الائتمان الممنوح لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبقيائها دون نسبة 20% من إجمالي التسهيلات، وإن كانت حصة بعض القطاعات والأنشطة تقترب من هذه النسبة.

ومن بين الأنشطة والقطاعات التي تستدعي اهتماماً خاصاً نظراً لارتفاع حصتها التمويلية، قطاع الإنشاءات (بما في ذلك تطوير الأراضي) الذي استحوذ على حصة تمويلية بنحو 22.1% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 20.2% في العام 2017. كما استحوذ نشاط تمويل التجارة على 18.6% مقارنة مع 17.4%، فيما بلغت حصة تمويل السلع الاستهلاكية نحو 15.7% مقارنة مع 17.4%، والخدمات المالية وخدمات عامة بنحو 10.2% مقارنة مع 10.8%. وعلى العكس من ذلك، كانت حصة الأنشطة الإنتاجية متدنية، إذ بلغت للزراعة 1.7% مقارنة مع 1.5%، والصناعة 5.3% مقارنة مع 4.9% خلال نفس الفترة.

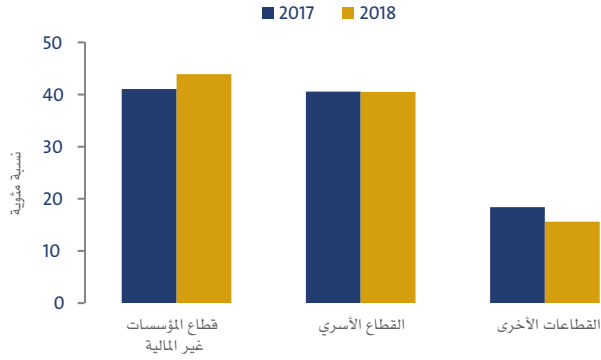
شكل 5-8: التركيز في التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2017-2018



أما على مستوى القطاعات المؤسسية، فيشير التحليل إلى استحواد قطاع المؤسسات غير المالية على مزيد من الاهتمام من قبل القطاع المصرفي خلال العام 2018، وذلك باستحواذه على نحو 43.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 41.1% في العام 2017. وجاءت المساهمة الأكبر من قبل المصارف المحلية التي رفعت تمويلها لهذا القطاع إلى 49.2% من إجمالي محافظتها الائتمانية مقارنة مع 46.7% في العام 2017، في حين رفعت المصارف الوافدة تمويلها المقدم لهذا القطاع إلى 35.5% مقارنة مع 32.8% خلال نفس الفترة.

وفي المقابل، تميز التمويل الممنوح للقطاع الأسري بنوع من الاستقرار (عند 40.5% من إجمالي التمويل مقارنة مع 40.6% في العام 2017)، حيث استقرت مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع

شكل 5-9: التوزيع المؤسسي لإجمالي المحفظة الائتمانية، 2017-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

عند 36.8% من إجمالي محفظتها الائتمانية (مقارنة مع 36.9% عام 2017)، مقابل ارتفاع مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذا القطاع إلى 46.4% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 46.0% خلال نفس الفترة.

أما بقية القطاعات الأخرى فاستحوذت على نحو 15.6% من إجمالي التمويل مقارنة مع 18.4% في العام 2017، وذلك على خلفية تراجع مساهمة المصارف المحلية في تمويل هذه القطاعات إلى 14.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 16.5%، والمصارف الوافدة إلى 18.1% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقارنة مع 21.2% خلال نفس الفترة.

مؤشرات العائد والربحية

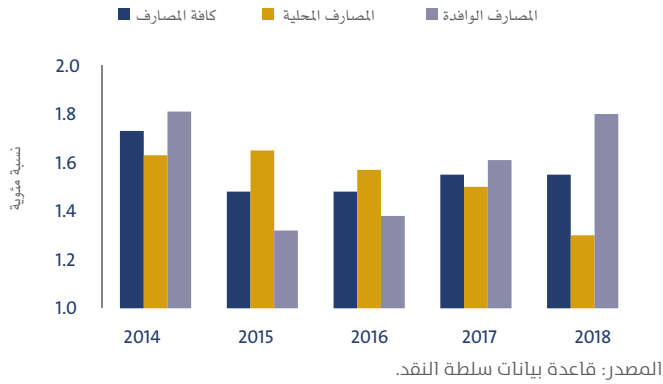
تظهر مؤشرات العائد والربحية (تعكس الإيرادات والربحية نتيجة النشاط المصرفي خلال فترة معينة) تحسناً نسبياً خلال العام 2018 مقارنة بالعام السابق. فقد ارتفع صافي الدخل للقطاع المصرفي (قبل الضريبة) بنسبة 3.2% عما كان عليه في العام 2017، ليصل إلى 235.8 مليون دولار في نهاية العام 2018، جراء تزايد صافي الدخل المتحقق من الفوائد ومن غير الفوائد على حد سواء. وقد انعكس هذا التزايد على أداء مؤشرات الربحية للجهاز المصرفي كما يلي:

العائد على معدل الأصول

يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في توظيف أصولها، أي أن ارتفاع هذا العائد يأتي نتيجة لاستخدام أفضل لأصول المصرف من خلال القنوات الاستثمارية المتاحة.

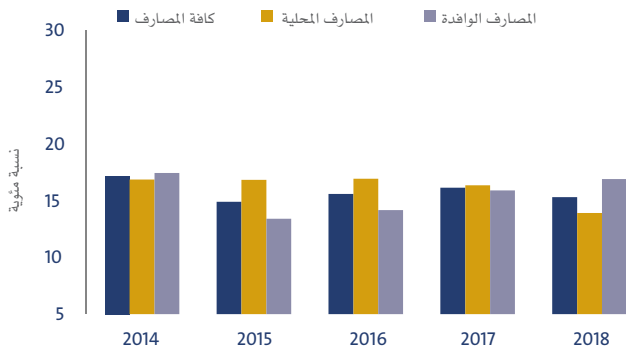
وفي هذا السياق حافظ مؤشر العائد على الأصول للقطاع المصرفي على ثباته للعام الرابع على التوالي عند مستوى 1.5%، وذلك على خلفية الاتجاهات المتباينة التي أظهرها هذا المؤشر على مستوى المصارف المحلية والوافدة. إذ ارتفع هذا المؤشر لدى المصارف الوافدة من 1.6% في نهاية العام 2017 إلى 1.8% في نهاية العام 2018، مقابل تراجع له لدى المصارف المحلية من 1.5% إلى 1.3% خلال نفس الفترة.

شكل 5-10: العائد على معدل الأصول، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 5-11: العائد على معدل حقوق الملكية (الشريحة الأولى من رأس المال)، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

العائد على معدل حقوق الملكية (الشريحة الأولى من رأس المال)

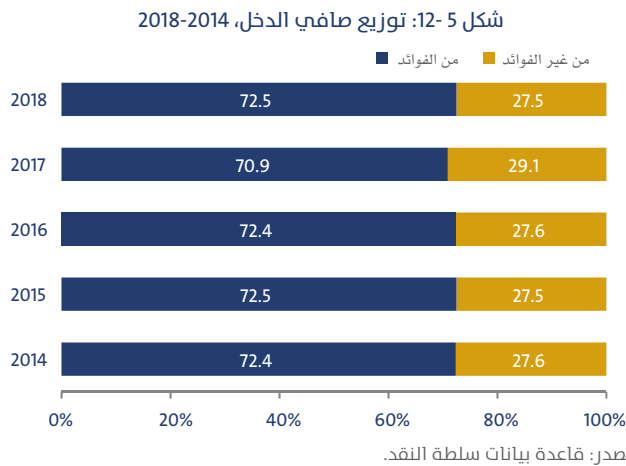
سجل العائد على معدل حقوق الملكية لإجمالي المصارف تراجعاً من 16.1% في نهاية العام 2017 إلى 15.3% في نهاية العام 2018، متأثراً بتباين أداءه بين المصارف المحلية والوافدة، حيث تراجع هذا المؤشر لدى المصارف المحلية من 16.3% في نهاية العام 2017 إلى نحو 13.9% في نهاية العام 2018، مقابل ارتفاعه لدى المصارف الوافدة من 16.3% إلى 16.9% خلال نفس الفترة.

صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل

يعكس مؤشر صافي الدخل من الفوائد مدى الربح المتولد من النشاط الرئيسي للمصارف، ويعتبر مقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) في الدخل الإجمالي. ويشار في هذا السياق إلى ارتفاع مساهمة صافي الدخل من الفوائد إلى 72.5% من إجمالي الدخل في نهاية العام 2018 مقارنة مع 70.9% في نهاية العام 2017، وذلك على خلفية ارتفاع صافي الدخل المتحقق من الفوائد بنسبة 8.6% عما كان عليه في العام 2017، ليصل إلى نحو 507.1 مليون دولار، جراء ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة 10.4% (لتصل إلى 631.5 مليون دولار)، والفوائد المدفوعة بنسبة 18.4% (لتصل إلى 124.4 مليون دولار). وقد ارتفع هذا المؤشر على مستوى المصارف المحلية والوافدة على حد سواء، حيث ارتفع صافي الدخل من الفوائد لدى المصارف المحلية بنسبة 7.7% عما كان عليه في العام 2017، ليصل إلى 273.7 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 69.3% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات مقارنة مع 67.9% في العام 2017. كما ارتفع هذا المؤشر لدى المصارف الوافدة بنسبة 9.8% ليصل إلى 233.4 مليون دولار، مشكلاً نحو 76.7% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات مقارنة مع 74.8% خلال نفس الفترة.

الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

يقيس هذا المؤشر حصة دخل المصارف من الأنشطة الأخرى بخلاف الفائدة مثل الدخل من تداول العملة والأرباح على الأدوات المالية المختلفة. ومع نهاية العام 2018 تراجعت حصة هذا المؤشر إلى حوالي 27.5% من إجمالي الدخل المتحقق للمصارف من كافة العمليات، مقارنة مع 29.1% في نهاية العام 2017. جدير بالذكر أن صافي الدخل من غير الفوائد ارتفع بشكل طفيف جداً (0.1%) عن مستواه المتحقق في العام 2017 ليبليغ 192.0 مليون دولار. توزعت بين: صافي الدخل المتحقق من الرسوم والعمولات^[41] بقيمة 117.9 مليون دولار؛ ومن الأدوات المالية (أوراق الدين المالية والاستثمارات) بقيمة 10.1 مليون دولار؛ ومن عمليات أخرى (تبديل وتقييم العملات، عمليات خارج الميزانية، الدخول التشغيلية) بقيمة 64.0 مليون دولار.



أما على مستوى جنسية المصرف، فقد ارتفع صافي الدخل من غير الفوائد للمصارف المحلية بنسبة 0.7% عما كان عليه في العام 2017، ليبليغ 121.1 مليون دولار، مشكلاً نحو 30.7% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات خلال العام 2018 مقارنة مع 32.1% في العام السابق. في حين تراجع هذا المؤشر بنسبة 0.8% للمصارف الوافدة، ليصل إلى 70.9 مليون دولار، مشكلاً نحو 23.3% من إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات مقارنة مع 25.2% في العام 2017.

النفقات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للنفقات (بخلاف مدفوعات الفوائد)، كالأجور والرواتب، وغيرها من النفقات الإدارية التي ساهمت في تحقيق الأرباح، وينعكس ارتفاعه سلباً على مؤشرات الربحية. وفي هذا السياق شهد العام 2018 ارتفاعاً في نسبة الإنفاق على غير الفوائد إلى 63.6% من إجمالي الدخل مقارنة مع 62.2% في العام 2017، وذلك على خلفية ارتفاع نفقات غير الفوائد بنحو 8.9% عما كانت عليه في العام 2017، لتصل إلى 444.5 مليون دولار، متأثرة بارتفاع نفقات الموظفين بنحو 10.4% والنفقات التشغيلية الأخرى بنسبة 7.3%.

أما على مستوى جنسية المصرف، فمع ارتفاع نفقات غير الفوائد لدى المصارف المحلية بنسبة 13.9% مقارنة مع العام 2017، لتصل إلى نحو 272.3 مليون دولار، ارتفعت نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات إلى 69.0% مقارنة مع 63.8% في العام 2017. وفي المقابل، ورغم ارتفاع هذه النفقات لدى المصارف الوافدة بنسبة 1.9% لتبلغ 172.2 مليون دولار، إلا أن نسبتها إلى إجمالي دخلها المتحقق من كافة العمليات قد تراجعت إلى 56.6% مقارنة مع 59.5% خلال نفس الفترة. وبشكل عام استحوذت نفقات الموظفين خلال العام 2018 على أكثر من نصف نفقات غير الفوائد (53.7%) لدى كافة المصارف (52.4% لدى المصارف المحلية مقابل 55.3% لدى المصارف الوافدة).

[41] تتضمن العمولات المستوفاة على القروض والجاري مدين والبنود خارج الميزانية وعمولات الحسابات بالإضافة إلى أية عمولات أخرى.

مؤشرات السيولة

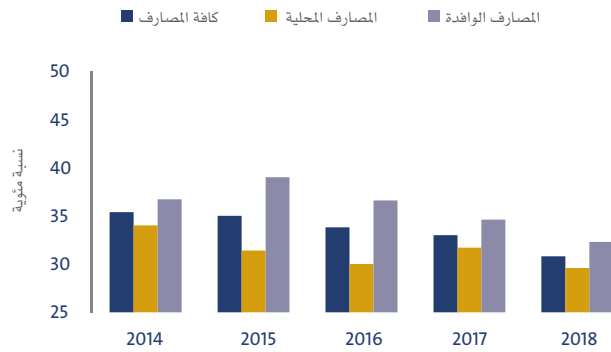
تعكس هذه المؤشرات مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر. ورغم أن العام 2018 قد شهد مزيداً من التوسع في حجم الائتمان والودائع وما تمخض عن ذلك من تقليص لفجوة النمو بين الودائع والتسهيلات، وارتفاع لنسبة القروض الى الودائع، نظراً لنمو المحفظة الائتمانية بنسبة أعلى من نمو الودائع، إلا أن مؤشرات السيولة المختلفة للقطاع المصرفي قد أظهرت تراجعاً عاماً خلال العام 2018 مقارنة بالعام 2017. ومن أبرز المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس السيولة ما يلي:

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

شهدت الأصول السائلة إلى إجمالي أصول المصارف تراجعاً في نهاية

العام 2018 لتصل إلى حوالي 30.8% مقارنة مع 33.0% في العام 2017. ويرتبط الانخفاض في هذا المؤشر بزيادة درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح الائتمان، والاستثمارات المختلفة منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من سنة. وبالرغم من انخفاض قيمة هذا المؤشر، إلا أن الأصول السائلة لا تزال تشكل نسبة جيدة من إجمالي أصول المصارف، مما يشهد على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

شكل 5-14: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، 2018-2014



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

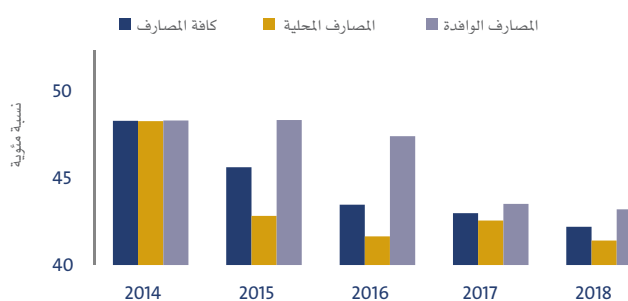
أما على مستوى جنسية المصارف، فيشير التحليل إلى تراجع هذا المؤشر لدى المصارف الوافدة من حوالي 34.6% في نهاية العام 2017 إلى 32.3% في نهاية العام 2018، ولدى المصارف المحلية من حوالي 31.7% إلى 29.6% خلال نفس فترة المقارنة. وبالرغم من انخفاض قيمة هذا المؤشر، إلا أن المصارف لا تزال تحتفظ بنسبة جيدة من إجمالي أصولها على شكل أصول سائلة لمواجهة أية التزامات طارئة والوفاء بها.

الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل

يعبر هذا المؤشر عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على

مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. وقد اتجه هذا المؤشر خلال العام 2018 نحو التراجع ليصل إلى 42.2% مقارنة مع 43.0% في العام السابق، على خلفية تراجعته لدى المصارف المحلية إلى 41.4% مقارنة مع 42.6% في العام 2017، ولدى المصارف الوافدة إلى 43.2% مقارنة مع 43.5% خلال نفس الفترة.

شكل 5-15: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، 2018-2014



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وبشكل عام، استطاعت المصارف خلال العام 2018 أن تحافظ على مرونتها تجاه صدمات السيولة، وذلك من خلال ضمان توافر مخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة. ويشار في هذا السياق إلى أن نسب تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر قد تجاوزت المتطلبات التنظيمية، أي تجاوزت نسبة تغطية السيولة (مرونة المصارف تجاه ضغوط السيولة في الأمد القصير) الحد الأدنى المطلوب والبالغ 100%.

ومن جانبٍ آخر، تواصلت جهود سلطة النقد للتغلب على أزمة (فائض) السيولة النقدية بعملة الشيك، حيث تم خلال العام 2018 ترحيل 14,545.1 مليون شيكل إلى إسرائيل، منها 8,764.0 مليون

شحنت من خلال بنك فلسطين، و5,175.4 مليون شحنت من خلال المصارف الأردنية. كما تم شحن 605.7 مليون شيكل من خلال بنوك أخرى.

واستناداً لتعليمات سلطة النقد الخاصة بالسيولة النقدية فإن المصارف ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 3% لكل من عملة الشيكل والدينار واليورو على مستوى المصرف، و2% على مستوى الفرع، ونسبة 6% لإجمالي العملات على مستوى المصرف و4% على مستوى الفرع كحد أدنى. أما فيما يتعلق

بعملة الدولار فينبغي الاحتفاظ بما نسبته 4.5% كحد أدنى على مستوى المصرف، و3% على مستوى الفرع، وذلك اعتباراً من أيار 2013، وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2013/4) والتعليمات رقم (2013/8).

جدول 5-1: عمليات شحن الشيكل (مليون شيكل)، 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل					
5,175.4	5,184.1	4,526.4	3,455.9	4,594.9	من خلال البنوك الأردنية
8,764.0	7,564.0	7,900.0	5,300.0	4,400.0	من خلال بنك فلسطين
605.7	-	-	-	-	من خلال بنوك أخرى
14,545.1	12,748.1	12,426.4	8,755.9	8,994.9	إجمالي عمليات الشحن

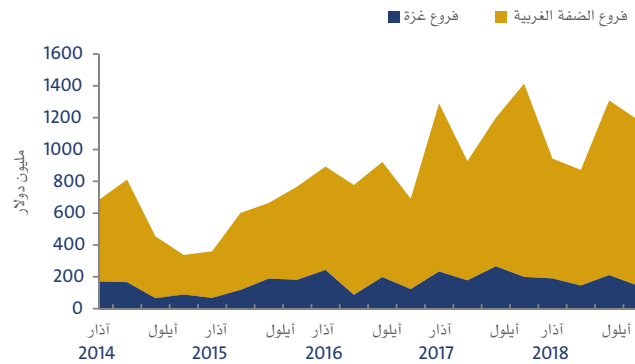
المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

غير أن الواقع العملي يشير إلى احتفاظ المصارف بنسب سيولة أعلى من تلك المشار إليها، وخصوصاً من عملة الشيكل، وإن خفت حدتها قياساً على ما كنت عليه في العام 2017 لتصل

نسبتها إلى نحو 75% من إجمالي السيولة النقدية مقومة بالدولار، أو ما يعادل نحو 4.5 مليار شيكل في نهاية العام 2018 (حوالي 1.2 مليار دولار)، إذ يبدو أن الجهود التي بذلتها سلطة النقد لشحن مزيد من الفائض قد أسهمت في خفض نسبة السيولة النقدية بعملة الشيكل من إجمالي أصول المصارف بنفس العملة إلى نحو 21.7% مقارنة مع 26.1% في العام 2017.

ومما لا شك فيه أن هذه المشكلة تعد أحد أبرز التحديات أمام الاستقرار المالي، حيث أن تراكم الشيكل يؤدي إلى تزايد التكاليف التي تتكبدها

شكل 5-16: السيولة النقدية بعملة الشيكل (مقومة بالدولار)، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

المصارف في سبيل الاحتفاظ بهذا الفائض، الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباحها. كما أن التهديد المستمر من قبل المصارف الإسرائيلية المراسلة بخفض سقف الودائع لديها من جهة أخرى، يمكن أن يفاقم من مشكلة تراكم الفائض، وقد يدفع بالمصارف العاملة في فلسطين إلى فرض قيود (أو حتى التوقف) على استقبال عملة الشيكل من الجمهور، الأمر الذي قد يخلق مشاكل جديدة تتعلق بتسوية الشيكات والحوالات بعملة الشيكل، وبالتالي التأثير سلباً على الاستقرار المالي.

الفصل السادس

المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تمثل المؤسسات المالية غير المصرفية، سواء الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد (قطاع الصيرفة ومؤسسات الإقراض المتخصصة)، أو لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (بورصة فلسطين، قطاع التأمين، قطاع الرهن العقاري، قطاع التأجير التمويلي) المكون الثاني للنظام المالي الفلسطيني. وتسهم مع نظيرها المصرفي في خلق وتعزيز مصادر التمويل.

ويمكن لهذه المؤسسات في ظل الدور التكاملي الذي تلعبه مع المصارف، أن تنتج جنباً إلى جنب مع المصارف سوقاً مالية تتمتع بالعمق والشمول، الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي. كما يمكن لها من ناحية أخرى أن تؤثر على اتجاهات الاستقرار المالي، الأمر الذي يستلزم متابعتها بشكل مستمر. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم التطورات التي شهدتها هذه المؤسسات خلال العام 2018.

قطاع الصرافة

تواصلت جهود سلطة النقد خلال العام 2018 لتنظيم القطاع الصيرفي ومتابعة أوضاعه ورفع كفاءة العمل فيه؛ والحد من مخاطره المحتملة؛ ومتابعة مدى التزامه بالقوانين والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد؛ وتعزيز التزام الصرافين بالنظام المحاسبي؛ والتزام الشركات بتعليمات الحوالات المالية الصادرة نهاية العام 2017؛ والتأكد من عدم حصول الصرافين على أمانات ومنح تسهيلات لجمهور المتعاملين معهم. كما تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير قدرات مراقبي الامتثال في هذا القطاع من خلال اطلاعهم على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لهذه الغاية تم تكثيف جولات التفتيش والمتابعة الميدانية على القطاع الصيرفي، كما تم إصدار العديد من التعليمات الناظمة لعمله، حيث أصدرت سلطة النقد تعليماتها رقم (2018/1)، بشأن تجديد الترخيص السنوي للصرافين، والتي تحدد شروط تجديد الترخيص والإجراءات التي يقوم بها الصراف للحصول على شهادة تجديد الترخيص السنوية من سلطة النقد. والتعليمات رقم (2018/2)، بشأن الرسوم التي تستوفيها سلطة النقد من الصرافين وتحديد آليات وإجراءات تسديدها.

كما أصدرت سلطة النقد العديد من التعاميم المنظمة للعمل الصيرفي، منها: تعميم بشأن حظر التعامل مع المؤسسات المالية المتواجدة في المستوطنات وفروعها، وذلك استناداً للتعليمات الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي حظرت على جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وفروعها العاملة في فلسطين التعامل مع المؤسسات المالية أو فروع المؤسسات المالية المتواجدة جغرافياً في المستوطنات، وبما يشمل إجراء أي عملية مالية صادرة/واردة من وإلى تلك المؤسسات؛ وتعميم بشأن التدابير الواجب اتخاذها للتعامل مع الدول عالية المخاطر وغير الملتزمة بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والدول عالية المخاطر، والدول تحت إجراء مراقبة مستوى التقدم في الالتزام بالمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتعميم آخر بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً للمخاطر، تم من خلاله تحديد فئات الأشخاص المعرضين سياسياً، وإلزام الصرافين بتحديد وفهم المخاطر وتقييمها وتطبيق النهج القائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة مع هذه الفئة من العملاء.

كما تم إصدار العديد من التعليمات المتعلقة باتخاذ إجراءات الحيطة والحذر والإجراءات الاحترازية واتخاذ المقتضى القانوني في التعامل مع الأشخاص المشبوهين أو المدرجين على قوائم التجديد. كما تم إصدار تعميم بخصوص تسليم الحوالة للمستفيد بغير العملة الواردة بها إلا إذا طلب المستفيد خطياً خلاف ذلك، وذلك في إطار تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح للعملاء وحفاظاً على حقوقهم مع القطاع الصيرفي.

جدول 6-1: الصرافون المرخصون حسب الشكل القانوني والمنطقة، 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	المنطقة والشكل القانوني
254	233	220	238	237	الضفة الغربية
57	59	56	54	43	قطاع غزة
266	243	224	222	199	شركات
45	49	52	70	81	أفراد
311	292	276	292	280	الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

جدول 6-2: أهم المؤشرات المالية لقطاع الصيرفة، 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	المؤشرات
78.8	74.3	70.2	66.8	52.9	إجمالي الموجودات (مليون دولار)
73.3	69.3	66.3	62.7	49.9	موجودات متداولة (مليون دولار)
3.9	3.7	3.8	4.1	2.8	موجودات ثابتة (مليون دولار)
1.6	0.1	0.1	0.0	0.2	موجودات أخرى (مليون دولار)
78.8	74.3	70.2	66.8	52.9	إجمالي المطلوبات (مليون دولار)
71.3	66.6	47.9	47.2	45.8	حقوق الملكية* (مليون دولار)
7.5	7.7	22.3	19.6	7.1	مطلوبات أخرى (مليون دولار)
90.5	89.6	68.2	70.7	86.6	حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات (%)
0.54	0.51	0.52	0.53	0.42	الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي (%)

* بما يشمل الأرباح.

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

ومع نهاية العام 2018 بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد 311 صرافاً، منهم 254 صرافاً في الضفة الغربية، 57 صرافاً في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني، فهناك 266 صرافاً يزاوون المهنة من خلال إحدى صور الشركات المسموح لها العمل في هذه المهنة، و45 صرافاً يزاوون المهنة بصورة أفراد.

أما على مستوى التطورات المالية، فقد نما إجمالي موجودات قطاع الصيرفة بنسبة 6.1% مقارنة بنحو 5.8% في العام 2017، لتبلغ حوالي 78.8 مليون دولار. توزعت بين موجودات متداولة بنسبة 93.0% (73.3 مليون دولار)، وموجودات ثابتة بنسبة 4.9% (3.9 مليون دولار)، وموجودات أخرى بنحو 2.1% (1.6 مليون دولار). أما في جانب المطلوبات، فقد نمت حقوق الملكية بنحو 7.1% عما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ 71.3 مليون دولار، ولتشكل نحو 90.5% من إجمالي المطلوبات، في حين شكلت بقية المطلوبات الأخرى نحو 9.5%. وبقية موجودات قطاع الصرافة تشكل نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي كما هي في العام السابق.

ويتضح مما سبق أن المؤشرات المالية لقطاع الصيرفة تعد صغيرة نسبياً ولا تمثل خطراً حقيقياً على الاستقرار المالي، لا سيما في ضوء التعليمات الرقابية والمتابعة الميدانية التي تقوم بها سلطة النقد لهذا القطاع بما يضمن التزامه بالتعليمات المقررة، ويحد من مخاطره المحتملة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد 6 مؤسسات^[42] في نهاية العام 2018، منها 4 مؤسسات ربحية (أكاد للتنمية والتمويل، إبداع للتمويل متناهي الصغر، أصالة للتنمية والإقراض، فيتاس فلسطين)، ومؤسسات غير ربحية (البنك الفلسطيني للإقراض والتنمية «فاتن»، وريف للتمويل الصغير). وتعمل هذه المؤسسات من خلال شبكة من الفروع والمكاتب عددها 81 فرعاً ومكتباً موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل فيها نحو 687 موظف إقراض.

جدول 6-3: أهم المؤشرات المالية لقطاع الإقراض المتخصص، 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	المؤشرات
32.4	33.1	32.3	42.8	53.6	حقوق الملكية/إجمالي الأصول
1.22	1.39	1.97	1.23	-	العائد على الأصول
3.77	4.12	6.10	2.88	-	العائد على حقوق الملكية
1.48	1.61	1.61	1.18	0.87	الموجودات/ الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد.

وقد تأثر أداء هذه المؤسسات بالتباطؤ الاقتصادي الذي حدث في العام 2018، حيث تراجع إجمالي أصول هذه المؤسسات بنسبة 7.6% مقارنة مع نمو بذات النسبة تقريباً في العام 2017 لتبلغ 216.6 مليون دولار. كما تراجعت محفظة إقراضها بنحو 4.3% مقارنة مع نمو بنسبة 7.8% في العام 2017، لتتنخفض إلى 205.7 مليون دولار، وذلك على خلفية تباطؤ وتيرة النمو في الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك لا يزال التمويل يمثل المكون الأبرز في أصول هذه المؤسسات وبنسبة 84% (75% قروض تجارية و9% قروض إسلامية) الأمر الذي يعكس كفاءة توظيف الأصول، تلاها الودائع (الأرصدة) بنسبة 9% من إجمالي الأصول (7% للودائع الجارية و2% للودائع لأجل)، وأخرى بنسبة 7% (3% أصول ثابتة، 3% أصول أخرى، 1% نقد).

[42] ارتفع عدد هذه المؤسسات خلال العام 2019 إلى 8 مؤسسات.

ويظهر تحليل النشاط الإقراضي لمؤسسات الإقراض أن عدد المقترضين قد بلغ في نهاية العام 2018 نحو 56,458 مقترضاً (36% إناث و64% الذكور)، حصلوا على محفظة تمويلية بقيمة 205.7 مليون دولار (74% في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة)، وسيطر القطاع العقاري على الحصة الأكبر منها 29.7% وبقيمة 61.1 مليون دولار، تلاه القطاع التجاري بنسبة 27.7% وبقيمة 57.1 مليون دولار، ثم القطاع الزراعي بنسبة 12.4% وبقيمة 25.6 مليون دولار، وقطاع الخدمات بنسبة 10.1%، والقطاع الاستهلاكي بنسبة 9.8%، والقطاع الصناعي بنسبة 6.1%، وأخيراً القطاع السياحي بنسبة 4.0%. وكان النصيب الأكبر من هذه المحفظة لصالح محافظة نابلس وبنسبة بلغت 16.6%، تلاها محافظة رام الله والبيرة بنسبة 12.4%، ثم محافظة جنين بنسبة بلغت 10.9%.

كما تشير البيانات من ناحية أخرى إلى زيادة حجم القروض المتعثرة بمقدار 2.2 مليون دولار، لترتفع نسبة القروض المتعثرة إلى 7.5% من إجمالي القروض الممنوحة مقارنة مع 6.1% في العام 2017، حيث ارتفعت قيمة القروض المتعثرة بنسبة 16.7% عما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ 15.4 مليون دولار. وتعتبر هذه النسبة من التعثر أعلى بكثير من نظيرتها في القطاع المصرفي، كون هذه المؤسسات أكثر عرضة للمخاطر المتأتية من قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تأثرت بشكل واضح بالتباطؤ الاقتصادي.

ويعتبر القطاع المالي القطاع الأكثر تعثراً وبنسبة بلغت 37% من إجمالي التسهيلات، تلاه القطاع الاستهلاكي بنسبة 12%، ثم قطاع التجارة والزراعة بنسبة 10%، والقطاع الزراعي بنسبة تعثر 9.5%. أما على مستوى المؤشرات المالية لمؤسسات الإقراض، فيشير التحليل إلى تراجع حصة حقوق الملكية في إجمالي الأصول إلى 32.4% مقارنة بنحو 33.1% في العام 2017، كما تراجع مؤشر العمق المالي (موجودات مؤسسات الإقراض/ الناتج المحلي) إلى 1.5% مقارنة مع 1.6% خلال نفس الفترة.

كما شهدت الإيرادات التشغيلية لمؤسسات الإقراض تراجعاً طفيفاً خلال العام 2018 وبنسبة 2% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 34.5 مليون دولار، وذلك جراء تراجع الإيرادات من القروض الإسلامية بنحو 21% والإيرادات التشغيلية الأخرى بخلاف إيرادات القروض التجارية بنسبة 22%. كما انخفضت النفقات المالية بنسبة 2% لتبلغ 6.8 مليون دولار، مقابل ارتفاع التكاليف التشغيلية بنسبة 3% نتيجة لارتفاع مصروفات الموظفين بدرجة أساسية بنسبة 11% عما كانت عليه في العام 2017. وبالرغم من ذلك حققت مؤسسات الإقراض مستوى جيد من الأرباح، بلغ قبل الضريبة حوالي 2.6 مليون دولار مقارنة مع ربح بقيمة 3.3 مليون دولار في العام 2017. وعلى نحو مشابه، شهدت مؤشرات الربحية (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) تراجعاً طفيفاً لتبلغ 1.2% و3.8% على التوالي مقارنة مع 1.4% و4.1% في العام 2017.

قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

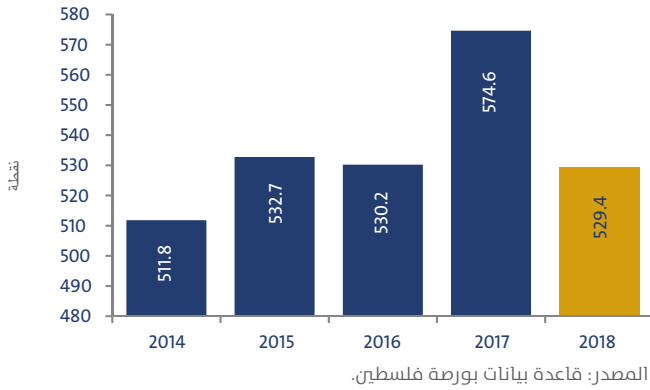
يتكون قطاع الأوراق المالية من بورصة فلسطين؛ ومركز الإيداع والتحويل؛ والشركات المساهمة العامة؛ وشركات الأوراق المالية الأعضاء في بورصة فلسطين؛ وممتهني المهن المالية؛ وصناديق الاستثمار.

وعلى صعيد تطورات البورصة خلال العام 2018، فقد بقي عدد الشركات المدرجة مستقراً عند 48 شركة، موزعة بين 7 شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية؛ و13 شركة صناعية؛ و11 شركة في قطاع الخدمات؛ و10 شركات استثمارية؛ بالإضافة إلى 7 شركات تأمين. أما على صعيد نشاط البورصة خلال العام 2018، فقد رافق أداء البورصة طوال العام شح في السيولة، هوى بإجمالي قيمة التداولات إلى 353.5 مليون دولار مقارنة مع 469.1 مليون دولار في العام 2017، بمعدل تداول نحو 1.4 مليون دولار للجلسة الواحدة مقابل 1.9 مليون دولار في العام السابق، أي بنسبة تراجع بلغت 25%. كما تراجع القيمة السوقية للأسهم بنسبة 4% لتسجل 3.7 مليار دولار. إلى جانب تراجع مؤشرات عمق السوق، حيث تراجع مؤشر القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.6% مقارنة مع 26.8% في العام 2017.

وعلى نفس المنوال، شهد مؤشر البورصة (مؤشر القدس) تراجعاً بنسبة 7.9% مقارنة مع العام 2017، لينخفض إلى 529.4 نقطة، على خلفية التوترات السياسية والاقتصادية خلال العام 2018، وتأثير التحركات الاجتماعية المرتبطة بتطبيق نظام الضمان الاجتماعي خلال العام، الأمر الذي تمخض عن انخفاض مؤشر كل من قطاع الاستثمار بنسبة 0.6% ليغلق عند مستوى 28.2 نقطة، وقطاع الخدمات بنحو 0.4% ليغلق عند مستوى 40.1 نقطة. في مقابل ارتفاع مؤشر كل من البنوك والخدمات المالية بنسبة 0.9%، وكذلك الصناعة والتأمين بنسبة 1.2% لكل منهما.

أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على النصيب الأكبر من عدد الأسهم المتداولة، بنسبة بلغت 48.1%، وبقيمة 1,143.2 مليون دولار، أو ما نسبته 30.6% من القيمة السوقية الكلية للأسهم المدرجة. وجاء قطاع الاستثمار في المرتبة الثانية باستحواده على نحو 24.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 803.9 مليون دولار، أو ما نسبته 21.5% من القيمة السوقية الكلية

شكل 1-6: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2014-2018



لأسهم الشركات المدرجة. وفي المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الذي استحوذ على 12.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 1,185.6 مليون دولار، أو ما نسبته 31.7% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة. ثم قطاع التأمين الذي استحوذ على 11.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 206.8 مليون دولار، أو ما نسبته 5.5% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة. وأخيراً قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 2.5% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت 395.2 مليون دولار، أو ما نسبته 10.6% من القيمة السوقية الكلية للشركات المدرجة.

أما على مستوى مخاطر البورصة الفلسطينية تجاه القطاع المصرفي، فيشار إلى أن قيمة استثمارات المصارف داخل فلسطين قد بلغت نحو

382 مليون دولار في نهاية العام 2018، أغلبها في الشركات المدرجة في البورصة. وبذلك تشكل أصول المصارف المعرضة لمخاطر سوق الأسهم ما يعادل 20% من رأس مال القطاع المصرفي ونحو 3.8% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. لذا يجب على المصارف توخي الحذر من أية صدمات أو زيادة في درجة التقلب في سوق الأوراق المالية. أما بخصوص أصول المصارف المعرضة بشكل غير مباشر لمخاطر قطاع الأوراق المالية، كتمويل شراء الأسهم، فهي ليست ذات أثر كبيرة خاصة وأنها لا تشكل سوى 0.25% من إجمالي التمويلات.

وعلى مستوى مصادر مخاطر البورصة، فيشار إلى أن عدد المتعاملين في البورصة قد بلغ نحو 70,981 متعامل، 95.3% منهم مستثمرون فلسطينيين، و4.7% غير فلسطينيين، معظمهم يحمل الجنسية الأردنية. كما سيطر الفلسطينيون على نحو 68.6% من عدد الأوراق المالية المملوكة و63.4% من قيمتها. وبالرغم من أن المستثمرين غير الفلسطينيين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي عدد المستثمرين إلا أنهم يسيطرون على نحو 36.6% من قيمة الأوراق المالية و31.4% من عددها. وهذا يعني أن المخاطر المحيطة في بورصة فلسطين هي مخاطر داخلية بدرجة أساسية، إلى جانب بعض المخاطر الخارجية التي تؤثر على ثلث عدد وقيمة الأوراق المالية.

جدول 4-6: مؤشرات بورصة فلسطين، 2014-2018

المؤشرات	2018	2017	2016	2015	2014
عدد الشركات الأعضاء	8	8	8	8	8
عدد الشركات المدرجة	48	48	47	49	48
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	185.1	271.2	232.8	175.2	181.5
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	353.5	469.1	445.1	320.4	353.9
القيمة السوقية للشركات (مليون دولار)	3,734.9	3,891.5	3,390.1	3,339.2	3,187.3
قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي (%)	2.42	3.24	3.32	2.53	2.77
القيمة السوقية إلى الناتج المحلي (%)	25.6	26.8	25.3	26.3	25.0
معدل دوران الأسهم* (%)	9.46	12.05	13.7	9.6	11.1
عدد الصفقات (صفقة)	35,030	53,205	34,010	31,014	41,257
عدد جلسات التداول (جلسة)	243	243	245	246	245
معدل عدد الأسهم المتداولة لكل جلسة تداول	761,609	1,115,900	950,274	712,315	741,001
معدل قيمة الأسهم المتداولة لكل جلسة تداول	1,454,634	1,930,330	1,816,948	1,302,391	1,444,560
معدل عدد الصفقات لكل جلسة تداول	144	219	139	126	168
مؤشر القدس (نقطة)	529.4	574.6	530.2	532.7	511.8

* معدل الدوران = قيمة الأسهم المتداولة/القيمة السوقية.
المصدر: قاعدة بيانات بورصة فلسطين.

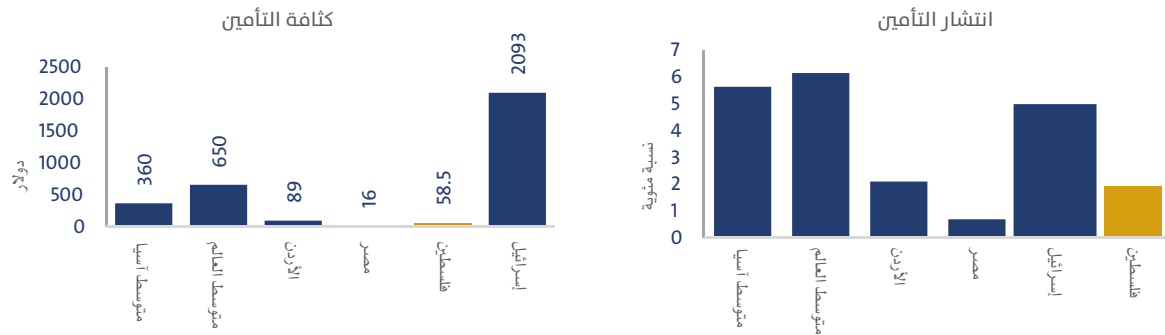
قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة لممارسة أعمال التأمين في فلسطين عشر شركات في نهاية العام 2018، وذلك بعد ترخيص شركة جديدة في مجال التأمين الإسلامي بداية العام 2018. وتعمل هذه الشركات من خلال 151 فرعاً ومكتباً موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوفر نحو 1,401 فرصة عمل لتقديم خدماتها التأمينية المختلفة، إلى جانب بعض الخدمات التأمينية المساندة كوكلاء ومنتجي التأمين المرخصين من قبل الهيئة والذين بلغ عددهم حوالي 271، ووسطاء التأمين وإعادة التأمين الذين بلغ عدد 11 وسيط خلال نفس الفترة.

وعلى صعيد النشاط المالي والتشغيلي، فقد طرأ بعض التحسن في معظم المؤشرات والنشاطات المالية الخاصة بشركات التأمين مقارنة بالعام 2017، حيث ارتفعت موجوداتها بنسبة 2.5% لتصل إلى 541.4 مليون دولار، جراء نمو الموجودات الثابتة (تشكل نحو 40% من إجمالي الموجودات) بنسبة 7.7%، مقابل تراجع الموجودات المتداولة (تشكل 60% من إجمالي الموجودات) بنسبة طفيفة (0.7%).

وتشير المؤشرات المتعلقة بمستوى التطور في قطاع التأمين إلى توفر حيز كبير لنمو هذا القطاع في فلسطين، حيث بلغت نسبة انتشار التأمين (أقساط التأمين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) حوالي 1.9%، وهي نسبة مقاربة لما هو سائد في دول الجوار لكنها أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6.1%. وعلى نحو مشابه، بلغ مؤشر كثافة التأمين (نصيب الفرد من إجمالي أقساط التأمين السنوية) نحو 58.5 دولار/فرد مقارنة مع 53.4 دولار في العام 2017، بينما بلغ المتوسط في دول آسيا نحو 360 دولار/فرد، والمتوسط العالمي نحو 650 دولار/فرد. ويتبين بناءً على هذين المؤشرين وجود مجال للتوسع والنمو في هذا القطاع، وخصوصاً مع زيادة الوعي بأهمية المنتجات التأمينية، وتقديم مزيد من الخدمات للعملاء الحاليين، وللشرائح الجديدة في السوق.

شكل 6-2: كثافة التأمين وإنتشاره، 2018



المصدر: 961b-ea0d206e9574/sigma3_2018_en.pdf-4140-https://www.swissre.com/dam/jcr:a160725c-d746-8 الببانات المتوفرة هي للعام 2017 باستثناء في فلسطين فهي للعام 2018.

كما سجلت قيمة إجمالي أقساط التأمين التي حصلت عليها شركات التأمين زيادة بنحو 9.4% عما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ 279.4 مليون دولار. وقد وصل تأمين المركبات هيمنتته على الحصة الأكبر من الأقساط بنسبة 66% من إجمالي الأقساط، تلاه التأمين الصحي بنسبة 12%، وتأمين العمال في المرتبة الثالثة بنسبة 8%.

وبلغت نسبة الاحتفاظ بالمخاطر^[43] لدى شركات التأمين نحو 88.6%، بينما قامت هذه الشركات بتحويل النسبة المتبقية إلى شركات إعادة التأمين. وتفاوتت نسب الاحتفاظ بالمخاطر بين أنواع التأمين المختلفة، حيث بلغت 100% للتأمين الصحي، و95% لكل من تأمين المركبات وتأمين العمال، وجاءت نسب الاحتفاظ المرتفعة لهذه الأنواع نظراً لكونها ذات المخاطر الأعلى نسبياً.

كما سجل إجمالي التعويضات المدفوعة ارتفاعاً بنسبة 15.2% عما كانت عليه في العام 2017، لتبلغ قيمتها 166.3 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات بنسبة 65.8% من إجمالي التعويضات المدفوعة، وتأمين صحي بنسبة 17.4%، وتأمين عمال بنسبة 7.5%، وتأمين حريق بنسبة 3.1%، وتأمين حياة بنسبة 2.8%. وبقية أنواع التأمين الأخرى بنحو 3.3% من إجمالي التعويضات المدفوعة. أما صافي التعويضات المدفوعة (إجمالي التعويضات مطروحاً منه حصة معيدي التأمين والتغير في احتياطي الادعاءات تحت التسوية وغير المبلغ عنها) فقد بلغ 159.0 مليون دولار.

[43] يقيس هذا المؤشر نسبة الأقساط المكتتبة المحتفظ بها من قبل شركة التأمين بعد إعادة التأمين، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس إستراتيجية الاكتتاب الشاملة لقطاع التأمين، حيث أنه يوضح نسبة المخاطرة التي يتم نقلها إلى شركات إعادة التأمين.

وفي نفس السياق، يشير ارتفاع حجم التعويضات المدفوعة بالتزامن مع ارتفاع نسبة الاحتفاظ بالمخاطر إلى أن صافي نسبة الخسارة (صافي التعويضات المدفوعة إلى صافي الأقساط) قد ظل عند مستويات مرتفعة بلغت نحو 64.2%. وهذا يعني أن ما نسبته 64.2% من إجمالي الأقساط التي تم تحصيلها من قبل شركات التأمين تم دفعها مرة أخرى على شكل تعويضات (64.9% نسبة صافي الخسارة للمركبات). وعلى نحو مشابه، اتسم التأمين الصحي بارتفاع نسبة الاحتفاظ بالمخاطر (99.8%) بالتزامن مع ارتفاع نسبة الخسارة التي بلغت 86.9%.

ومن خلال تحليل أصول قطاع التأمين وبخاصة الاستثمارات التي تعتبر من أهم مؤشرات جودة الأصول، والمكون الرئيسي لموجودات هذه القطاع، يتضح أن نحو 80% من هذه الاستثمارات قد تمت داخل فلسطين مقابل 20% خارجها. وهذا يعني أن قطاع التأمين يضح معظم استثماراته في الاقتصاد المحلي، حيث بلغت قيمة استثمارات قطاع التأمين في العام 2018 نحو 249.3 مليون دولار، منها 198.7 مليون دولار داخل فلسطين و50.6 مليون دولار خارج فلسطين.

وتنوع استثمارات قطاع التأمين في العقارات وبنسبة بلغت 34% من إجمالي الاستثمارات بقيمة 83.7 مليون دولار (4% منها استثماري عقارات خارج فلسطين)، واستثمارات على شكل ودائع مصرفية بنسبة 30% وبقيمة 75.1 مليون دولار (جميعها داخل فلسطين)، ثم الاستثمار في الأسهم والتي شكلت 25% وبقيمة إجمالية بلغت 62.6 مليون دولار (34% منها استثمارات في أسهم خارجية)، والاستثمار في السندات بنسبة 10% وبقيمة 25.4 مليون دولار، وجميعها استثمارات في سندات خارجية، حيث يفتقر السوق الفلسطيني لهذا النوع من الاستثمارات، وأخيراً استثمارات أخرى والتي غالباً ما تكون قروض لجهات ذات علاقة وشكلت 1% بقيمة 2.6 مليون دولار. وفي هذا السياق، فإن معظم المخاطر التي من الممكن أن تواجه استثمارات قطاع التأمين هي مخاطر داخلية نتيجة لتركز الاستثمارات في الاقتصاد المحلي وخاصة في قطاعي العقارات والمصارف.

قطاع الرهن العقاري

عملت هيئة سوق رأس المال خلال العام 2018 على مراجعة العديد من التعليمات، وخاصة تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم 3 لسنة 2012 للتأكد من مواءمتها للتطورات في الواقع الفلسطيني وتغيرات السوق، يأتي ذلك بالتزامن مع المتابعات الحثيثة من قبل الهيئة مع مجلس الوزراء لإقرار مسودة قانون الرهن العقاري.

ومن أهم المعوقات التي تواجه المخمنين في تطبيق التعليمات، تلك التي يمكن وصفها بالمشاكل الهيكلية، والتي تحول دون التطبيق الكامل للتعليمات الموجودة حالياً، وأهمها عدم وجود قاعدة بيانات للتخمين العقاري (سجلات منظمة لأسعار العقار)، بحيث يمكن الاستعانة بها لمعرفة البيوعات المقارنة التي جرت في المنطقة. كما أن إلزام المصارف للمخمن بالتقيد بنموذج التخمين الخاص بها، يحول دون وضع الشروحات الكافية في التقرير التي هي ليست محل اهتمام بالنسبة للمصرف. وعليه، تقوم الهيئة بالتعاون مع جمعية البنوك بالتحضير لإطلاق نموذج التخمين الموحد بحيث يتوافق محتوى النموذج مع تعليمات الهيئة واحتياجات المصارف قدر الإمكان، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري، ويعزز كفاءة المخمنين العقاريين المرخصين، ويعطي الثقة لمستخدمي هذا التقرير المعمول وفق أفضل الممارسات العالمية. وقد شهد العام 2018 ترخيص مخمنين عقاريين اثنين جدد، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 54 مخمناً عقارياً.

قطاع التأجير التمويلي

واصلت هيئة سوق رأس المال جهودها في العام 2018 لمتابعة تصويب الشركات لأوضاعها ضمن المهل المتاحة وفقاً لتعليمات رقم (1) لسنة 2016 بشأن ترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليها، حيث منحت الهيئة هذه الشركات مدة عام لتصويب أوضاعها (قابلة للتمديد لفترة مماثلة). انتهت جميعها في شهر آب من العام 2018. وبالتالي تكون الشركات قد استنفذت كامل المهل لتصويب أوضاعها.

جدول 5-6: عقود التأجير التمويلي، 2015-2018

2018	2017	2016	2015	البيان
92.1	84.4	97.2	63.0	قيمة العقود (مليون دولار)
1,645	1,368	2,001	1,206	عدد العقود

المصدر: قاعدة بيانات هيئة سوق رأس المال.

وعلى صعيد أداء ونشاط قطاع التأجير التمويلي فقد بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال حتى نهاية العام 2018 ثلاث عشرة شركة^[44]. وشهد

[44] الشركة الفلسطينية للتأجير والتأجير التمويلي (بال ليس)، الشركة العربية للتأجير التمويلي، شركة ريتز ليسنج لخدمات التأجير والتأجير التمويلي، شركة ليز فور يو للتأجير التمويلي، شركة الإجارة الفلسطينية، شركة ليس أند جو للتأجير التمويلي، شركة إيزي كار للتأجير التمويلي، شركة مينا للتأجير التمويلي، شركة المراد للتأجير والتأجير التمويلي، شركة جودلاك بيرشز سليوشنز للتأجير التمويلي، شركة جديكو لسينغ للتأجير التمويلي، شركة الثريا للتأجير التمويلي، الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي.

العام نمواً ملحوظاً في أداء هذا القطاع مقارنة بالعام 2017، حيث ارتفع عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 20.2% ليبلغ 1,645 عقداً بقيمة 92 مليون دولار، أغلبها (بنسبة 75%) عقود لأفراد، تشكل نحو 45% من قيمتها، في حين شكلت عقود الشركات 25% من عدد العقود وحوالي 55% من قيمتها. أما من حيث طبيعة الأصول المؤجرة فكانت الغالبية العظمى منها عقود للسيارات بنسبة 94.2% و77.6% من قيمتها، في حين شكلت عقود الشاحنات والمركبات الثقيلة نحو 2.7% من عدد العقود و12% من قيمتها، وأخيراً شكل المال المنقول نحو 3.2% من عدد العقود و10.4% من قيمتها.



الفصل السابع

اختبارات التحمل «الضغط المالي»

نظرة عامة

تعتبر اختبارات التحمل (الضغط المالي) من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر سواء للمصارف أو للجهات الرقابية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر. ولهذه الغاية تحرص سلطة النقد على إجراء هذه الاختبارات بشكل دوري لتقييم قدرة المصارف على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين. وتساهم هذه الاختبارات في تعزيز قدرة سلطة النقد على وضع إجراءات وسياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات حال وقوعها، وذلك في سياق حفاظها على الاستقرار المالي.

وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات للعام 2018 متانة الجهاز المصرفي بشكل عام في مواجهة الصدمات، وقدرة رؤوس الأموال في المصارف على امتصاص تأثيراتها. ومع ذلك، تدرك سلطة النقد أن القطاع المصرفي لا يزال عرضة لبعض المخاطر المحتملة جراء الوضع الفلسطيني الخاص، والتي تختلف حدتها حسب شدة الصدمات المفترضة وعدد المتغيرات التي تتكون منها كل صدمة. ويستعرض هذا الفصل أهم نتائج اختبارات التحمل التي أجرتها سلطة النقد في العام 2018.

اختبارات التحمل على مستوى القطاع المصرفي

واصلت سلطة النقد خلال العام 2018 تنفيذ اختبارات التحمل المالي على مستوى القطاع المصرفي، لفحص قدرته على تحمل المخاطر والصدمات المحتملة الحدوث وبدرجات متفاوتة، لا سيما في ضوء التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني. ويركز هذا النوع من الاختبارات بدرجة أساسية على مدى تأثير نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1 capital/RWA)، والتي ينبغي ألا تقل عن 4% حسب مقررات بازل II، وعن 6% بحسب مقررات بازل III، وعن 8% بحسب تعليمات سلطة النقد السارية.

وبشكل عام، أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل المالي التي أجرتها سلطة النقد على مستوى القطاع المصرفي نتائج إيجابية في ضوء السيناريوهات المختلفة، سواء في حالة المتغير الواحد (صدمة واحدة) أو في حالة أكثر من متغير (أكثر من صدمة في آن واحد). وفيما يلي تحليل نتائج هذه الاختبارات بحسب عدد المتغيرات التي تتضمنها الصدمات المحتملة.

نتائج الاختبارات في حالة المتغير الواحد

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف العاملة في فلسطين بافتراض تعرضها لصدمات بمتغير واحد فقط، مع تفاوت في شدتها كما هو موضح في الجدول (7-1). وقد أظهرت هذه الاختبارات نتائج متباينة تبعاً لمدى تأثير نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA) حسب تعليمات بازل II (بنسبة 4%)، وبازل III (بنسبة 6%)، وتعليمات سلطة النقد (بنسبة 8%). وبشكل عام نجحت غالبية المصارف في اجتياز الصدمات، واستطاعت الاحتفاظ بنسبة أكبر من تلك النسب المطلوبة، فيما لو تعرضت لأحد الصدمات الموضحة في الجدول، باستثناء فشل بعضها (تراوح عددها بين مصرف واحد وثلاثة مصارف على الأكثر). وفيما يلي تفصيل نتائج هذه الاختبارات.

• في حال زيادة المخصصات الخاصة لدى المصرف لتغطي كامل الديون المتعثرة بغض النظر عن الضمانات القائمة مقابل هذه الديون. فإن النتائج تظهر فشل مصرفين في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، وفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد (8%)، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد، مع بقاء نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أعلى من 8% لهذه المصارف.

- في حال زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة بنسبة 25%، فإن مصرفاً واحداً يفشل في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. أما في حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 35% فإن مصرفاً واحداً يفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، مقابل 13 مصرفاً تنجح في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام بنسبة 25%، فإن مصرف واحد يفشل في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، بينما ينجح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. أما في حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 35%، فإن مصرفاً واحداً يفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 12 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بأرصدة لديها تزيد على 10% من إجمالي أرصده الموظفة خارج فلسطين، فإن مصرفاً واحداً يفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما فشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 12 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر ثلاثة مقترضين (يستثنى من ذلك التسهيلات الحكومية)، يفشل مصرف في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، ويفشل مصرفان في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، كما يفشل مصرفان في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 9 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر خمسة مقترضين (يستثنى من ذلك التسهيلات الحكومية)، فإن 5 مصارف تفشل في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرفان في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 7 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع الإسكان والرهن العقاري، فإن مصرفاً واحداً يفشل في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 13 مصرف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. وفي حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 50%، يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما تفشل ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 10 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع التجارة، فإن مصرفاً واحداً يفشل في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، كما يفشل مصرفان في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. وفي حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 50%، تفشل ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، كما يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، ويفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 9 مصارف في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 50% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع الخدمات، تفشل ثلاثة مصارف في اجتياز تعليمات سلطة النقد، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
 - في حال زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 25% من صافي قيمة الائتمان القائم الخاص بقطاع القروض الاستهلاكية، يفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 13 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد. وفي حال رفع حدة الصدمة لتصبح بنسبة 50%، فإن النتائج تظهر فشل مصرفين في اجتياز تعليمات بازل II (4%)، وفشل مصرف واحد في اجتياز تعليمات بازل III (6%)، مقابل نجاح 11 مصرفاً في اجتياز تعليمات بازل II وبازل III وتعليمات سلطة النقد.
- بشكل عام، أظهرت النتائج أن زيادة المخصصات الخاصة بنسبة 100% من صافي قيمة الائتمان القائم على أكبر ثلاثة وخمسة مقترضين (باستثناء التسهيلات الحكومية) يعتبر من أشد السيناريوهات وأكثرها خطراً وتأثيراً على الجهاز المصرفي الفلسطيني.



جدول 7-1: نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حالة متغير واحد، نهاية العام 2018

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)						الصدمة
(المجموع مصرف)	أكبر من % 8 رسملة جيدة	أكبر أو يساوي % 6 وأقل من % 8 رسملة جيدة	أكبر أو يساوي % 4 وأقل من % 6 رسملة مناسبة	أقل من % 4 بحاجة لإعادة رسملة	حدة الصدمة	
14	11	1	0	2	%100	زيادة المخصصات الخاصة لتغطي كامل الديون المصنفة، بغض النظر عن الضمانات القائمة مقابل هذه الديون.
14	13	0	1	0	%25	زيادة المخصصات الخاصة بـ ... من قيمة الائتمان القائم على الحكومة
14	13	0	0	1	%35	
14	13	0	1	0	%25	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام
14	12	1	0	1	%35	
14	14	0	0	0	%15	انخفاض اسعار الاسهم المستثمر فيها المصرف بـ ...، وبغض النظر عن مكان الاستثمار
14	14	0	0	0	%30	
14	14	0	0	0	%10	انخفاض اسعار السندات الصادرة عن حكومات وبنوك مركزية في الخارج بـ ...، وبغض النظر عن عملة الاصدار
14	14	0	0	0	%20	
14	14	0	0	0	%15	انخفاض اسعار السندات غير الحكومية بـ ...، وبغض النظر عن مكان الاستثمار
14	14	0	0	0	%30	
14	12	1	0	1	-	تعثر مؤسسة مالية يحتفظ المصرف بارصدة لديها تزيد عن %10 من اجمالي ارصده الموظفة في الخارج
14	14	0	0	0	%15 ارتفاع	انخفاض أو ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى بنسبة
14	14	0	0	0	%15 انخفاض	
14	14	0	0	0	200 نقطة زيادة	تغير سعر الفائدة على عملة الدولار بـ ...
14	14	0	0	0	200 نقطة انخفاض	
14	9	2	2	1	أكبر 3 مقترضين	زيادة المخصصات الخاصة بقيمة صافي الائتمان القائم على... (باستثناء تسهيلات الحكومة)
14	7	2	0	5	أكبر 5 مقترضين	
14	13	1	0	0	%25	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع الاسكان والرهن العقاري
14	10	0	3	1	%50	
14	11	2	1	0	%25	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع التجارة
14	9	1	1	3	%50	
14	14	0	0	0	%25	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع الخدمات
14	11	3	0	0	%50	
14	13	0	1	0	%25	زيادة المخصصات الخاصة القائمة بـ ... من صافي الائتمان القائم لقطاع القروض الاستهلاكية
14	11	0	1	2	%50	



2) نتائج الاختبارات في حالة أكثر من متغير

تم إجراء اختبارات التحمل المالي للمصارف بافتراض حدوث صدمتين رئيسيتين: الأولى ذات طبيعة سياسية؛ والثانية ذات طبيعة اقتصادية. وتضمن كل منهما سيناريوهين (سيناريو مخفف، وسيناريو مشدد) ويتضمن كل سيناريو أكثر من متغير. وقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (2-7) قدرة المصارف على امتصاص الصدمات بشكل عام، حيث استطاعت غالبية المصارف الاحتفاظ بنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات بازل (ألا تقل عن 4% حسب مقررات بازل II، وألا تقل عن 6% حسب مقررات بازل III)، وبدرجة أقل في المحافظة على النسبة المحددة في تعليمات سلطة النقد، التي تشترط ألا تقل النسبة عن 8%. وفيما يلي تفصيل هذه النتائج:

• في حال التعرض للصدمة المركبة الأولى

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للسيناريو المخفف وبحسب نسب الزيادة في المخصصات الخاصة المحددة لكل متغير من متغيرات الصدمة كما هو موضح في الجدول (2-7)، نجاح معظم المصارف في تجاوز الاختبارات، حيث عانى مصرفان من انخفاض نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 8% (الحد الأدنى المحدد في تعليمات سلطة النقد). ورغم ذلك تبقى النسبة لديهما أكبر من 6%. وهذا يشير بشكل عام إلى متانة الجهاز المصرفي وقدرة رؤوس الأموال في المصارف على تحمل الصدمات المركبة.

في حين أظهرت نتائج اختبارات التحمل للسيناريو المشدد نجاح 7 مصارف في المحافظة على نسبة تزيد عن الحد الأدنى المقرر حسب تعليمات سلطة النقد. وفي المقابل عانى مصرفان من انخفاض نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عن 4% حسب مقررات بازل II، ومصرف واحد من انخفاض النسبة عن 6% حسب بازل III، و4 مصارف من انخفاض النسبة عن 8%. وبالرغم من متانة رؤوس الأموال للمصارف وقدرتها على تحمل الصدمات إذا ما قورنت بالتعليمات المحددة من قبل بازل، فهي بحاجة إلى المزيد من تدعيم رؤوس أموالها بحسب تعليمات سلطة النقد التي تعتبر أكثر تشدداً وتحوطاً في المحافظة على الاستقرار المالي ومتانة القطاع المصرفي لا سيما في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتقلبة التي تعيشها فلسطين.

• في حال التعرض للصدمة الثانية المركبة

أظهرت نتائج اختبارات التحمل للصدمة الثانية المركبة (السيناريو الأول المخفف) نجاح المصارف بنسبة 92.9% في الاختبارات، حيث استطاعت جميع المصارف الاحتفاظ بنسبة أكبر من النسب المحددة لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من قبل بازل، وكذلك أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل سلطة النقد باستثناء مصرف واحد فشل في تحقيق الالتزام بالنسبة المحددة من سلطة النقد. وهذا يشير إلى متانة القطاع المصرفي وقدرة رأسماله على تحمل الصدمات المركبة.

في حين أظهرت نتائج اختبارات التحمل للصدمة الثانية (السيناريو الثاني المشدد) نجاح 7 مصارف في المحافظة على نسبة تزيد عن الحد الأدنى المقرر حسب تعليمات سلطة النقد، مقابل 4 مصارف تنخفض نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لديها بعد محاكاة السيناريو عن 4% حسب مقررات بازل II، ومصرفين تنخفض النسبة لديها عن 6% حسب بازل III مع بقائها فوق 4% ومصرف واحد تنخفض النسبة لديه عن 8% مع بقائها فوق 6%.



جدول 2-7: نتائج اختبارات التحمل المالي للقطاع المصرفي في حالة أكثر من متغير، نهاية العام 2018

نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)					الصدمة		
المجموع (مصرف)	أكثر من 8 %	أكبر أو يساوي 6 % وأقل من 8 %	أكبر أو يساوي 4 % وأقل من 6 %	أقل من 4 %	حدة الصدمة		
	رسملة جيدة	رسملة جيدة	رسملة مناسبة	إعادة رسملة			
السيناريو الأول (الخفيف)							
14	12	2	0	0	10%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	
					3%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	
					15%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	
السيناريو الثاني (الأشد)							
14	7	4	1	2	20%	زيادة المخصصات الخاصة من قيمة الائتمان القائم على الحكومة	
					15%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	
					10%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء الائتمان القائم على موظفي القطاع العام والائتمان القائم على القطاع الخاص لغايات تمويل مشاريع ونشاطات حكومية	
					25%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	
السيناريو الأول (الخفيف)							
14	13	1	0	0	5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.	
					3%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	
					10%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين	
					10%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	
					أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث (USD, JD, NIS):		
					25 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على السلف والفروض	
						تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين	
زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير							
زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل							
السيناريو الثاني (الأشد)							
14	7	1	2	4	15%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على القطاع الخاص باستثناء موظفي القطاع العام.	
					5%	زيادة المخصصات الخاصة من صافي الائتمان القائم على موظفي القطاع العام	
					20%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة خارج فلسطين	
					20%	انخفاض أسعار الأسهم والسندات الصادرة في فلسطين	
					أسعار الفائدة على العملات الرئيسية الثلاث (USD, JD, NIS):		
					50 نقطة أساس	تخفيض سعر الفائدة على السلف والفروض	
						تخفيض سعر الفائدة على الجاري مدين	
						زيادة سعر الفائدة على حسابات التوفير	
					25 نقطة أساس	زيادة سعر الفائدة على الحسابات لأجل	

الصدمة الأولى (ذات طبيعة سياسية)

الصدمة الثانية (ذات طبيعة اقتصادية)



نتائج اختبارات التحمل المالي الخاصة بالسيولة

تم إجراء اختبارات التحمل المالي التي تركز على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي، بافتراض أربعة أنواع من الصدمات بنسب معينة، وتحليل مدى تأثيرها على نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل (Liquid Assets / Short term liabilities within 1 month) [45]. وبالرغم من تباين نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول (7-3)، إلا أنه وفي جميع الأحوال فإن معظم المصارف العاملة في فلسطين تحافظ على نسبة سيولة أكبر من 25% (الحد الأدنى للسيولة القانونية حسب تعليمات سلطة النقد). ورغم وجود بعض الفروقات بين النسبتين، إلا أن كليهما تقيسان مدى تعرض المصارف لمخاطر السيولة قصيرة الأجل.

وبشكل عام، تشير نتائج اختبارات التحمل المالي للصدمات الثلاث الأولى المتعلقة بسلوك المودعين، وجود بعض المخاطر الناجمة عن تركيز الودائع في المصارف لدى عدد محدود من المودعين (دون الخمسة) في حين ترتفع مخاطر السيولة في حال تم سحب 20% من الودائع (بعض النظر عن عدد المودعين)، ولهذا الغاية تسعى سلطة النقد إلى الأولى. ولهذه الغاية تسعى سلطة النقد إلى تخفيض درجة التركيز في القطاع المصرفي بشكل عام، وتعزيز ثقة المواطنين لا سيما بعد تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من أجل طمأنة المواطنين على ودايعهم، الأمر الذي يسهم في خفض درجة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها ودايعهم.

جدول 7-3: نتائج اختبارات التحمل المالي الخاصة بالسيولة، نهاية العام 2018

المجموع (مصرف)	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أكبر أو يساوي 100%	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 100% وأكثر من 50%	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل أقل من 50%	الصدمة	
14	1	6	7		
14	0	2	12	قيام العملاء بسحب ما نسبته 20% من ودايعهم خلال شهر	الأولى
14	1	3	10	سحب أكبر ثلاثة مودعين لودايعهم بما في ذلك ودايع الحكومة	الثانية
14	1	3	10	سحب أكبر خمسة مودعين لودايعهم بما في ذلك ودايع الحكومة	الثالثة
14	1	2	11	انخفاض الموجودات السائلة بنسبة 25%	الرابعة

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أما بخصوص الصدمة الرابعة المتعلقة بالموجودات السائلة، فإن نتائج هذه الصدمة تشير نسبياً إلى ارتفاع درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي في حال تراجع حجم الموجودات السائلة، الأمر الذي يستلزم ضرورة مراقبة توظيفات أصول المصارف والحرص على ارتفاع درجة سيولتها من أجل خفض المخاطر المحتملة، وضمان قدرة المصارف على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون تعرضها لخسائر.

تم تنفيذ اختبار فحص التحمل لمخاطر انتقال عدوى الملاءة بين المصارف العاملة في فلسطين (Interbank Solvency Contagion Risks)، ولإتمام إجراء هذا الفحص تم استخدام البيانات الخاصة بسوق ما بين المصارف (الودائع ما بين المصارف) في نهاية العام 2018. وقد تم تحليل هذه البيانات بافتراض فشل أي من المصارف العاملة في فلسطين في سداد القروض الخاصة بالمصارف الأخرى.

اختبارات التحمل الخاصة بمخاطر انتقال العدوى بين المصارف

أظهرت النتائج عدم تأثير المصارف على المستوى الكلي بتعثروا أو انهيار أحدها، إذ تراوحت نسبة كفاية رأس المال في هذه المصارف بعد محاكاة الصدمة ما بين 12.7% في أشد النتائج إلى 16.2% في أقلها أثراً، وهي في جميع الحالات أعلى من الحد المقرر بحسب تعليمات سلطة النقد (12%).

تحدت تعليمات بازل III نسبة تغطية السيولة (The Liquidity Coverage Ratio: LCR) والتي ينبغي ألا تقل عن 100%، حيث تم وضع جدول زمني يبدأ اعتباراً من العام 2015 بأن يكون الحد الأدنى للنسبة 60%، ويتم رفعه تدريجياً بنسبة 10% كل سنة وصولاً إلى نسبة الـ 100% بحلول عام 2019.

[45] حددت تعليمات بازل III نسبة تغطية السيولة (The Liquidity Coverage Ratio: LCR) والتي ينبغي ألا تقل عن 100%، حيث تم وضع جدول زمني يبدأ اعتباراً من العام 2015 بأن يكون الحد الأدنى للنسبة 60%، ويتم رفعه تدريجياً بنسبة 10% كل سنة وصولاً إلى نسبة الـ 100% بحلول عام 2019.

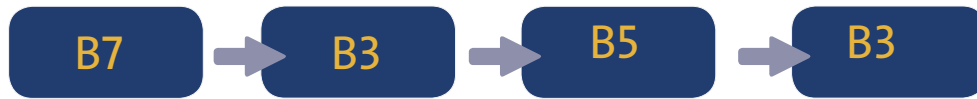
يشار إلى أن سيناريو تعثر المصرف B7^[46] كان له الأثر الأكبر على نسبة كفاية رأس المال لإجمالي المصارف والتي بلغت بعد محاكاة هذا السيناريو نحو 12.7% ونظراً لأن المصرف B7 هو مصرف محلي، فقد أظهرت النتائج أن تعثره يؤدي إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف المحلية لتبلغ 8.8%، وبالرغم من ذلك تبقى هذه النسبة أعلى من تلك المقررة بحسب تعليمات لجنة بازل (8%)، وفيما عدا ذلك تراوحت نسبة كفاية رأس المال للمصارف المحلية ما بين 13.1% إلى 15.7%. وقد كانت المصارف الوافدة أكثر مرونة من المصارف المحلية في مواجهة هذا الاختبار، إذ تراوحت نسبة كفاية رأس المال لديها ما بين 15.4% و 18.1%، لكن تنخفض هذه النسبة لتبلغ نحو 11.7% في حال تعثر المصرف B13 والذي هو مصرف وافد أيضاً، الأمر الذي يستلزم ضرورة العمل على تعزيز نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف.

أما على المستوى الفردي، فقد تأثر المصرف B3 وهو مصرف محلي بتعثر أحد المصارف B4، و/أو B5، و/أو B7، حيث تنخفض نسبة كفاية رأس المال لهذا المصرف لتبلغ 9.3% في حال تعثر المصرف B5، و 10.3% في حال تعثر المصرف B7، و 11.8% في حال تعثر المصرف B4، وجميعها مصارف محلية، وبالتالي تصبح نسبة كفاية رأس المال للمصرف B3 أقل من النسبة المحددة في تعليمات سلطة النقد في حال تعثر أحد المصارف الثلاثة المذكورة، إلا أنها تبقى أعلى من النسبة المحددة في تعليمات لجنة بازل.

كما أظهرت النتائج أيضاً تأثير كفاية رأس المال لدى المصرف B5 وهو مصرف محلي في حال تعثر أحد المصارف التالية: B2، B3، B4، B12. حيث تشير النتائج إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف B5 إلى 8.8% في حال تعثر المصرف B3، وتنخفض إلى 9.4% في حال تعثر المصرف B4، وإلى 11.1% في حال تعثر المصرف B2، وجميعها مصارف محلية. كما تنخفض نسبة كفاية رأس المال للمصرف B5 إلى 11.9% نتيجة تعثر المصرف B12 وهو مصرف وافد. ويلاحظ انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصرف B5 لتصبح أقل من النسبة المحددة في تعليمات سلطة النقد، في حال تعثر أحد المصارف الأربعة المذكورة، لكنها تبقى أعلى من النسبة المحددة في تعليمات لجنة بازل.

جدير بالذكر أن نسبة كفاية رأس المال لكل من المصرفين المتأثرين بالصددمات (B5 و B3) كانت قبل حدوث الصدمة منخفضة نسبياً، وتقترب من الحد الأدنى المحدد في تعليمات سلطة النقد، مما جعلها حساسة لتعثر أي من المصارف الأخرى المرتبطة بها، الأمر الذي يستلزم ضرورة تعزيز رأسمال هذين المصرفين، وجعلهما أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والمخاطر الناجمة عن تعثر أحد المصارف الأخرى. كما يلاحظ من جانب آخر أن أي تعثر أو فشل للمصرف (B4) يؤثر على كلا المصرفين (B5 و B3)، الأمر الذي يستلزم أيضاً ضرورة تعزيز رأسمال هذا المصرف والمصارف الأخرى المؤثرة.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن تعثر المصرف (B7) يؤثر في نسبة كفاية رأس مال المصرف (B3) والذي يؤثر بدوره في المصرف (B5) ليؤثر مرة أخرى في المصرف (B3). وهذا ما يفسر تأثير المصارف المحلية بشكل واضح في حالة تعثر المصرف (B7)، الأمر الذي يستلزم ضرورة العمل على تعزيز رؤوس أموال هذه المصارف، وتكثيف المتابعة بشكل خاص للمصرفين (B3 و B7).



اختبارات قدرة المصارف على تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي

تم إجراء اختبار مدى مرونة المصارف على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Autoregressive Model-VAR)، وذلك باستخدام عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثير الصدمات فيها على التعثر المالي (Financial Fragility). وتم استخدام مخصصات القروض كمقياس للتعثر المالي، كونه متوفر لفترة زمنية كافية وعلى أساس ربع سنوي، إضافة إلى كونه يدخل مباشرة ضمن قائمة الدخل (Income Statement) للمصارف، وبالتالي يرتبط بعلاقة مباشرة مع صافي الأرباح. ويهدف هذا النوع من الاختبارات إلى نمذجة العلاقة بين التعثر المالي للمصارف وأية صدمات ذات علاقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

وقد تم قياس أثر عدة متغيرات في الاقتصاد الكلي على مخصصات القروض التي تتحوط بها المصارف لمواجهة الإخفاق في القروض الممنوحة، ومن هذه المتغيرات: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة على الودائع والقروض لكل عملة متداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وأسعار الصرف لكل من الدولار والدينار مقابل الشيك، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية (REER) و (NEER) بالإضافة للتضخم في

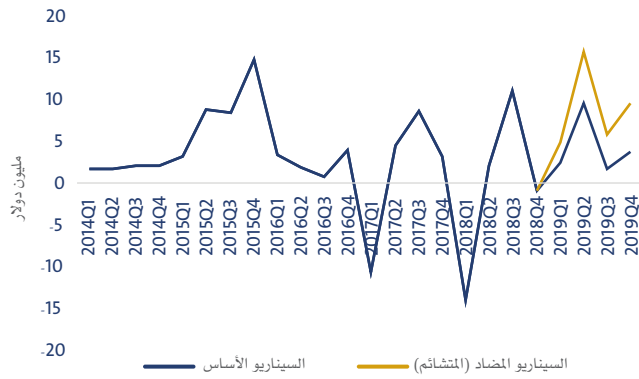
[46] تم ترميز المصارف بهذه الرموز لغايات الحفاظ على مبدأ السرية المصرفية.

جدول 4-7: التنبؤ بحجم التغير في مخصصات القروض، نهاية 2019

الفترة	السيناريو الأساس		السيناريو المتشائم	
	النمو في الناتج المحلي الحقيقي % (مليون دولار)	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)	النمو في الناتج المحلي الحقيقي % (مليون دولار)	التغير في مخصصات القروض (مليون دولار)
2019	0.5	17.3	2.5-	35.7
الربع الأول	0.3	2.4	0.8-	4.8
الربع الثاني	0.7-	9.6	3.2-	15.7
الربع الثالث	1.8	1.6	2.6-	5.7
الربع الرابع	0.5	3.7	3.3-	9.5

المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 1-7: التنبؤ بحجم التغير في مخصصات القروض، نهاية 2019



المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

مخصصات القروض سوف تزداد بمقدار 17.3 مليون دولار خلال عام 2019 وفقاً للسيناريو الأساس، مقابل ارتفاعها بمقدار 35.7 مليون دولار خلال نفس العام في حال تحقق السيناريو المتشائم.

أسعار المستهلك. كما تم إجراء هذا الاختبار ضمن سيناريوهين، السيناريو الأساس والسيناريو المضاد (المتشائم)، مشتقان من السيناريوهات التي تم إعدادها في التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2018، والتي تشير إلى أنه وبالاستناد للسيناريو الأساس فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2019 بنسبة 0.5%، مقارنة مع 0.9% في العام 2018.

واستندت هذه التنبؤات على مجموعة من الافتراضات الأساسية وتداعياتها على الحالة الاقتصادية، ومنها استمرار الأزمة المالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية حتى نهاية النصف الأول من العام 2019، نتيجة لأزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي حد من قدرة الحكومة الفلسطينية على تغطية نفقاتها الجارية. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات المقدمة لدعم خزينة الحكومة، حيث تم افتراض قيمتها 500 مليون دولار أمريكي في عام 2019، ونمو حجم التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص بمعدل 2% لتصل قيمتها إلى 1,559 مليون دولار أمريكي. إلى جانب ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بمعدل 5.0% في عام 2019، ونمو التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص بمعدل 8% في عام 2019.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضة لصدمة سلبية (سيناريو متشائم) تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وانخفاض حاد في حجم المنح والمساعدات لدعم خزينة الحكومة، واستمرار أزمة المقاصة، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وفي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، فإن تنبؤات سلطة النقد تشير إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 2.5%. وعند عكس هذه السيناريوهات على الأوضاع المصرفية وقياس أثرها على التعثر المالي، فإن النتائج تشير إلى أن صافي مخصصات القروض سوف تزداد بمقدار 17.3 مليون دولار خلال عام 2019 وفقاً للسيناريو الأساس، مقابل ارتفاعها بمقدار 35.7 مليون دولار خلال نفس العام في حال تحقق السيناريو المتشائم.